شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة مكة المكرمة

مخطوطة

حاشية على شرح الجزرية لزكريا الأنصاري

المؤلف

أحمد بن عمر (الإسقاطي)

الملاحظات

- أصل هذه النسخة في مكتبة مكة المكرمة.

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تفسير
١٦

هذه حاشية العالم العلامة
ابي الفتح احمد بن عمر الاسقاطي
الحنفي على شرح الإمام
شيخ الاسلام زكريا
الانصاري على متن
الجزرية
م

D 1424

وزارة الحج والأوقاف
مكتبة مكة المكرمة
الرقم العام
الرقم الخاص
التاريخ
التوقيع

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

تفسير

١٦

شرح الأسقاطي

على الأنصاري

مكتبة مكة
مخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يقول العبد الفقير
الى لطف ربه الجلي والخفي ابي الفتح احمد بن عمر الوسقاطي الحنفي رزقه الله جناح الراحة ومحى جناح
الحمد لله الذي وفق من شاء لتحرير كتابه واجزل لمن لاذ بحصن هديه وثوى به جزيل اجره
وثوابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي اظهر الاسلام واخفى عبدة الاصنام
وعلى آله واصحابه الكرام وبعد فهذه حواشي لخصت فيها حاشية العلامة الشيخ
شرف الدين على شرح الجزرية لجده المحقق شيخ الاسلام زكريا جامعة لما فيها من الاحكام
قاصدا نفع الطلاب راجيا الستر الجميل في الدنيا ويوم الحساب الذي افتتح نعت
للجلالة وجملة افتتح صلة الموصول والصلة جملة فعلية والموصول وصلته كالشيء
الواحد وهما في معنى المشتق لان الصلة هي التي حصلت لها الفائدة وترتب الحكم
على المشتق بوذن بعلية ما منه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله لافتتاحه واجزاله فيكون حمده
لذاته تعالى وصفاته وعليه فيكون واجبا بمعنى انه ثبت عليه ثواب الواجب لانه يأثم بتركه
كما قاله نقله الحلبي عن الشارح بالحمد فيه انه افتتحه بالبسملة ايضا وجوابه ليس في عبارته
حصر او يراد به بالحمد الثناء والبسملة منه قطعا كتابه فيه براعة استهلال ولما كانت علوم القرآن
كثيرة كالناسخ والمنسوخ وغيرهما التي بما يعينه في الصحيحة الثانية واجزل اي اكثر والجزل الكثير
كالجزيل قاموس لمن جوده اي حسنه فيشمل الصفات والمخارج والوقف والرسم
وعمل به مفهومه ان من لم يتصف بهذين الوصفين لم يجزله التوان وهو كما يصدق بحصوله غير
جزيل يصدق بعدمه لان المسألة تصدق بنفي الموضوع توانيه صيرهم القرآن اولا للشعر
انه على الثاني يؤول بالاتانية لكنه غلب عليه الشعر الموزون المقفى في تجويد القرآن
في التعليل كما في المتنى فيه والتجويد بمعنى التحسين كما مر والقرآن "بالمعنى الاصولي وهو
اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسوره منه المتعبد بتلاوته
لا الكلامي حتى يكون المعنى النفسي للشيخ اي المنسوبة للشيخ وهو كما في القاموس
من استانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمرها والى الثمانين
وشيخه دعاه شيخا تبجيلا والامام ما ائتم به والجمع اعام بلفظ الواحد وليس
على حد عدل لانهم قالوا امامان بل جمع مكسر أنهى والجبر بفتح الحاء وكسرها
العالم بتجبير الكلام وتحسينه والهمام بضم الهاء الملك العظيم الهمة والعبر
مثلث العين ويضمتين الدهر طيب الله ثراه اي ترى قبره اي ما الاصق به
او جمعه حتى يطيب كل ما حوله او ثراه نفسه واضافه اليه لمجاورته والثرى
كما في القاموس التراب الندى لما اعتنى بمعنى اهتم والاحتياد عطف
تفسير على الجد المكسور الجيم وكانت هو مع حوت بمعنى جمعت معطوف على اعتنى
او حال واحتياجها لا يحسن حالها بل باعتبار الواقف عليها فاسناد الاحتياج
مجاز والبيان مصدر بان بمعنى اتضح او بانه اوضحه فعلى الاول هو مضاف
لفاعله

٢

لفاعله وعلى الثاني لمفعوله ومتعلق المراد محذوف اي ميزا او البدل من المضاف اليه اي
مراد مصنفها مع صغر الحجم اي قلة الاوراق ويلزمه الاختصار غالبا وحسن
الاختصار فيه استعارة اذ الحسن الجمال رايت من الراي جواب لما وهي مع شرطها
وجوابها خبر آن واختلف في لما فقيل حرف وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح وقيل
ظرف فقيل بمعنى حين وقيل بمعنى اذ وهو لحسن بلا لانها مختصة بالماضي وبالاضافة
للجملة وعاملها جوابها يحل الفاظها حل الالفاظ فك التركيب بيان نحو الفاعل
وفي العبارة استعارة مكنية وتخييل بان شبه الالفاظ بعد انضاحها بشيء كان
معقودا على المطلوب ازيل عقده وتوصل بذلك الميه والحل هو فرسها وبين حل
الالفاظ وبيان المراد عموم وخصوص من وجه لان حل التركيب قد لا يبين بمجرده المراد وبيانه
قد يكون دون حل بان يقال والمراد كذا ويبرز اي يظهر والدقائق جمع
دقيقة وهي ما يستخرج بقوة الفكر ويقيد مطلقها ان كان المقدم راي
لناظمها فهو من حملة بيان المراد فلا حاجة اليه والا كان غفل عنه اولم يره قيدا
فتحتاج اليه على ان مقام الخطابة يغتفر فيه مثل هذا او يفسر بيان المراد بما كان من
جوهر اللفظ لخفاء مثلا ويفتح مغلقها عطف خاص على عام وهو حل الالفاظ
وبيان المراد سوغه الاهتمام لشانه وكون مقام خطابه شبه المسائل بالخزائن
على الاستعارة بالكناية والغلق تخييل والفتح ترشيح وسميته الخ
استئناف او عطف على مقدر اي رايت ذلك فوضعته وسميته
المحكمة اي المتقنة على ما في قلها اي بزيادة بيت في اخرها وهو على النبي المصطفى
واله وصحبه وتابعي منواله قال ناظمها الخ ان قلت الواقع منه حقيقة
انما هو مجرد الكتابة قلت لعله بلغه ان الناظم تلفظ به اولا لانه في قوة اللفظ فهو من قبيل
القلم احد اللسانين او ابتدا وهو اولى لان الفعل هو الاصل في التعليق به واولى
منه أولف لانه آنس بالمقام واوفى بتادية المرام بها اي التسمية
كما ياتي اي على ما ياتي في الشارح من كونه ابتدا اضافيا او للصنف من ذكره
ها لخبر كل بالتنوين وتركه مع رفع كل امر اي قولي او فعلي فهو
اعم من رواية كل كلام ذي بال اي حال يهتم به شرعا
لا يبدا فيه اي لفظا او خطا والاول اشبه بظاهر الخبر ومعنى
بدء الشيء بالشيء تصديره به لان الابتداء الى آخره
بعضهم دفع التعارض بان الابتداء امر عرفي

بيان يصير ممتدا من اول الف الى حتى الشروع فى المقصود وبان البسملة والحمدلة
كالشئ الواحد الذى هو فاتحة الكلام خطيب غيرهما حقه ان يقول
ما بعدهما لان غيرهما يشمل ما تخلل بينهما وهو يقول راجى الحق والاضافة
اليه غير معتبرة ويجاب بان ما بينهما لما كان غير مقصود اصلا ليل ذكر
لمجرد التوطئة كان كأنه ليس من الكتاب علم اى بالغلبة التقديرية
لعدم استعماله فى غير ما غلب عليه واصله منى وهو الاله معرفا علم بالغلبة
التحقيقية اذ هو فى الاصل اسم لكل معبود ثم غلب على المعبود بحق واما اله
منكرا فاسم جنس لاعلم حلبى فى شرح بسملة الشر للذات ليشمل استعمال
النفس فيؤنث والشئ فيذكر ومنه قوله الواجب الوجود اى بالذات لانه المفهوم
عند الاطلاق وهذا الوصف ونحوه معين للذات لاجزء المسمى خلافا للشر
حيث ادعى ان لفظ الجلالة اسم للذات من حيث اتصافها بما ذكر قال ان جعل
اسم الجلالة اسما للذات من حيث هى هى غير معقول انتهى وفى كلام الشيخ الاكبر لفظ
الجلالة عند المحققين دليل الذات لاغير حلبى ايضا من الرحمة الذى هو مصدر
رحم لكن بعد تنزيله منزلة اللازم او جعله لازما بنقله الى فعل بالضم لان
الصفة المشبهة انما تصاغ من اللازم ولم يقل من رحم الذى هو الفعل لان الصحيح
ان الاشتقاق انما هو من المصدر والرحمة لغة رقة القلب واستعطاف يقتضى
الميل وحقيقتها مستحيلة فى حقه تعالى ولكن اسماء الله تعالى الماخوذة من نحو
ذلك انما تؤخذ باعتبار الغايات فرحمة الله ارادة ايصال الفضل او نفس
ايصاله فهى من صفات الذات على الاول ومن صفات الفعل على الثانى
لبسملة الخطيب وبسملة الشر وشروحها للمبالغة اى للدلالة بالمادة
والاستعمال لا بالوضع والصيغة على المبالغة بمعنى التكثير فى معناهما فلا يراد
ان المبالغة انما تنسب للشئ غير ما له وصفات الله منزهة عن ذلك على ان
جعلها بمعنى التكثير لا يأتى فى صفاته سبحانه وتعالى لانها لا تقبل الزيادة
والنقص لكونها متناهية فى الكمال وما جاء منها على صيغة المبالغة

فمجاز

فمجاز كذا قال بعضهم وعدم القبول واضح فى صفات الذات دون
صفات الافعال ونقول انا بالمادة الحميدة فع ما قيل فى جعل الرحمن الرحيم
من صيغ المبالغة مع كونهما صفتين مشبهتين نظر حلبى لانه ابلغ فبناء
افعل التفضيل من مزيد وهو بالغ وذلك شاذ حلبى والمعنى ان الرحمة
المستفادة منه اعظم والاقليس مشتملا على ما فى الرحيم وزيادة
لان زيادة البناء الخ تقتضى بحذر فانه ابلغ من حاذر وواجيب بان ذلك
اكثرى لاكلى وبانه لا ينافى ان يقع فى الانقص زيادة معنى بسبب اخر كالالحاق
بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان الكلام فيما اذا كان المتلاقيان
فى الاشتقاق متحدى النوع كفرح وفرحان لا كحذر وحاذر لاختلافهما
اذ الاول صفة مشبهة والثانى اسم فاعل وهما نوعان مختلفان خطيب
اى مؤمل الخ فيه لف ونشر مرتب سامع لرجائه وغيره اللام هنا
للتقوية لفرعية سامع فى العمل وفيه ان الرجاء من قلبى لا تعلق للسمع به الا ان يؤول
سامع بعالم او بتقدير مضاف اى لدال رجائه ويحتمل انه غلب ما تعلق بالسمع
على ما لا تعلق به فيجيبه لما رجاه فيه اكتفاء اى فيجيبه لما رجاه
وغيره بمعنى ان يرتب على ما صدر منه مقتضاه هو من ثواب او عقاب
واعطاء او منع عطف بيان على راجى او بدل الاول اولى لان المدلولية
تقتضى ان يكون المبدل منه مطروحا غير مقصود وليس كذلك هنا قال
المحشى وفى ظنى ان بعض مشايخنا قرر ان المراد بكونه مطروحا من حيث العامل
لا من حيث الحكم انتهى قلت ما ظنه صرح به الشر فى باب الاستثناء من حاشيته
على شرح الالفية لابن مصنفها وفى جعل محمد عطف بيان على الراجى نظر
ظاهر لاختلافهما تعريفا وتنكيرا وهو لا يجوز بالاجماع كما قال الاسمونى
لكن فى دعوى الاجماع نظر فقد جوز الرضى ذلك ثم قال المحشى والظاهر
جواز الوجهين فى ان الجزرى اذ لا فارق بينهما انتهى قلت الاظهر انه صفة
لمحمد ثم قال وفى اقتصاره عليهما ايماء بالرد على من جعل محمدا فاعلا وراجى
عفو فاعلا حالا انتهى قلت لعل وجه الرد انه خلاف الظاهر وفيه ارتكاب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ضرورة هى تسكين ياء راجى بلا داع وتقديم الحال على صاحبها وهو خلاف
الاصل جزرة ابن عمر هو عبد العزيز بن عمر من اهل برقة بناها فنسبت اليه
وحذفت الياء لان المنسية الى فعيلة صحيح العين غير مضاعف يكون بحذفها
بلاد الشرق اى بدا ربكن بالقرب من الموصل نسبة الى الشافعى
بحذف يائه كما فى سائر المنسوبات الى المنسوب وهو مرفوع صفة لمحمد او مجرور صفة
للجزرى والاول النسب والثانى اقرب وخفف ياءه وسكنها ضرورة
وال فيه للاستغراق للاستغراق الخ اقتصاره على الثلاثة ليس لتعيينها وليس
كذلك فقد حرر بعضهم جعلها للكمال لكن لا يخفى ان جعلها لها قريب من جعلها للعهد
على الوجه الآتى سنباطى او للجنس وهو الاولى لان حملها عليه لا يحتاج
الى قرينة بخلاف جعلها للاخرين فانه يحتاج الى قرينة ولم نوجد وبتقدير
وجودها فما لا يحتاج اولى سنباطى اختصاص الحمد بالله اى قصر
كل فرد عليه حقيقة فلا فرد منه فى الحقيقة لغيره وان كان له فى الظاهر اذ ما من
محمود عليه آلا وهو منه بواسطة او بغير واسطة فظاهرى لانه مفادها
بالمطابقة سواء جعلت لام لله للملك او للاختصاص او الاستحقاق لكنه
على الاول يخرج حمد الله تعالى نفسه لان الملك انما يتعلق بالحادث انتهى
للاختصاص ظاهر بل صريح تعين ذلك وليس كذلك فقد جعلها المحقق
المحلى للاستحقاق او الملك والنحاة للاستحقاق بناء عندهم على ان اللام
ان وقعت بين معنى وذات فهى للاستحقاق كما هنا والا فان كانت كمد خولها
مما لا يملك فهى للاختصاص كالجل للفرس والا فهى للملك كالمال لزيد لكن
ذكر فى المغنى ان بعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين
ويمثل له بالامثلة المذكورة انتهى سنباطى فلا فرد منه لغيره اذ يلزم
من اختصاص الجنس اختصاص كل فرد من افراده فلام التعريف حينئذ
تفيد الاختصاص لزوما على العهد الخارجى العلمى الذى هو احد قسمى العهد
الخارجى المنصرف اليه مطلق العهد سنباطى معنى ان الحمد هو بالاضافة
اليه وحمد به انبياؤه فالمفعول محذوف وفى بعض النسخ صرح به انبياؤه اى وحمد به انبياؤه
والعبرة الواو للحال فلام التعريف حينئذ
تفيد الاختصاص لزوما ايضا بتنزيل حمد غيره من ذكر منزلة العدم

قوله

قوله والحمد اى اللفظى لغة الثناء يعنى الاتيان بما يدل على اتصاف ٤
المحمود بالصفة الجميلة ولو بغير اللسان بدليل اضافة الثناء اليه سبحانه وتعالى
فى خبر لا احصى ثناء خلافا لمن قال انه الذكر بخير لما يلزم عليه من جعل قيد اللسان
مستدركا او لبيان الواقع وان يجاب عن الخبر بان الثناء فيه مجاز للمشاكلة
بالسان اى آلة النطق ولو غير اللسان كان يضع الله تلك القوة فى عضو آخر
الاختيارى اى للمحمود جهة التجميل بالاضافة البيانية ومثله
المدح اى اللغوى اما العرفى فهو ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل
بحذف الاختيارى اى على الاصح فقد قيل باشتراطه فى المدح ايضا
والشكر اى اللغوى المساوى للحمد العرفى اما الشكر العرفى فهو صرف العبد
جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره لما خلق لاجله فعل اى من الشاكر
شيئا اى بخير من اطلع عليه فاندفع ما قيل هذا الاشتمل اعتقاد الجنان
على الشاكر اى فاعل الفعل المذكور ولو غير به لكان اولى لما يلزم على التعبير
بالشاكر من الدور وان كان معتفرا فى التعاريف اللفظية التى منها هذا سنباطى
قولا بالسان بان يثنى به على المنعم وانتصابه كنظائره الآتية على التمييز
وعملا بالاركان بان يديرها فى طاعة المنعم واعتقادا بالجنان
بان يعتقد به اتصاف المنعم بصفات الكمال وانه ولى النعم اعتقادا جازما
اوراجحا ولو غير جازم ثابت وان كان التحقيق ان الاعتقاد ليس فعلا للجنان
وانما هو كيفية له سنباطى فهو اى الشكر اعم منهما اى الحمد والمدح موردا
لشموله الاركان والجنان مع اللسان واختصاصهما به واخص متعلقا
لشمولها النعمة وغيرها واختصاصها بغير كل منهما وبينه عموم وجهى
من الحمد مطلقا اى عموما مطلقا لعدم اشتراط قيد الاختيارى فيه
وسلم كانه اتى به خوفا من الوقوع فى كراهة الافراد عند قصد الانشاء دون
الحكاية والصلاة اى لغة بخير ايضاح ولذا لم يذكره فى غالب كتبه
ينبغى له اى كما فعل آخر المقدمة ذكر السلام يعنى لفظا وخطا كالصلاة
لاقترانهما الخ فى كون هذا مفيدا للكراهة نظر لان العطف فى الآية بالواو
وهى لمطلق الجمع فلا تفيد تعقيبا فالمستفاد منها مجرد طلبهما ولو غير مقترنين
على ان الكراهة انما تثبت بدليل خاص انتهى ولذا قالت الحنفية بعدم الكراهة والله اعلم

فى الآية دون الصلاة لانها اضيفت الى الله وملائكته جلبى ولانها اكدت بان
ولعله ذكره لفظا عملا بالممكن فى الاعتذار وان وقع فيها خطا مخبر بفتح
الباء ويجوز كسرها عملا بامكان الاخبار على ان القراءة فى طائفة برى وحوب
الاخبار بالنبوة قيل انه الخ بفتح الهمزة على جعل القول بمعنى الاعتقاد وكسرها
على جعله باقيا على معناه المشهور فقلت الخ اى بسبب انى قلت اولا جل
ذلك فالفاء سببية او تعليلية انه الاصل عرفه ليفيد انه اصل المهموز ولو
نكرة لتوهم ان كلا اصل ويستشكل كونه اصل المهموز باختلافهما معنى واجب
باشتراكهما فى اصل المعنى لان اخباره عن الله رفعة مخصوصة سنباطى من النبوة
بفتح النون وسكون الباء سنباطى فهو واوى والاصل نبيو قلبت الواو ياء لاجتماعها
مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغمت احداهما فى الاخرى اى الرفعة من جملة
مقول قل انسان يشمل الانثى ومذهب الاشعرى انه لا يشترط الذكورة فى النبى المذكورة وهو
وعليه قيل بنبوة مريم واسية وسارة وهاجر ومن يشترط الذكورة والرسول انسان مقتضاه
الراجح يحتاج لتقييد الانسان بذكر حلبى
أنه لا يكون من الملائكة كالنبى وقد صرح النووى بخلافه مستدل لا بآية
الله يصطفى من الملائكة رسلا واقره الشهاب فى شرح الكفاية فلعل المسألة
ذات وجهين قولين اعم منه مطلقا اى على كلامه وعلى كلام النووى يكون
وجيها فان قلت حيث كان الرسول اخص فلم لم يعبر به قلت لانه استحق الصلاة
والسلام بالأعم فالاخص اولى انا سيد ولد آدم الذى منه أولو العزم
الذين هم افضل الخلق فهو سيد آدم ايضا وقوله ولا فخر اى لاحد على اولى على أحد
او بدل منهما فيه اتحاد البيان والبدل مع تعدد المبين والمبدل عنه ويجوز
ان يكون الواو بمعنى او والا انه يلزم عليه تقديم عطف النسق على كل من البيانين
والبدل وهو لا يجوز فالمتعين بدليته او بيانه لمصطفاه المضعف اى
المكرر العين وهو حمد بالتشديد للمبالغة متعلق بالمضعف يقال
الخ وليل ان التضعيف هنا للمبالغة لا لغيرها مؤمنو اينى الخ فيهما تغليب
فالمراد ما يشمل المؤمنات من البنات لا اولاد هن وانما لم يفسر تامة الاجابة
مع ان الاولى فى الدعاء الافضلية العام لعطف التاظم الصحيح ومن بعده عليه

المفيد

المفيد للعموم على الاصح مقابله اقوال منها امنة الاجابة ومنها كل تقى
لتصغير الخ اعترض بان فيه دورا لان المصغر فرع المكبر وقد توقف
العلم باصالة الحرف فى المكبر على اصالته فى المصغر واجيب بان توقف الفرعية
على ما ذكر توقف وجوب وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم واعترض
ايضا بانا اهيل مصغر اهل لا آل فقد حكى الكسائى انه سمع اعرابيا فصيحا
يقول أهيل واهيل وآل واويل واجيب بان ائمة اللغة نقلوا ذلك فلعلهم
فهموا من كلام العرب بقرائن قلبت الهاء همزة توصلا لقلبها الفا فاندفع
ما قيل الهمزة اثقل فكيف عدل عنها اليها وقيل اول لكن لم ينطق بهذا
الاصل فى كلامهم لانه مرفوض اذ كل واو متحركة بعد فتحة لا ينطق بها
الا فى الاشراف زاد بعضهم العقلاء الذكور المعارف قلا يقال ان
حلبى ال الاسكاف ولا ال البصرة ولا ال فاطمة ولا ال رجل لكن نقل عن الاخفش
انهم قالوا ال المدينة وال البصرة وقال الشاعر عفى عن ال فاطمة الجوا
لتصوره الخ او لشرفه فى قومه وجمع له الخ ضعف بانه لا يجمع فاعل
فعل كل مسلم ولو من غير الانس ولو غير مميز ولو اعمى لقى الخ اى لقا
متعارفا وان لم يشعر به اولم يجتمع به لكن راى احدهما الآخر فى عالم الدنيا
مع حياة كل كاهل حجة الوداع ومن زاد ومات مسلما اراد من يسمى صحابيا
بعد موته حلبى فى شرح بسملة الشارح وفى شرح الحلبى الحنفى على المتن وأما
من تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام فهو منهم اى الصحابة عند
من يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الكفر والذى عليه الامام الاعظم
ومالك ان الردة تحبط العمل فالصحابى على قولهما من لقى النبى صلى الله عليه وسلم
مسلما ومات على ذلك من غير تخلل ردة انتهى ولو لحظة بخلاف التابعى
الصحابى فلا بد فيه من طول اجتماعه بالصحابى حتى يسمى تابعيا والفرق
ان الاجتماع بالمصطفى يؤثر من النور القلبى اضعاف ما يؤثر الاجتماع بالصحابى
سنباطى العامل قيد به لأنه الجدير بأن يدعى له اى القرآن
او مقربه الثانى اولى لان رجوع الضمير للمضاف اولى واكثر ويجوز ايضا رجوعه
لمحمد لانها شعار الخ عبارته فى شرح الكفاية لانه عرفا صار شعارا للذكور هم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولذا كرهم ان يقال محمد عن رجل وان كان عزيزا جليلا قال وكالصلاة والسلام
الا اذا كان خطابا ولو حكما كالمراسلات او جوابا بان الابتداء به سنة
ورده واجب انتهى والحق بالانبياء الملائكة الى اولى فى المراد
ابو او فى نفسه لان الال يطلق على ذات الشئ ليبان الجواز اى المقابل للحرمة
لكن قال السناطى ولا يكرهان من الانبياء والملائكة على غيرهم استقلالا
اذ هما حقهما فلهما الانعام بهما على غيرهما انتهى وبه يظهر التوقف فى قوله هنا
من خصائصه الا ان يقال الخصوصية بالنسبة للأمة اى وبعد البسملة
الخ يجوز ان يكون المتوى معانى هذه الثلاثة فبعد مبنى على الضم واذ يكون
الفاظها فهو منصوب على الظرفية وعلى كل اما ان يراد زمنها فيكون ظرف زمان
او نفسها فيكون ظرف مكان اشارة الى محسوس الخ مبنى على ان الكتاب
اسم للنقوش وهو مرجوح والراجح انه اسم للالفاظ من حيث دلالتها على
المعانى كما هو مختار السيد وعليه فهو اشارة للمعقول مطلقا اذ الالفاظ
اعراض لا وجود لها فى الخارج لانها تنعدم بمجرد التلفظ بها والمراد نوع مفصل
ذلك فلا يرد ان الموجود ذهنا المجمل والكتاب اسم لامور مفصلة وان المشار
اليه ليس الا الموجود فى ذهن المصرح حين المصرح من حيز علم الشخص لكن
الكتاب والا انحصر فيه بناء على ان اسماء الكتب من حيز علم الشخص لكن
المختار انها من حيز علم الجنس فلا حاجة لتقدير نوع معقولا اى بتنزيله
منزلة المحسوس لتصح الاشارة اليه من قدم اللازم قد يحصل من قدم
المتعدى لان هذه الامور لاتسماها على سبب المتقدم كانها تقدم نفسها
او من عرفها بمعنى تقدم اى اللازم والا فقد يكون متعديا كما فى زيد
تقدمه عمرو والمراد اذ هذه الخ اى زيادة على تقدمها على غيرها المعلوم
مما مر ودفع به ما قد يتوهم من انه يذكر بعدها امور فتكون مقدمة علم
او كتاب مع ان كلا منها غير مراد يجب على قارئه قدرا خاصا لوجود
ما يدل عليه من قوله على التى الاصل فيها الوجوب وقوله اذ واجب اذ هنا
تعليلية وهل هى حرف بمنزلة اللام او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام
قولان ولا يخفى ما فى هذا التعليل فانه يشبه تعليل الشئ بنفسه فلو قال
فيها على قارئه اذ يعمله وهو كذا او كذا لو كان اولى صناعة

بالنصب حال لا مفعول له لانه ليس مصدرا ولا تمييزا لعدم تقدم نسبة
او اسم منهم لا يقال الوجوب يحتمل الصناعى واللغوى لانا نقول المشترط
لا يميز اذ لا ابهام فيه لانه موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقة
والالباس لعدم قرينة ولا منصوب بنزع الخافض لانه ليس بقياس
بمعنى الخ اعترض بان ما لا بد منه تفسير للوجوب الشرعى لا الصناعى
فانه ما يستحق فعله فيغنى عن قوله وبمعنى ما يؤثم الخ على انه حينئذ بين
الاطلاق والتقييد منافاة ويجاب بانه يستعمل فى الصناعى ايضا الوجوب
فى مجازه وهو ما لا بد منه عند القراء اوهم خلل المعنى او تغيير الاعراب
اولا وحقيقته وهو ما يؤثم تركه اذا اوهم خلل المعنى او تغيير الاعراب
لكنه يفهم انه لا اثم مع انتفاء الابهام فيشكل بخوف ادغام واظهار
المخفى كعاكسه وقد يجاب بان فى مفهومه تفصيلا وهو ان ما لا بوهم
ان تعلق بالوقف والابتدا فلا اثم بتركها وبنحو مخارج الحروف وصفاتها
اثم انتهى وفسر ان الناظم الواجب هنا بما يثاب على فعله ويعاقب على
تركه وتبعه الشيخ خالد وغيره وانما قيد الشرح هنا بالصناعة لان الكلام
فيها والحكم الشرعى مذكور فى الفروع اى القراء اشار به الى ان الضمير
فى عليهم راجع لقارئه باعتبار معناه فان المضاف لمعرفة تعم
الهجائية اى لا حروف المعانى ولا الكلمات القرانية التى تقرأ على الكل من وجه
اذ ليس لواحد منها مخرج واحد بل كل مركب من حروف لكل منها مخرج
وهى تسعة وعشرون اشار به للرد على المبرد فى زعمه انها ثمانية وعشرون
بجعل الالف والهمزة واحدا محتجا بان كل حرف يوجد مسماه فى اول اسمه
والالف اوله همزة ورد بلزوم ان الهمزة تكون هاء لانها اول اسمها
والتحقيق فى الفرق ان الالف لا تكون الا ساكنة ولا تصور اذ يوجد لها
اسم يكون مسماه ساكنا والهمزة تكون متحركة وساكنة فكان حقها
ان تقال لها أمزه لكنها ابدل منها هاء بواسطة صوت فيه نظر

فان الضمير فى خروجه للحرف وهو كما يأتى صوت معتمد على فيصير
التقدير موضع خروج الصوت بواسطة الصوت وهو غير معقول اذ الشئ
لا يتوقف على نفسه وقد يجاب باختلافهما اذ المسبب باعتماده على مقطع
محقق او مقدر والسبب صوت مطلق عن التقييد بذلك وهو
هواء الخ هذا عند اللغويين وعند اهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق
الله من غير تأثير لتموج الهواء و القلع والقرع تحقق بان يكون
اعتماده على جزء معين من اجزاء الحلق واللسان والشفتين وذلك ماعدا
حروف الجوف او مقدر هو هواء الفم وذلك حروف الجوف الثلاثة لعدم
اعتمادها على ذلك ولذا قبلت الزيادة وضعا قيد به لانه قد يعرض
لغير الانسان كالدرة عرض بحله اى الحرف هو ظاهر فى ان الحركة مقارنة
للحروف وهو الصحيح وقيل قبله وقيل بعده وفى انها مساوية له لا ناقصة
عنه ولا زائدة عليه وهو كذلك واذ علموا الصفات اعاد العامل
لئلا يتوهم عطفه على الحروف وهى عشر فيه ان المعلوم مما يأتى
انها سبعة عشر العشرة المذكورة فى قول المصنف صفاتها الخ والصفير
والقلقلة واللين والانحراف والتكرير والتفشى والاستطالة المذكورة
بعد تلك الصفات والجواب بان مراده الصفات التى لها اضداد فيه
نظر اذ مقتضاه ان ماعداها ليس مشهورا وانه لا يجب تعلمه
التى تزل الخ وهو لغة قريش فعطف النبى على ذلك من عطف الخاص على العام
على العام للاهتمام لخبر احب الخ دليل لكون افصح اللغات ماذكر
المذكورة اى فى قوله وبعد ان هذه مقدمة على ماذكر يصح وقوع
ما على حروف الهجاء وعلى المخارج والصفات ولم يلحقه علامة التانيث
مراعاة للفظها ويتردد بين مخرجين فيه ان من جملة الفروع الضيعة
الصاد كالزاى والالف الممالة وليست واحدة مترددة بين مخرجين

اذ الصاد

اذ الصاد والزاى مخرجهما واحد والالف والياء المدية كذلك وقد
يجاب بان كلامه هنا جار على التحقيق الاتى من ان لكل حرف مخرجا
غير فصيح لعدم وجودها فى كلام العرب وانما نشأت من مخالطتهم العجم
منها الطاء كالتاء كسلتان فى سلطان والجيم كالزاى كزاين فى جايز
والوارد من الثانى يقتضى ان ثم غير الخمسة وهو كذلك كالشين التى
كالجيم نحو اشد الالف الممالة كمى والهمزة المسهلة المفتوحة بين
الهمزة والالف المكسورة بين الهمزة والواو ومخرج الهمزة مغاير لكل من
الثلاثة والتسهيل اذا اطلق لا ينصرف الا لبين بين فلا يرد ان الهمزة
المبدلة التى نقلت حركتها الى الساكن قبلها مسهلة مع انها ليست من الفروع
واللام المعجمة وهى التى يقع قبلها مفتوح او ساكن من صاد او طاء
او ظاء كصلاة ويصلون ولذا لام الله اذا كان قبلها ضمة او فتحة
والصاد كالزاى اى التى كالزاى نحو من اصدق والنون
المخفاة سميت بذلك لاخفائها عند الحروف وفيه انه ليس فيها ولا
فى اللام المعجمة شائبة حرف آخر ولم تتردد بين مخرجين الالفاظ
الموضوعة اعترض بان الاولى اللفظ الموضوع لان مفهوم اللغة افرادى
بدليل قولهم الأصل لغة كذا والقياس لغة كذا ونحوه وبانه لا يصدق
بالمركبات لانها غير موضوعة على احد القولين وهى من اللغة اتفاقا وبانه
يصدق بالمنقولات الشرعية والعرفية العامة والخاصة والجواب عن الاول
ان ال للجنس وعن الثانى انه يكفى فى الحدود جريانها على المشهور وعن الثالث
انها باعتبار المعانى المنقول اليها موضوعة لها فى اللغة بوضع ثان بالنوع
وهى من مجازات اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق من لغى متعلق
بماخوذ لا بمشتق اذ ليس بمشتق على ان الصحة ان الاشتقاق انما يكون
من المصدر لغى او لغو فالياء اصلية او منقلبة عن واو كرضى

والها عوض عنها فلذا اجرد الالف عنها ان يعلموا ماذكر حاله
الخ ظاهره انه حال من ضمير يعلموا وهو ظاهر لأنه فى بيان مقام الواجبات
منتظم لان معرفة المخارج والصفات متقدمة على ذلك اى محال
الوقف عليه انه يخرج عنه كيفية الوقف من كونه بالسكون او الاشمام
او الروم وكيفية الابتدا بهمزات الوصل فلو جعل مصدر السهل ذلك
وما الذى رسم فى المصاحف عطف على التجويد وما زائدة او موصولة مؤكدة
من كل مقطوع الخ انما اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه فى معرفة الوقف والا
فالواجب معرفة جميع الرسم اذ هو أحد اركان القرآن للوقف لان قلب
الهمزة الفا لتطرفها بعد الف فاجتمع الفان فحذف احدهما لالتقاء الساكنين
تلاوة الخ سياتى فى النظم أنه الاعطاء لا التلاوة وصفته اراد
بها ما يشمل ما يستحقه من توقيف وتفخيم ونحوهما والوقف والابتدا
والرسم فى توقف التجويد على هذه الثلاثة نظم يختار عبر بالمضارع
حكاية للحال الماضية ذلك الاشارة للمخارج بتا وبله بالمذكور
حرف الجوف اى حروفه الثلاثة لكونه مفردا مضافا للمعرفة والمراد الجوف نفسه
اذ الكلام فى المخارج وعليه فمخرج الالف اقصى الحلق كما هو مذهب الشاطبى
والواو الشفتان والياء وسط اللسان فلا فرق بين الواو والياء المدتين
وغيرهما وجعل مخرج الخ يحتمل ان الفرق مع ذلك يسلم ترتبها فى طرف اللسان
فيكون الخلاف لفظيا فلكل حرف مخرج اى مخالف لمخرج غيره والا لكان
اتاه فسكنه اى اوشدده وهو بين همزة الوصل وهذه الهمزة
مكسورة الا ان يكون الحرف الذى اريد امتحانه الالف فتكون مضمومة مفتوحة
او الواو فتكون مضمومة كان مخرجه اى المحقق وحيث يمكن انقطاعه
فى الجملة فالمقدر واذا سألت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكنا فحكيته
بهمزة وصل واذا كان متحركا فحكيته بهاء السكت فمخرج الالف الجوف
فيه اشارة الى ان الجوف فى البيت بالرفع خبر عن الالف بتقدير مضاف
وعليه كان حق الناظم ان يقول فالالف الجوف ليبقى اللفظ بعد حذف المضاف

٣ بان فالالف

بحاله

بحاله من التعريف فى الفم ارادبه ما يشمل الحلق بدليل ما مر من جعل الفم
عاما لانواع المخارج واختاها انما جعلت الالف اصلا للزوم الجوف
بخلافهما اذ اتحركتا بضم او فتح او كسر ولم يجانسهما ما قبلهما
بأن انفتح ما قبلهما واما ضم ما قبل الياء وكسر ما قبل الواو فلا يقع فى الكلام
لوجوب قلب الياء حينئذ واو نحو موقن وقلب الواو حينئذ ياء نحو ميقات
حيز محقق هو وسط اللسان للياء والشفتان للواو حروف مد كما
تسمى جوفية ومدية تسمى هوائية وخفية وامكن الثلاثة عند الجمهور الالف
وقال ان الفجام امكنهن فى المد الواو ثم الياء ثم الالف ولين اى لان كل حرف
مد لين ولا عكس ولذا خصه الناظم بالذكر لكن الاصطلاح ان حرف المد ما قبله
حركة مجانسة وحرف اللين ما قبله حركة غير مجانسة فعلى الاصطلاح بينهما
مباينة فمن قال حروف مد ولين انما نظر للمعنى فائدة اللين اذا اضيف
اليه حرف كان مكسور اللام مصدر لان وان لم يضف اليه شئ كان مفتوح
اللام مخفف لين بتشديد الياء اى عند انتهائه متعلق بتنتهى لكسره
وهو للهوا فلامه تمعى عند اشبه من حيث انه لاحصر لها محقق كان الصوت
المجرد كذلك لأنه آخر الخ حقه ان يقول لانه مخرجها ويجاب بان الخلا
الداخل فى الفم الذى هو مخرجها ليس جوفا حقيقيا وانما هو مجاور له ينتهى عنده
وهو آخر انقطاع المخرج لا هو وبه يعلم ان المعبر عن الخلاء المذكور بالجوف مجاز للمجاورة
من غير كلفة الخ صفة كاشفة للين وفيه اشارة الى ان اللسان له عمل فى كل
الحروف لا تساع مخرجها لكن مخرج الالف اوسع لانك تضم شفتيك
للواو وترفع لسانك نحو الحنك للياء فيتضيق مخرجاهما والياء أوسع مخرجا من الواو
لان فى الواو اعمال الشفتين معا بخلاف الياء ليس فيها الا اعمال اللسان وامتد
عطف تفسير ومن ثم قابلهما بالانغلاط الاهى فانها دون
فرضت اى بامر مقتض لجعلها اوله بان كان وضعه على الانتصاب او باختيار

الفارض ومن ثمة هي في الاصل للمكان البعيد وتستعمل في المعنى
كما هنا للمشابهة فان المعنى محل للفكر وتردده اليه كما ان المكان محل للجسم
والتردد فيه وقرينة المجاز استحالة كون المعنى مكانا حقيقيا وهل هي
بمعنى هنا تلك التي للبعد او بمعنى هنا التي للقرب الظاهر الثاني
كان اول المخارج اي اولها ما يحصر انواعها وكذا يقدر في الباقي والا فاللسان
ليس ثاني المخارج والحلق ليس ثالثها اذ في الشفتين مخرجان وفي اللسان
عشر ومن زاد الخمسة كالناظم يقدمه على الشفتين لكونه اعلا منهما
وهو ثالثها لزم من هذا البيان تاخر واوها وهو الجوف قال الحلبي
وانما اعتبرناه متاخرا عن الثلاثة التي قبله وان كان يعمها لانها احياز
محققة فاذا اعتبرت اولا يتعين تاخرها لانه حيز غير محقق انتهى
مادة الصوت اذ الهواء قبل ذلك تكيفه بكيفية مخصوصة هو ثم بعدها
صوت فرتب الناظم كالجمهور الحروف اي ما عدا حروف المد وقدم
حروف المد على حروف الحلق او اللسان والشفتين لعموم مخرجها وكونه بالنسبة
الى المخارج الاتية بمنزلة الكل والكل من حيث هو كل اشرف من الحيز فتستدعي
التقديم في البيان وان كان المناسب تاخيرها عنها باعتبار ان حيزها مقدر
وما حيزه مقدر فهو محقق بالتاخير حلبي ثم لاقصى الحلق ثم هنا
وفي ثم لوسطه وفي قول الشارح ثم لاقرب للترتيب الذكري اذ لا ترتيب
بين الحلق والجوف كما انه لا تراخي بين اقصى الحلق ووسطه وادناه واللام
بمعنى من او في مما يلي الخ ايضاح اذ قوله وهو اخره مغن عنه
حرفان اشارة الى ان لاقصى الحلق خبر مبتدا محذوف وهمزها بدل منه
وقدره مؤخرا للتنكير همز ثم هاء العطف بالفاء اولى لشدة القرب
حتى قيل انه لا ترتيب بينهما وجعل الخليل الهمزة من الجوف قال لان مخرجها
الصدر وهو متصل بالجوف لما مر اي من جعلها جوفية لان

ميداها الخ

٩

مداها الخ هذا بعينه جار في الواو والياء المديتين فيلزمه ان يجعل
اللهاة من اقصى الحلق مع انه جعل الياء من وسط اللسان والواو
من الشفتين وغير اي المهدوي لغة ضعيفة وارتكبها رعاية
للوزن حلبي في محل فتحها اي مفتوحها عكس نحو جلست اي فان
الاصح فيه الاسكان والتضعيف الفتح فعين حا الفاء زائدة للوزن عند
سيبويه وبعضهم يجيز زيادتها مطلقا ثم حاء قدرها دون الواو ليفيد
ان العين قبل الحاء في المخرج وهو ظاهر كلام سيبويه ونص عليه مكي وعكس
سريح وهو ظاهر كلام المهدوي موئرى والحاء مما انفردت بها العرب والغين
مما انفردت بها بكثرة استعمالها اي ثم لاقرب الخ يحتمل ان مراده عطف
ادناه على وسطه لا على اقصاه اذ محل قولهم الاصح ان المعطوفات وان
تكررت على الاول في غير ثم والفاء وعطف غين خا على عين حا لكن يلزم
عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين وقد جوزه الاخفش ويحتمل ان مراده
جعل العاطف والجار مقدرين فيكون من عطف الجمل فلا محذور الغين
ثم خاؤها لم يوافق هنا المتن في التنكير لمناسب المعطوف عليه المضاف
للضمير وقدر العاطف ثم دون الواو ليفيد ان الغين متقدمة على الخاء
وهو ظاهر كلام سيبويه وعكس القيرواني والاظهر الاول وقال ابن خروف
لم يقصد ترتيبا فما هو من مخرج واحد المعجمتان ايضاح والاقفى ضبط
حرفي وسط اللسان بالاهمال غنية عن هذا ستة اي على كلام الناظم
او سبعة اي على كلام الشاطبي لمشاركتها الحرفان كلا منهما رخو مستفل
منفتح مصمت والخاء مهموسة والغين مجهورة ثم لما فرغ الخ المهملة ليست
مرادا لها هنا فثم في موضع الفاء والفا في فقال لتعقيب مفصل على مجمل كتوضأ
فغسل وجهه كذا قيل وفيه نظر فان المفصل انما هو مقول القول لا القول نفسه
اي مخرجها اقصى الخ يحتمل وهو الظاهر ان مراده تصحيح حمل الاقصى على
القاف بتقدير مضاف ويحتمل ان يكون مراده جعله خبر المبتدا محذوف

وهما خبر عن القاف اى اخرج عبر به هنا وفى اقصى الحلق بأبعده
الذى هو المعنى الحقيقى لمقابلته هنا بالطرف وتم بالادن وقوله مما يلى الحلق
ايضاح كما مر نظيره فوق هو كاسفل مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة
مع نية معنى المضاف اليه او منصوب على الظرفية على نية لفظ المضاف اليه
اى وما فوقه فليس اقصى اللسان وحده مخرجا اذ الحروف اصوات
فلا بد لتحققها من جسمين يتموج الهواء بتصادمهما وفى تقدير اللام حذف
الموصول الاسمى وابقاء صلته وبجوازه صرح فى الارتشاف وقال ابو
شامة انه ضرورة وهو تابع فى ذلك لمنع بعضهم اى مخرجها الحرف مامر
من الاشارة الى ان الكاف مبتدا والخبر اعنى اقصى اللسان محذوف لدلالة
ما قبله عليه فان قلت قياس مامر فى حروف الحلق من عد مخرج الهمزة والهاء
واحدا وكذا العين والحاء المهملتان كالمعجمتان ومايأتى فى نحو حروف وسط
اللسان ان يجعل مخرج القاف والكاف واحدا وان ترتبا فيه قلت تباعد
القاف من الكاف اشد من تباعد ما ذكر من الحنك الاسفل عبارة ان الناظم
والمهدوى من الحنك الاعلى للوزن او للتخفيف كما فى قراءة قل هو الله احدن
بترك تنوين احد للوقف لا للضرورة خلافا لبعضهم اى ووسط اللسان
الخ اشارة الى ان عوض عن المضاف اليه على طريقة الكوفيين اما البصريون
فيقدرون لمثل هذا متعلقا كان يقال الوسط منه وظاهر كلامه ان الوسط
مبتدا والجيم مع معطوفه خبر والفاء زائدة مع مايحاذيه الخ وتركه
الناظم لظهوره اذ من المعلوم ان وسط اللسان لا يستقل بالاخراج لما مر
بالياء الخ يعنى غير المدية اما هى فتقدم ان مخرجها الجوف وقدم
بعضهم يعنى المهدوى ومكيا شجرية اى بسكون الجيم والضاد
من حافتيه الخ هو الاصح وقال الخليل هى شجرية ايضا يريد من مخرج لمك
الثلاثة اذ ولما يعنى ان حافة اللسان لا تستقل باخراج الضاد
بل انما تخرج منها ووقت وليها الاضراس العليا ان قربت منها فان بعدت
الحافة انتفت والظاهر ان اذ هنا للزمن المستقبل وان لم يثبته الجمهور
بالف الاطلاق اى لان الاضراس ان قرئ بالرفع فظاهر او هى
بالنصب ط اى

قرئ او بالنصب وهو الرواية فلان الضمير راجع لمفرد هو الحافة وانما
ذكر باعتبار المعنى اذ هى الجانب او لاكتسابها التذكير من المضاف اليه
اصلها اى اصل هذه الكلمة نقلت حركة الهمزة الى الخاء ثم حذفت
الهمزة ساكنة للتخفيف والكفى بها الخاء على اللغة القليلة اذ الكثير فى مثل
ذلك اثبات همزة الوصل فى الابتداء والوجهان مبنيان على الاعتداد بالعارض
وعدمه والراجح عدمه من طرف اللسان المراد بطرفه اول حافته وقوله
مستطيلة اى ممتدة الى مايلى الاضراس اشارة الى انه لا يستوعب جميع الجانب
كما يوهمه المتن فان جانب اللسان الذى يقرب من الاضراس عند تحركه هو
مايلى مخرج الحروف الثلاثة السابقة لا جميع الحافة الذى هو من اصله الى
راسه اى ايسرها الضمير فيه وفى يمناها للحافة او للاضراس
وكان حق الناظم ان يقول من ايسر وايمن او يسراها ويمناها لكنه غاير بينهما
ضرورة وهو الكثير وايسر افعل التفضيل ليس على بابه بدليل مقابلته بقوله
وهو قليل وعسير والاكثر وهو كثير ويسير واشدها على اللسان
عطف تفسير ولهذا قال صلى الله الخ صرح الحفاظ منهم الناظم بانه موضوع
بيد ويقال ميد بالميم وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها ورد
بجواز ان يكون حرف استثنا واختاره ابن مالك لان معنى الا مفهوم منها ولا
دليل على اسميتها وبان ملازمتها للاضافة الى ما ذكر هو المشهور اصل
العرب اى اعظمهم لمامر فى حديث ان الله اصطفى كنانة فانا افصح اعترض
بناء على مايأتى من ان بيدا بمعنى من اجل بان الحديث انما يدل على انا افصح من غير
قريش لا على انه افصح منهم ايضا واجيب بان قوله من قريش متعلق بافصح مقدرا
وخصها بالذكر الخ بيان لوجه الاستدلال من الحديث على انها اصعب الحروف
لعسرها الخ اى اذا ارادوا النطق بها فى لغتنا ولغتهم فقد وقع اضطراب
فى وجودها فى لغتهم ونفى عسرها على العرب بالنسبة لغيرهم وان كان فيه
صعوبة عليهم ايضا من اجل بفتح الهمزة وكسرها بمعنى غير الا انه لا يقع
مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا

من تاكيد المدح الخ وجه ذلك فى الحديث والبيت الاتى ان الاصل فى الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها ليوهم اخراج شئ مما قبلها فاذا وليها
صفة مدح فالتاكيد لما فيه من المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم يثنيها
فاضطر الى استثناء صفة مدح وحول الاستثناء الى الانقطاع
ولا عيب الخ قائله النابغة الذبيانى ☜ قلول الفلول كسوح كسور
فى حد السيف والقراع الضرب والكتائب بالفوقية جمع كتيبة وهى الجيش
ادناها لمنتهاها الضميران للحافة فمقتضاه ان اللام تخرج من اول
حافة اللسان وتمتد الى اخرها مما يلى الحلق وليس كذلك فانها انما تخرج من مادون
ادنى الحافة ممتدة الى ادناها ثم الى منتهى طرف اللسان الاان يقدر مضاف اى
واللام تخرج من دون ادنى الحافة ممتدا الى منتهى طرف اللسان من اول
حافة اللسان ويتأتى اخراجها من كلتا حافتيه اليمنى واليسرى الاان اخراجها
من حافته اليمنى امكن بخلاف الضاد فانها من اليسرى امكن مع ما يليها
اى ما يقربه عند المحاذاة من الحنك الاعلى وهو اللثة وهذا جرى على ظاهر
المتن والا فالمعتبر المحاذاة لما دون ادنى الحافة الى منتهى الطرف كما علم مما
فوق الضاحك الخ قال ابن الحاجب كان ينبغى ان يقال فوق الثنايا
فقط الا ان ذكر ذلك فلذلك عدد واو الا ولى فى الحقيقة ليست فوق
ذلك لان مخرج النون يلى مخرجها وهى فوق الثنايا نويرى واعلم ان الاسنان
اربعة اقسام ثنايا وهى الاسنان المتقدمة ثنتان فوق وثنتان تحت
ورباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء وهى الاربعة خلفها وهى مع الثنايا
للقطع وانياب وهى اربع خلف الرباعيات للكسر والبقية وهى عشرون
فى الغالب اضراس فمنها الضواحك وهى اربعة من الجانبين ثم الطواحين
اثنا عشر من الجانبين ثم النواجذ من كل جانب ثنتان واحدة من فوق
واخرى من تحت ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل والنون تخرج الى
يشير الى ان النون مبتدا ومن طرفه خبر ومن تحت ظرف اجعلوا ومفعوله محذوف

فما

فما فى المتن جملتان اسمية ثم فعلية معطوفة بمقدر مع ما ذكر اى مع
ما يليه من الحنك الاعلى قاله الحلبى الحق اعتبار اللثة وهى ليست من الحنك الاعلى
بل اسفل منه حول الاسنان وفى الرعاية عن سيبويه ان مخرجها من طرف اللسان
بينه وبين ما فوق الثنايا وبه جزم صاحب المفتاح وهو اية ظاهرة على ان لا دخل
للحنك الاعلى فى مخرجها اصلا انتهى ويجاب بان الحنك الاعلى يطلق ايضا على ما يشمل
اللثة وهى المرادة هنا لانها التى تلى طرف اللسان تحت اللام قليلا اى بعيد
مخرجها مما يلى الاسنان وهى اقرب من اللام لكن تقدم انا اللام تمتد الى منتهى طرف
اللسان فليس بعد مخرجها شئ من اللسان يخرج منه النون والرا الا ان يكون
منتهى طرف اللسان خارجا عن اللام وبعضه مخرج النون والآخر مخرج الراء
مخرجها بدا نيه فيه اشارة الى ان الرا مبتدا وبدا نيه خبر مبتدا محذوف
والجملة خبر الاول ويجوز ان يكون بدا نيه خبر الراء بتقدير مضاف اى ومخرج
الراء بدا نيه ثم ها بدا نيه مشبعة ويجوز عدم اشباعها فيدخله الطى وهو
حذف الرابع الساكن وهو ادخل الخ فيه اشارة الى ان ادخل خبر مبتدا والظهر
متعلقه ولامه بمعنى الى لكنه يقتضى ح ان الظهر غاية لمخرج الراء لا انه عينه
وجعلها النويرى بمعنى فى وبها عبر فى النشر ثم ان افعل التفضيل على بابه لان
فى النون دخولا خلافا للحلبى وجرى عليه بعضهم جرى هو ايضا
على ذلك فى شرح الشافية س والحذاق الخ فيه ايما الى ترجيحه
الى ان مخرجها واحد الخ ضعيف لاستلزامه الترجيح من غير مرجح لاشتراك
الحلقية فى الحلق مع انها ليست من مخرج واحد بالاتفاق وان اجيب بان
الحلقية متفاوتة فى الحلق ردبان الثلاثة المذكوره متفاوتة فى طرف اللسان
ايضا حلبى عليا الثنايا المراد بالثنايا هنا وفيما ياتى الثنتان مجازا
لعدم استقامة معنى الجمع واختار الثنايا وان كانت مجازا على الثنتين تخفيفا
بقلة الحروف وعدم التشديد حلبى او هو على القول بان اقل الجمع اثنان
من نطع عار الخ فيه تسمح والمراد من مجاور نطع الخ والنطع بالكسر وكعنب
ما ظهر من الغار الاعلى فيها اثار كالتحزيز قاموس والزاى

يقال ايض زايا المد وزى بالكسر والتشديد والسين ينبغى تقديمها
على الزاى لانها ادخل فى الفم فهى مقدمة فى المخرج مستقر خروجها هذا هو
الاصل فلما حذف لفظ خروج المضاف واقيم المضاف اليه مقامه استكن فى الخبر
وصار مرفوعا ومتصلا ولامنافاة الخ وجه المناة ان الشاطبى جعل
مخرج حروف الصفير من طرف اللسان والثنايا العليا والمصنف جعلها منه ومن
فوق الثنايا السفلى وحاصل ما اجاب به ان مخرجها من طرف اللسان وما بين الثنايا
العليا والسفلى وهى مستدقه نقلها الشم نقله الشم عن الصحاح لكن
فى القاموس الاسلة من اللسان طرفه ومن النصل والذراع مستدقه والظا
الخ الظاء انفردت بها العرب والذال ليست فى الفارسية والثاء ليست
فى الرومية والفارسية للعليا هو مع عاطف ومعطوف حذف فاللعلم بهما
خبر الظا ومعطوفيه ولامه بمعنى من او للاختصاص ومن طرفها جزء ثان
وعبر بضمير التثنية مع ان مرجعه اللسان والثنايا وهى ثلاثة لجعله الثنايا
نوعا مقابلا للسان على حد ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما
اى الثنه بكسر اللام وقيل بضمها ونسبت اليها لقرب مخرجها منها لا لخروجها
منها كما قيل عشرة اى على كلام س والحذاق وثمانية على مذهب الفرا
ومن وافقه فالفاهى ليست فى لسان الترك باسكان العين هى لغة
ربيعة وغيم لاضرورة خلافا لس وانما لم يجعل الشم حركة العين اصلية
لاعارضة لانه يلزمه حذف همزة القطع وهو خاص بالضرورة من باطن
الشفة اى من اوله لعدم تأتى الخ ولقوله المشرفة فان تقديم المشرفة
عليها وهى انما تشرف على الشفة السفلى وكان الظاهر ابدال مع بمن الا ان تكون
بمعناها للشفتين الواو بمعنى غير المدية لما مر من أن مخرجها الجوف
والباء يشير الى ان العاطف محذوف للضرورة وانطباقهما الخ الا ان
انطباقهما مع الباء اقوى وبعضهم قدم الباء الخ ظاهره ان هذا البعض
وافق المتن فى تقديم الواو على الميم واخرها مكى فى الرعاية واستوجبه
المهروى بشدة انطباق الشفتين مع الباء واصله مع الميم وانفتاحهما

مع الواو

مع الواو وفيه نظر فان الانطباق وعدمه لادخل لهما فى التقدم والتأخر
بل الملحظ فيهما انما هو كون الحرف ادخل فى الفم واقرب الى المشرة والذى يظهر
ان الواو اوسع ادخل ثم الباء ثم الميم فمخارج الشفتين اثنان فيه
الاخبار بالجمع عن المثنى انتهى قلت ذكروا ان ال الجنسية فى مقام التقسيم
يخبر عن مصحوبها بما يخالفه فى الافراد ومدية وان الاضافة تاتى لما تاتى
له اللام والاضافة هنا جنسية فيجوز ما ذكره وحروفها اربعة
ويقال لها شفهية او شفوية على الخلاف فى ان لام الشفة ها وهو المختار
او او اعن فيه دورا لا ان يكون من التعاريف اللفظية
اى مخرج محلها مع قوله ومحلها النون الخ دفع لما اورد على المتن من ان الغنة
صفة فكان اللائق ذكرها فى الصفات وحاصل الجواب ان فى المتن مضافا
مقدرا هو عبارة عن النون والميم المتصفتين بما ذكر فيفيد انهما مخرجان
من الخيشوم ولا ينافى ما مر من ان النون من طرف اللسان والميم من الشفتين
لان المراد بهما عند المذكورين هنا واجيب ايضا بان النون المخفاة تسمى غنة
فهى المرادة بالغنة وهو تقصد الخ لا يلزم من ذلك ان يكون الخيشوم
مخرجا لموصوفها دائما لان الغنة لما كانت صفة فى موصوفها حالتى التحرك
والسكون والاظهار نزلت لضعفها منزلة العدم وجعل لموصوفها مخرج
غير الخيشوم اى كيفيات بين به ان ليس المراد بالصفة المشتق بل
ما يعرض للحروف من اجراء النفس ونحوه لانه الذى يحتاج القارى الى مراعاته
بها تتميز الخ اى لهذه الصفات فائدتان الاولى تتميز الحروف المشتركة
فى المخرج والاخرى تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج سيف
بعضها بدل من الحروف اذ المخرج الخ فيه لف ونشر مشوش اذ قوله
المخرج راجع لغير المشتركة فمقتضاه ان المخرج لا يبين كمية الحروف
المشتركة وان الصفة لا تبين كيفية غيرها وفى كل نظر ظاهر وقد يقال
ان كلا من الامرين راجع الى جميع الحروف غاية الامر ان المخرج كاف فى تمييز
الحروف الغير المشتركة فلم يضطر فى ذلك الى الصفة واما المشتركة فالمخرج

وما فيها ليس ممتازا لذواتها وان كان مبينا لمقاديرها فاضطر الى الصفات فيها
لتمييز ذواتها يعرف بها كيفية اعترض بانه لامعنى لمعرفة الكيفية بالكيفية
ويجاب بان الصفة التى تعرف بها الكيفية هى الصفة الثابتة فى نفس الامر كالجهر
والكيفية المعروفة هى الحاصلة بالمصدر وهى كونه مجهورا الخ سيف
بيان المشهور منها دفع به ما قد يرد على المتن من انه يفيد حصر الصفات
فيما ذكر مع انها تزيد على اربعين وسنذكر الباقى سبع عشرة اى ادخال
ما بين الشدة والرخوة فى احدهما المناسب التعبير الخ اى لما مر من ان المراد
بالصفات ما يطرأ على الحروف لا المشتقات التى يصح حملها عليها ولا يناسب
فى بيان الطارى الا التعبير بالمصدر والخطب فى ذلك سهل فقد وقع التعبير
بكل من الامرين فى كلامهم وخص الاغراض بمستعل وما بعده مع تأتيه فى رخو
ابيض لعله لانه اطلع على انه يطلق على المصدر ايضا والضد بالنصب
مفعول قل لتضمنه معنى اذكر والانطباق والانذلاق الاتى
بيانا تى من قول النظم مطبقة ومذلقة الاطباق والاذلاق المعلوم
الخ وجهه ان الهمس ومقابله متلاضدان فاذا ثبت احد الضدين فى عدد
ثبت ضده للباقى مهموسها ضمهم لمطلق الحروف فاضافته على معنى
من وهو مبتدا خبره فحثه الخ فقول الشارح عشرة بيان معنى لا اعراب
لفظ فحثه الخ هو مصدر بمعنى اسم المفعول واضافته بيانية اى ملفوظ
هو فحثه الخ شخص سكت والاصل سكت فحثه والحث الحض وبعض
هذه الحروف المهموسة اضعف من بعض فالصاد المهملة والحاء المعجمة اقواها
لان فى الصاد اطباقا واستعلاء وصفيرا وكلها من صفات القوة وفى الخاء
استعلاء سيف فحروف الجهر الاضافة فيه وفى نظائره الاتية على معنى
اللام ماعدا هذه العشرة اى من الحروف الاصول اما المتفرعة عليها
فالظاهر ان صفة كل منهما مترددة بين صفتى الحرفين الذى تولد منهما
كما ان مخرجه مترددبين مخرجيهما لقلتها اى وليعلم انها ضد المجهورة
واخواتها المشار اليها فى البيت السابق فيستفاد اسماء الصفات كلها من كلامه

منطوقا

منطوقا الخفا وقيل انه الاخفا كما ان الجهر الاعلان وقيل انه الصوت
الخفى سميت اى وصفت بدليل قول النظم صفاتها حروفه
اى الهمس او لفظ فحثه شخص سكت لضعفها وجريان الخ عبارة
الحلبى لجريان النفس معها لضعفها وضعف الاعتماد عليها ثم قال معترضا
على الشمنى وهذا اولى من ضم ضعفها للجريان فى وجه التسمية وجعل ضعف
الاعتماد علة للجريان لان المحققين على اعتبار الجريان بانفراده علة للتسمية
انتهى ويجاب بانه ليس فى كلام الشمنى ما يدل على ان المجموع علة واحدة فيجوز
ان يكون كل منهما علة مستقلة على ان التوجيه بضعفها انسب لان الشئ
كلما ضعف خفى فبين الضعف والخفا مناسبة اى مناسبة والمراد بضعف
الاعتماد ان لا ينقطع جرى النفس معه بل يمكن ان يتلفظ به ويتنفس
فيحصل بصوت ضعيف للجهر بها فيه نظير مامر من الاعتراض والجواب
اجر امر من الاجارة وقط منون مجرور مخفف بمعنى الحسب وبكت
مجرد التبكيت يقال بكته اذا غلبه بالحجة فحروف غيرهم اى غير هم غير
الشديد اى الحروف الغير الشديد وانما لم يجر على منوال قوله فحروف الجهر
لتعدد الضد هنا واتحاده ثم لكن حروف الرخو بمعنى الرخاوة استدرك
بيانى لقوله فحروف غيرهم والا فما قبله لا يخالفه حتى يكون استدراكا حقيقيا
وحروف المتوسط اى منها والاضافة بيانية اى وما بين ليشير
الى ان بين صله موصول هو مبتدا خبره لن عمر وجعل النويرى لن عمر مبتدا
خبره الظرف والاول انسب بما قبله لن عمر لن امر من اللين وعمر منادى
حذف حرف ندائه لمنعها النفس الخ فيه نظر لان الكاف والتاء من المهموسة
التى اعتبر هو فيها جرى النفس فلو اعتبر فى الشديدة التى هما منها عدم جريه
لزم فيهما اجتماع وصفين متناقضين نعم من المتاخرين من ادرجهما فى المجهورة
ورأى ان الشدة تؤكد الجهر لكن التحقيق ان بين الشديدة والمجهورة فرقا باعتبار عدم

جري النفس في المجهور وعدم جري الصوت في الشديدة حلبي ويجاب
بان مراده بالنفس الصوت بقرينة انه عبر به عند قول النظم وراع شدة وسهل
ذلك ان كلا منهما هو اغاية الامر انه ان كان بدفع الطبع فهو النفس وان كان
كان بالارادة وعرض له تموج بتصادم جسمين فهو الصوت انجاس
الشديدة الاولى انجاسه مع الشديدة وسبع علو اضافية على معنى الارم
وهو مبتدا وخص ضغط قظ مبتدا ثان وحصر خبره والجملة خبر الاول
والعائد مقدر اى حصره والعلو لتخفف المكان العالى والمراد به هنا الحنك الاعلى
بضم المعين وكسرها وفتحها اى والمستعلية لم يقل وسبعة احرف
نسن للعلو مع انه الملايم للمتن لافادة الصفة الاصطلاحية منطوقا فان قلت
افادة ذلك تحصل بقوله اى وحروف الاستعلاء فلم اثره عليه قلت لما كان هذا
تاويلا للمتن وقد عيمهموسها ونحوه اراد ان تكون الفاظه على نسق واحد
قظ الخ قظ امر من القظ وهو الاقامة بالمكان في الصيف والخص
البيت من القصب والضغط الضيق وخص ضغط بالاقامة لما بالاضافة
منصوب بقظ بعد نزع الخافض حلبي من العلو اى الاستعلاء والعلو حروف اى لفظ خص
مشتق من المجرد وهو اى الاستعلاء لكن لا يخفى ما في الثاني وان تعين في قوله حروف مستفلة
ضغط قظ او الاستعلاء لكن لا يخفى ما في الثاني وان تعين في قوله حروف مستفلة
وقس نظائره الاتيه لاستعلاء اللسان الخ فاسناد الاستعلاء اليها مجاز
عقلي كما في ليل نائم ونهر جار وفيه اذ الخاء والغين المعجمتين من المستعلية مع ان
اللسان لا يرتفع عند النطق بهما لكونهما من الحلق فالعلو التسفيل بالنظر لاكثر
الحروف وصاد مبتدا اجوز الابتداء به مع كونه نكرة كونه نائب فاعل
معنى لمطبقة بفتح الباء وفاعلها بكسرها خبره مطبقة ثم كما جعلها مطبقة
تجوز اذ المطبق انما هو اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى واما الحرف فانه منطبق
عنده فاختصر فقيل مطبق ومثل ذلك يأتي في المنفتحة والمستعلية والمنخفضة
انتهى من الانطباق والانطباق الخ والاطباق الالصاق والتصيير اوفق بالمطبقة
لانطباق طائفة الخ اثر على اطباق طائفة لان الحروف

محلها

محلها اللسان والحاصل له انما هو الانطباق لا الاطباق فالتعبير
بما هو حاصل لمحل الحرف اظهر من وجه المسمية من ما هو محصل لتلك الصفة
وليشير الى انها تسمى منطبقة ايضا والمراد ان اللسان يقرب من الحنك الاعلى
عند النطق بها ما لا يقرب منه عند النطق بغيرها ليشمل التعليل الصاد
والضاد والظا على الحنك الأعلى اى على ما يحاذي تلك الطائفة منه
لانفتاح ما بين الخ بتنوين انفتاح واقواها حروف الاطباق والطاء
اقواها لجهرها وشدتها والظاء اضعفها لرخاوتها وانحرافها الى طرف اللسان
مع اصول الثنايا العليا والصاد والضاد متوسطان وكذا يقال في المذلقة
الباقية من المستعلية فاقواها القاف لشدتها وقلقتها والخاء اضعفها لهمسها
ورخاوتها والغين متوسطة لجهرها ورخاوتها منعت الامالة الضمير
لخوف الاستعلاء ومحله اذا كان سببها كسرة ظاهرة اما اذا كان سببها
كسرة مقدرة او يا فلا تمنع حروف الاستعلاء امالة نحو قاض في الوقف
ولا امالة خاب وطاب ولا امالة طغيان وعريان وديان تنبيه إنما
تكفي يكف المستعلي امالة الاسم خاصة قال الجزولي ويمنع المستعلي امالة
الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وعلته ان الامالة في الفعل تقوى
ما لا تقوى في الاسم ولذلك لم ينظر الى ان الفه من الياء او من الواو بل اصل
مطلقا انتهى سفر فان قلت كما ان هذه الحروف منعت الامالة كذلك
الراء المتصلة الغير المكسورة كفاتن وراشد وهذا احمار مع انها ليست من
اقوى الحروف قلت هي واذ لم تكن كذلك الا انها اشبهت الحروف المستعلية
لاستحقاقها التفخيم المقتضي لكونها حروف الاستعلاء مانعة بحذف
التنوين لو قال حروف مذلقة بالتنكير كتبت تنوين لب ولم يكن ضرورة
حلبي للوزن يجوز ان يكون للتخلص من التقاء الساكنين كما في ولا
ذاكر الله الا قليلا اى هرب الجاهل الخ مبني به مرجع الضمير المستتر
في فر المعلوم من سياق الكلام والعاقل بيان لقوله عقل الذي هو معنى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو مذهب الكوفيين فى نحو رجل عدل حيث قالوا ان صحة ذلك على التاويل
بالمشتق واختاره على مذهب البصريين المقدرين فى مثله مضاف الذى عدل
لانه اخصر لان ال كالجزء بخلاف ذى مع ان همزتها تسقط فى الدرج ولم يقل
من عاقل اشارة الى ان التعميم غير مراد للمصنف وان كانت النكرة فى الاثبات
لاتفيده مذلقة لتسمى انض ذلقة وذولقية الخروج بعضها
الخ مع قوله لانها ممنوعة الخ يقال عليه حيث كان هنا هو السر فى تسميتها بالقسمين
بما ذكر فلا حاجة للتعرض لذكرهما اذ الكلام انما هو فى صفات ينبغى للقارئ
ان مراعاتها عند النطق بالحروف وكل من الاصمات والاذلاق لا دخل له فى النطق
بها ومن ثم لم يتعرض الشاطبى لواحدة منهما ويرد على الاول الصاد ونحوها
فانها من ذلق اللسان ولا تسمى بذلك ويدفع بانه حكمة للتسمية فلا يلزم
اطرادها من ذلق الشفة فيه نظر اذ ليس فى الحروف ما يخرج
من ذلق شفة بل ما يخرج من بطنها او من كلا الشفتين كما تقدم ويجاب بان
الثلاثة الشفهية لما لم تكن خارجة من اصول الشفتين بل بعضها من بينهما
وبعضها من اول بطن الشفة السفلى ولا شك ان كلا من هذين قريب
من البشرة ناسب جعلها خارجة من طرف الشفتين وهو لغة المنع
فيه نظر ففى الصحاح والقاموس الصمت السكوت الا اذا يقال الشارح
الشارح واسع الاطلاع وكتب اللغة كثيرة لانها ممنوعة استناد
المنع اليها مجازا اذ الممنوع الشخص من انفرادها اى عن المذلقة
اعجمى وقال الرضى انه شاذ صفيرها لما فرغ من الصفات التى
لها ضد شرع يذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعض من غير
تحقق وجود اضدادها اى حروف الصفير اشار الى اذ فى كلام
المصنف مضافا مقدرا واذ مجموعهما مضاف للضمير وجاز ذلك لان هذا
المركب نقل الى معنى افرادى هو الصاد والزاى والسين واضافة حروف
للضمير على معنى اللام واضافتهما للضمير على معنى من او حروف مضاف الى
الصفير

الصفير ثم الى الضمير لكن مع اعتبار المضاف اليه السابق على حد يا وردى
وعلى الثانى جرى الحلبى وعلى كل فالضمير لحروف الهجا صاد الخ بعضهم
بها السين وزاى لم يقل معجمة لانها لا تشتبه بغيرها فى الرسم
لصوت الخ ظاهره ان فى كل من حروف الصفير ثلاثة اصوات اذ الصفير صوت
والحرف صوت كما مر وصوت يخرج معها وقول القسطلانى وهواى الصفير صوت
زائد الخ يفيد ان هناك صوتين فقط وقول الحلبى اذا قلت أص أز آس
سمعت صوتا يشبه صفير الطائر ظاهر فى انه ليس ثم الا صوات واحد
لاجل صفيرها علة مقدمة على المعلول فى ذلك اى الصفير
للاطباق والاستعلا وجهه فى الاطباق ظاهر لان اللسان اذا انطبق
على الحنك الاعلى عند النطق بها قوى انحصار الصوت فيقوى الصفير
واما فى الاستعلا فقيه نظر اذ لا يلزم من ارتفاع اللسان عند النطق بها
الى الحنك الاعلى ذلك الانحصار للجهر اذ هو عبارة عن منع النفس
ان يجرى فى الحرف فاذا امتنع جريانه انحبس الصوت فيظهر الصفير.
ثم السين هو لكونه آخر المرات لا حاجة اليه قال الحلبى واما السين فهى
اضعفها فينبغى اذ يبين صفيرها اكثر من الزاى لانه مبين بالجهر وصفير
الزاى اكثر من صفير الصاد لانه مبين بالاطباق حمسة واصلها
القاف لانه لا يقدر ان ينوى بها ساكنة الا مع صوت زائد لشدة استعلائه
نشر قطب جد القطب ما يكون عليه مدار الامر والجد الحظ ودا له
مشددة وتخفيفها هنا ضرورة حلبى لغة الحركة الانسب التحريك
وبر عبر فى القاموس لانها حين سكونها الخ فيه تجوز لأنها نه اراد
تبقلقلها مشابهتها للمتقلقل لا تحركها حقيقة والا لزم اجتماع السكون والتحرك
فى ان واحد حلبى عند خروجها ظرف لتقلقل نبرة قوية اى ايقاع
قوى لما فيها الخ اى لكونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجرى معها

والشدة تمنع الصوت ان يجرى معها فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت
الى التكلف فى بيانها سيف الصاعديها اى معها مع الضغطاى الصفير
اى وحروف اللين اشارة الى ان فى كلام المصنف مضافا مقدرا وعليه فاللين بكسر اللام
كما مر ثمة هذه الاضافة للجنس فلا يلزم الاخبار بالمثنى عن الجمع بلا مد
اى مساويا لما فى حروف المد والا ففى حرف اللين مدما نص عليه النويرى ونقله
عن نص س والدانى ومكى والجعبرى وقدروه بما دون الف ولذا قال المشـ
واجرى بعضهم الخ وقد اطال الكلام النويرى فى تحقيقه فراجعه سكنا اما
اذا تحركا فليسا حرفى لين كما انهما ليسا حرفى مد وانفتحا الخ اما اذا قبلهما
مجانس فحرف مد واما كسر ما قبل الواو وضم ما قبل الياء فلا وجود لهما
اى وانفتح ما قبلهما الخ فيه حذف الموصول فالاولى تاويل انفتح بوقع الفتح
واولى من ذلك جعل فاعل انفتح ضمير لفظ الحرف وقوله قبلهما حالا فى لين
اى مع لين وعدم كلفة عطف تفسير او علة على معلوله كما مر اى
نظير مامر وفيه انه فيما مر على الخروج مع لين بانتساع المخرج وهو لا يات هنا
اذ انتساع المخرج خاص بحروف المد ويجاب بان التنظير فى مجرد الخروج مع لين
وعدم كلفة وان تنقت العلة المتقدمة مجرى هو بضم الميم اذ كان
من اجرى كما هنا فان كان من جرى ففتحها حتى الخ هى هنا تعليلية قصد
بها التقييد فلا يمدان فى غير هذه الحالة لاحد من القرا نعم اذا وقع بعدهما
همز متصل فورش يمده مشبعا وبوسطه وصلا ووقفا الا مويلا والمودة
فالقصر والاسوات فالتوسط والقصر وان وقع بعدهما ساكن لازم فامامن حرف
وهو عين فى مريم والشورى فصله المد والتوسط لكل القرا على ظاهر الشاطبيه
وزاد فى الطيبة القصر واما فى كلمة وهو موضعان ها تين والذين فان كنتن
يمده مد اشبعا واليا قون بالقصر ساكن لوقف سكونا محضا او مع اشمام
فيما يسوغ فيه الاشمام لكن يستثنى منه لورش ما بعد همز متطرف نحو شئ
والسوء فليس فيه الا المد والتوسط على مامر او ادغام لافرق بين ان
يكون

الليل رآى فى قراءة ابى عمرو اى صحح الخ يقابله انا لانخراف خاص باللام
وفى قوله ثبوته اشارة الى ان الضمير راجع للانخراف على تقدير مضاف لان
الخلاف لا يصح تعلقه بنفس الصفة لانخرافهما الخ عبارة النشر لانهما انخرفا
عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما انتهى فالراء انخرف الى مخرج اللام واللام
الى مخرج الضاد الا ان الراء الخ من هنا قد يقال من اقتصر عن الانخراف
حاصل باللام نظر الى ان قلة الانخراف لا اثر لها وح فلا خلاف فى المعنى
ويتكرر هو اعادة الشئ واقله مرة ولا لام له للتقوية لانها تتكرر الخ جواب
سؤال مقدر تقديره مقتضى جعله من الصفات اذا لمحافظة عليه مطلوبة
وليس كذلك واجاب ابن الناظم بان معنى قولهم مكرر ان له قبول التكرار الخ
واجاب المشـ بان معناه انها يلفظ بها مرتين اذا شددت ومرة واحدة اذا
خففت فوصفت بالتكرير لتكررها فى بعض احوالها تغليبا له على غيره واول
على كلا ذلك كلام ابن الناظم وفيه ان هذا القدر لا يختص بها بل كل حرف
كذلك اذ شدد لفظ به مرتين وان خفف لفظ به مرة ولا يصح انه اراد
بالتكرير امكانه فى المشدد دون المخفف فقد نص مكى على امكانه فيها الا انه
فى المشدد اظهر قال فيجب على القارى ان يخفى تكريرهن ومتى اظهره فقد جعل
من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين انتهى وطريق السلامة ان يلصق
اللاظم اللافظ به لسانه بالحنك لصقا محكما مرة واحدة ومتى ارتعد
حدث من كل مرة راسيف فروخ بالخاء المعجمة كتنور والدالمعجم وهو نحو
اسماعيل واسحاق قاموس فهو غير مصروف للعجمية والعلمية او العجمة وبالجسم
والرا ولد الدجاج وهو مراد قول الخ الاظهر وهو مراد ابن الناظم بقوله
كذا ثم ان حمل عبارة ابن الناظم على هذا فى غاية البعد وغاية ما يتكلف ان
يدعى ان مراد ابن الناظم القبول فى المشدد دون المخفف واذ مراد من عطف
عليه بالامور المتعددة حال التشديد وقد علمت ما فيه لا ترتعد

الخ يعنى ان طرف اللسان يرتعد عند النطق بالراء وهذا ضرورى فانه لم
يتحفظ منه تولد التكرير فصار الارتعاد مظنة للتكرير المنهى عنه هذا توجيه
اللفظ بقطع النظر عن تأويل الشراح له كما انه مراد من قال الخ هو ابن الجزرى
وحمله على ذلك ابعد من حمل كلام ابن الناظم اذ والحالة هذه لا اجر لأصلا
لان المشدد حرفان. أجرى الخ لما فيه من شبه ترديد اللسان فى مخرجه
عند النطق به فى امور متعددة فحسن اسكان ليشعركم ويتصركم
ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم وكان الادغام فى لا يضركم لحسن
منه فى ان يمسكم ولم يمل طالب وغانم واميل طارد وغارم واستمعوا
من اعالة راشد ولم يستمعوا من اعالة ناشد اى والتفشى الخ
اشار به الى ان فى العبارة قلبا لان الغرض اثبات الصفات للحروف لا عكسه
انتشار الريح الخ فيه ان الانتشار للحرف عند النطق به لا للريح
فكان الاولى ان يقول انتشار الصوت عند النطق بالحرف كما فعل غيره
ويجاب بان الريح لما كان مادة الصوت اطلقه عليه حتى يتصل
الخ الظاهر انه ليس من تتمة التعريف ويلزم على ذكره خروج كل من الفاء
والثاء المثلثة والضاد المعجمة لعدم اتصالها بمخرج الظاء وكان
الذى سهل ذلك ان الصحيح اختصاص التفشى بالشين وان كان التعريف
للحقائق وبذلك اى بهذا التعريف عد بعضهم الخ حرى
عليه مكى وبعضهم الثاء المثلثة لانها تفشت حتى اتصلت
بمخرج الفاء ولذا تبتذل منها بحوجدث وحدف وبعضهم الضاد
لاستطالتها حتى اتصلت بمخرج اللام والتحقيق ان الضاد انتشرت
بمخرجه والشين بصوته ضاد استطال اى اوقع الاستطالة
فى الضاد فكون استطل متضمنا معنى الايقاع وفى محذوفه انت
زيادة ايضاح والافصح ضاد بمنع قراءته بالبناء للمجهول اى
اجعلها اى صيرها او اعتقدها الخ تفسير معنى الاعراب.
ليستطيل الخ مع قوله الاتى والفرق الخ يقتضى ان الاستطالة فيه لذاته

بحيث

بحيث لا يتحقق خروجه من مخرجه الا بها لكن افاد فى النشر ان استطالتها للجهر
والاطباق والاستعلاء يرد عليه ان الطاء المهملة متصفة بذلك مع الشدة
المؤكدة للجهر فكانت اولى بالاستطالة حتى يتصل الخ المراد حتى يقرب
منه جرى فى مخرجه الخ يعنى ان امتداد المستطيل بمده من مبدا مخرجه
الى اول مخرج اللام وامتداد الممدود بمد الصوت فيه من غير امتداد مخرجه
ولهذا لو اردت الزيادة فى المستطيل بعد اتصاله بمخرج اللام لم يمكن بخلاف
الممدود فان مده ممكن بل واقع الى ان يقطع القارى صوته والممدود
فى نفسه فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين فان الممدود معطوف على
المستطيل وعامله ان وفى نفسه معطوف على فى مخرجه وعامله جرى والاصح
منعه فى مثل هذا وجوازه فى مثل فى الدار زيد والحجرة عمرو وقيل بالمنع
مطلقا وقيل بالجواز مطلقا وعليه يخرج كلامه علم بما تقرر الخ اراد به
ما يستفاد من التعاليل السابقة للاتصاف بالصفات كقوله سميت حروفه
مهموسة الخ قوية الخ القوية كالجهر والضعيفة كالهمس والمتوسطة
كما بين الشدة والرخاوة ثم الصفات الضعيفة بعضها اضعف من بعض
فالهمس اضعف من الرخاوة فالصفة الواحدة قد تكون قوية باعتبار
ضعيفة باعتبار ورخو تكون متوسطة عليها اى حملة المخارج والصفات
وهو التجويد فقط اما المرتب على الصفات فقط فسياتى فى قوله فرقق الخ واما
المرتب تارة على الصفات وتارة على المخارج وتارة على عليهما فسياتى فى قوله
واولى مثل الخ وفى احكام النون الساكنة والتنوين والاخذ بالتجويد اى
العمل به سيف اى لازم يستفاد منه جواز حذف اى التفسيرية وهو مقتضى
كلام المغنى للقارى اللام مقوية فحينئذ الخ الفاء تفريعية لا تعليلية
لانه ليس تعليل الشئ بنفسه القرآن بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء
بان نقراه الخ تصوير لنفى واو مانعة خلو فيجوز الجمع فمثال ما يخل بالمعنى
فقط ضم او كسر تاء انعمت ومثال ما يخل بالاعراب فقط ضم او فتح الحمد لله

ومثال اجتماعهما كثير وظاهره ان من لم يخل بالمعنى ولا بالاعراب لا يأثم وان
أخل بالمخارج والصفات وليس كذلك ويجاب باذ الباء فى كلامه بمعنى الكاف
فهو اتم منه ليستفاد ان من شرطية ويجوز جعلها موصولة فلا تحتاج الى تقدير
لانه الخ تعليل لقوله حتم لا لقوله من لم يجود الخ لما يلزم عليه من تعليل الفرع
وترك الاصل اى القران هو اولى من جعل الضمير للشان به الباء بمعنى مع
او للالصاق يعنى انزله مجودا انزلا الخ اى الى اللوح المحفوظ الى جبريل الى
صلى الله عليه وسلم الى الصحابة الى التابعين الى القرا الى اوراقهم الى طرقهم الى
شيوخنا وصل ان جبريل تلقاه منه تعالى وهكذا اى بالتجويد منه
باتباع الهوا الهاء وتركه لكن يدخله الطى قال تعالى ورتل الخطاب له
صلى الله عليه وسلم والمقصود غيره وهذا انما يقتضى وجوب التجويد لا كونه
وصل الينا مجودا فهو علة ثانية لوجوبه على تؤدة اى مشتملا عليها او
معها والتؤدة الثانى والباء فى يتبين سببية يترك ذلك اى يترك
القارى التجويد رب قارئ رب للتكثير واللام فى للقران مقوية وقارئ
نعت لمحذوف تقديره شخص وعند ابن مالك وجماعة لا يلزم وصف مجرور
رب الظاهر وعليه فلا تقدير وجواب رب محذوف اى سمعته وجملة القران
يلعنه حال من الضمير المستتر فى القارى او من الموصوف المقدر ولعل المراد
يلعن القران لعن منزله وعلم بذلك الاولى فعلم بذلك والاشارة للخبر
واتى باشارة البعيد لعلو شانه طلب التحرز عن الموجوب فانذر لتتنظوا
هل الواجب تجويد كل ما قراه او ما يجب عليه قراءته صح الاول فى النشر
والميل عن الخ عطف تفسير ويخل بالمعنى الاولى ويخل او الاعراب
المراد به ما يشمل البنا واو مانعة خلو كرفع المجرور مثال لما يخل فى الاعراب
سواء اغير المعنى ام لا يضم الهاء مع تخفيف الواو على الخبر الذى هو حذف
الثانى الساكن والطى الذى هو حذف الرابع الساكن وتشديدها كما هو لغة على
الجر وانظر سكون الهاء أيض مصدر آض رجع ولا يستعمل الا مع
ثنتين بينهما توافق ويمكن استغناء كل فلا يقال جاء زيد ايض ولا

جاء زيد

جاء زيد ومضى عمرو ايض ولا اختصم زيد وعمرو ايض وهو مفعول
مطلق حذف عامله اوحال كذلك مع صاحبها حلية الحلية بالكسر
ما يتزين به من مصوغ المدنيات او الحجارة والزينة بالكسر ما تتزين به ففسر
اللام الحلية بالزينة الاعم بحريد لمناسبة المقام والفرق الخ اى اصطلاحا
اما لغة فالقراءة والتلاوة بمعنى والاداء القضاء والاتصال قاموس
ان التلاوة الخ اى مفاد ان التلاوة ليصح الحمل قراءة القران اى كلا او
بعضا فانه كما يطلق على مجموع اللفظ المتركب يطلق اسم جنس للقدر المشترك
بين المجموع وكل بعض منه ومثل اسم الجنس النكرة فى الاطلاق على الكل والبعض
المعرف بلام الجنس كما هنا متتابعا حال من القرات كالاوراد بان
يجعل له حصة من القران فى وقت مخصوص او شيئا معينا منه فيه كسورة
الملك والدراسة بالجر عطفا على الاوراد وهو اذ يقرا على غير ويقرأ
غير عليه الاخذ عن المشايخ اى القراءة عليهم واطلاقه يشمل قراءة
التلميذ بعد سماعه من الشيخ وقراءته من غير سماع والحق ان الاداء القراءة
بحضرة الشيوخ عقب الأخذ من افواههم لا الاخذ نفسه اعم منهما
اى من كل منهما فانه كل جهة للقراءة ينفرد بها عنهما ومراتب التجويد اى
منازله وانزلها على حد الاقسام اشارة الى تفاوت رتبها ثلاثة
لم يجعل التحقيق مرتبة مستقلة لانه نوع من الترتيل وهو نهاية ثم الثانى
لم يقل ثم الثالث لانه آخرها التؤدة اى الثانى والحدر بدال
مهملة ساكنة مصدر حدر كنصر وضرب قاموس ابى عمرو وقالون اى حيث
قرا بقصر المنفصل ابن عامر ولذا ابو عمرو وقالون حيث قرا بمد المنفصل
اعطا الخ مصدر مضاف للمفعول والفاعل القارى هذا معناه
عرفا اما لغة فهو الاتيان بالشئ جيدا الحروف اى حروفه ما يقرأه
قليلا كان او كثيرا لازمة متعلق متعلقها وهما صفة صفة وقدره
خاصا ليحسن عطف ومستحقها اذ هو صفة للحروف ايض لكنه صفة ناشئة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من هذه الصفات وتشديد المناسب وشدة ممامر الظاهر ان المراد به
الصفات السابقة في قوله صفاتها الخ فلا يشمل الادغام والاقلاب والاخفا
ونحوها مع ان تركها ايضا من اللحن المخالف للتجويد مما ينشأ الخ دفع ما يتبادر
من تكرر هذا مع قوله حقها فانه لا معنى له هنا الا ما يستحقه وحاصله ان المراد
بالحق الصفة الاصلية وبالمستحق الصفة الناشئة منها ونحوها الاجادة
اليه مع الكاف وان اجيب عن مثلها بان احدهما للافراد الذهنية والاخر
للافراد الخارجية ومن النحو تفهم لفظ الجلالة لام الجلالة بفتح او ضم
ورد اى اخراج مجازه اذ اصله الصرف لاصله اى من اصله
فاللام بمعنى من اى حيز جعله اصلا لكون الحرف لستقر فيه بعد خروجه
من الجوف فكانه اصل ينبنى عليه وينشأ عنه من مخرجه من للبيان او
بتنظير اشارة الى جعل في بمعنى الباء اولا لست ضرورية
مفهما فتظير كذلك فيه وفي قوله او غيره فغير العطف على معمولي عاملين
مختلفين وتقدم ما فيه مكملا ذلك اسم الاشارة راجع لكل من الاعطاء
والرد والملفظ السابقة فمكملا حال منها تاويل ذلك بالمذكور من غير
المتبادر انه متعلق بمكملا اشارة الى انه لابد من مع تكميل ما ذكر ان يقرا
من غير تكلف وقد يقال التكلف في القراءة نقص فالاولى ان يكون متعلق بمحذوف
بيان للتكميل اى بان يأتي به من غير تكلف في القراءة اى حروف القراءة
مخرجا وصفة ومستحقا وليكن الخ ظاهره ان المتعلق على المستحقين والظاهر
انه على نسخة با للفظ تعلقه بالنطق المتعلق بتكلف فالمعنى من غير تكلف
في النطق با للفظ بمعنى الملفوظ والتمطيط اى المد والمراد المد في غير محله
والزيادة على القدر الجائز في محله الادماج المراد به الاخلال ببعض
الحروف وكانه ترك التدوير لانه لا يظهر فيه خلل فانه ان زاد فيه كان ترتيلا
وان نقص كان حدرا ملحون الخ وفي رواية بالحان الفسق والكبائر
عطف علة على معلول بتقدير مضاف اى ارتكاب الكبائر اى جنسها
يرجعون الترجيع تردد القراءة وقيل هو تقارب ضرود الحركات في الصوت
ترجيع الغنا الخ اى اهل الغنا واهل الرهبانية واهل النوح ويحتمل

بقاؤه

بقاؤه على ظاهره اى الترجيع الواقع في الغنا بترجيع اهله له والغنا بالكسر
والمد من الصوت ما طرب به والرهبانية الخوف فان الخائف يرد صوته
جنا جرهم جمع حنجرة وهي الحلقوم مفتونة قلوبهم اسمية ويحتمل
نصب مفتونة على الحال والمراد بالحال الخ الرواية التي قدمها لحون فلعل
هذا حكاية له بمراده او اراد الالحان في الرواية الثانية كما جبلوا عليه
كما لتفسير لما قبله من غير زيادة ولا نقص مستفاد من قوله جبلوا عليها
فهو ايضاح على الندب ظاهره حصلت المحافظة المذكورة او لا وليس مرادا
وكانه تركه لعلمه من الكراهة بالتساوي والنهي اى في قوله واياكم ولحون الخ
واطلاق النهي على مثل ذلك مجاز نظر اللمعنى والا فالنهي اللفظي قوله دال على اقتضا
كف عن فعل لا بنحو كف صحة الفاظ الحروف الاولى من اضافة الصفة الى الموصوف
والثانية سائبة على الكراهة الخ مخالف لظاهر الروض وشرحه من الاباحة
المصرح بها في الحاوي ولما نقل عن الغزالي وجماعة من الاستحباب واحاب بعض
شراح هذا الكتاب بان الكراهة محمولة على ما اذا حصل في القراءة تكليف هذا كله
في القرآن با لالحان واما تحسين الصوت فلا نزاع في انه مسنون والمراد
با للذين الخ وعدم مجاوزة حناجرهم عبارة عن عدم صعود عملهم ابتدعوا
اى انشأوا با لترقيص من رقص اى لعب ولاك واضطرب سمي به لان
صاحبه يضطرب بلسانه ويلوك ويلعب ان يروم اى يطلب والمراد
هنا فعل المسكت ثم يتفر بكسر الفاء وضمها اى ينتقل في عدو وهرولة
مراده الاسراع والا فالعدو شدة المشي والهرولة بين العدو والمشي
با لتطرب من الطرب بفتح الراء الفرح والحزن او خفة تلحقك تسرك او تحزنك
وتخصيصه با لفرح وهم سمي به هذا النوع لانه يشبه الغنا او ان صاحبه
كذي الفرح والحزن با لتحزن الحزن با لضم ويحرك الهم ان يترك الخ
اى مع المحافظة على تصحيح الالفاظ بدليل انه نهى عنه للرياء من خشوع وخضوع
الخشوع الخضوع والفعل كمنع او هو في البدن والخشوع في الصوت والبصر
وسماه بعضهم هو السخاوي في جمال القرا التحريف اى التغيير اى لما فيه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من تغيير الفاظه عن القرانية والغرض الخ لا يخفى ان الغرض انما هو الثواب
فلعل مراده بالغرض المطلوب شرعا في القراءة على ما جاء به اى على الوجه الذى
نزل به القران ثم التفكر الخ تاخر التفكر عن التصحيح ظاهر واما التراخى
فوجهه ان رتبة التصحيح وهو واجب على كل قارئ كما مر مقدمة على التفكر فانه
مندوب الارياضة امرئ اسم ليس على الاستثناء المفرغ وخبرها
الظرف قبله والمراد انا لم نجد في ظن القارئ بدون الرياضة المذكورة هو وتركه ٣ التجويد صح
سيان لعدم الاعتداد به اذ حقيقة التجويد وهو الاعطاء السابق لا يكون
بدون الرياضة المذكورة لان التجويد يوجد بدونها ويكون كعدمه كما
يوهمه النظم اى مداومته على القراءة لعله بيان مراد من اطلاق اعم
المسبب على السبب والا فالرياضة التذليل بالتكرير والسماع الباء
للسببية او للمصاحبة وفيه ان التكرير هو المداومة فكيف يكون السبب
مصاحبا او سببا لنفسه ويجاب بانه نظر للمجموع لا يجرد المقل اى من الكتب
كان يعرف منها مخارج الحروف والصفات بدون سماع لالفاظ القران من
المشايخ فغطف السماع عليه مغاير من اطلاق الخ اعترض بان اللحى
وهو منبت اللحية التى هى شعر الخدين والذقن ليس جزأ للفم فالاظهر انه
من اطلاق المحل وارادة الحال وهو اللسان وفيه ان اللحى ليس محلا للسان
فالاولى انه من اطلاق اسم الشئ على مجاوره وقد يجاب عن الشق بمنع ان اللحى
ليس من الفم اذ كلما احاط به الشفتان من الفم ومنه اللحى الذى هو العظم الذى
عليه الاسنان السفلى ولكل امر فكان لشمول النظم لهما من حيث ان
اضافة المقر ولمعرفة العموم تنبيه قد تضح بهذه الامور الاربيات
ان بتجويد القران يتوقف على اربعة امور معرفة مخارج الحروف ومعرفة
صفاتها ومعرفة ما يتجدد لها عند التركيب من الاحكام ورياضة اللسان
بذلك احكام وقواعد المراد بالاحكام ما يتعلق بكلمات مخصوصة
كما عوذ واهدنا وبالقواعد ما يتعلق بغيرها كترقيق المستفل وتفخيم
المستعلى متعلقة بالتجويد اى لكونه متوقفا عليها المار من انه اعطا
الحروف حقها ومستحقها من نحو ترقيق وتفخيم ناشئة من الصفات

فيه

فيه ان المصنف فيما ياتى ذكر امورا تتعلق بالصفات كبيان الشدة والجهر
والطلقلة فليس كلما ذكره ناشئا من الصفات ويجاب بانه اراد بهذه التوطئة
من قوله فرققن الى قوله وباء برق بدليل ذكر توطئة اخرى له فرققن
بنون التوكيد الخفيفة والفاء هى الفصيحة اى واذا عرفت ان التجويد ما مر فرققن
مستفلة يشير الى ان بيانيه لا تبعضية لتطابق البيان والمبين وانما لم يحمل
الحروف على الجميع ويجعل من تبعيضية لتنكيرها والنكرة فى سياق الاثبات لا عمومها
ويخرج من اطلاقه اللام والراء لما ياتى فيهما من التفصيل اى واحذر اساءته
الى ان حاذرون امر من حاذر بمعنى اصل الفعل كسافر لا اسم فاعل من حذر وهو
واضح على وسمه بالنون اما رسمه بالالف فيحتمل ان يكون امرا ايضا بناء على راى
الاكثرين من ان نون التوكيد الخفيفة ترسم فى غير المصحف بالالف وان يكون اسم فاعل
من حذرق بمعنى تحذرت منه منصوبا بكن مقدرة اى كن حذرا لفظ الالف
بالاضافة البيانية وانما نبه عليها مع دخولها فى الحروف المستفلة لانفتاح الفم
عند التلفظ بها وذلك يؤدى الى تسمين الحرف بعد حرف مستعل اى حقيقة
او حكما كما يعلم من قوله وفخمت بعد المستعلى وسيهه فلو ذكر سيهه هنا كان اولى
تبعته فى التفخيم فيه اشارة الى ان ذوات الالف لا توصف بتفخيم كما لا
توصف بترقيق وبه صرح فى النشر وذلك اى المذكور من ترقيقها بعد المستفل
وتفخيمها بعد المستعلى لانها لازمة الخ اعترض بعد تسليم ان الالف لازمة
لفتحة ما قبلها بل هى لازمة للالف واجيب بان المراد بفتحة ما قبلها فتحة حال
كونه ما قبلها لا مطلقا فشمل اللازم وفيه بعد تسليمه نظر لانه
يلزم عليه اتحاد الدليل والمدعى والمراد بسيهه الراء الخ اى اذا لم تكن مرققة
كما فى اخراجا فى قراءة ورش ومثل الراء اللام المفخمة فى اسم الله وكذا نحو الصلاة فى قراءة
ورش ومن هنا يعلم ان الالف الممالة فى نحو اسرى واشترى مرققة لترقيق الراء
الواقعة قبلها بما مالها لتعالها لانها تخرج الخ فيه نظر لانه ليستلزم ان تكون اللام
والنون مشبهين للمستعلى وكذا كل ما خرج من طرف اللسان لوجود العلة المذكورة
وليس كذلك ويجاب بان المراد بما يليه الحنك الاعلى ما يليه حال كونه طرف
اللسان متصعدا كتصعده فى المستعلية فيختص بالراء واللام المفخمتين

الذى هو الخ راجع لطرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى وكون ذلك مخرجا
لحروف الاستعلاء واضح للمامر ان الحروف اصوات لا تحصل الا بتصادم جسمين
محل حروف الخ اى فى الجملة فلا يرد ان القاف والصاد والغين والخاء
المعجمات من حروف الاستعلاء وليس طرف اللسان مخرجا لها وحاذر تفخيم
همزه الخ كذا فى نسخة المتم بلا نون ولا الف مع رسم السابق بالنون فكان
الاولى هنا كذلك ان اراد لفظ النظم واحذر ان اراد معناه وقد تفخم فقط
اشارة الى عطف همزة عن لفظ الالف ولو عطفه على الالف لقدر تفخيم لفظ
وكأنه لما مر ان الاضافة بيانية كل من الحمد الخ قد ركل ايضا حتى لا يتوهم
ان التحذير من تفخيم المجموع عند الابتداء قيد للمجموع لكون الهمزة فى الحمد وهدنا
والله لا توجد الا فى الابتداء والافترق الهمزة لا يختص بالابتداء بل يكون
فيه وفى الوصل لان الهمزة فيه كاعوذ وانعمت بذلك اى همزة كل
لما فيها اى الهمزة فى كل من المواضع الاربعة المفهومة من الهمز والله باعتبار
كون الهمزة كلمة ولمجاورتها العين اى فى اعوذ والهاء فى اهدنا فى المخرج
اراد به الحلق والا فالمتحد معها الها اذ العين ليست متحدة معها فيه لخروجها
من وسط الحلق فالهمزة مرققة الخ الفاء فى جواب شرط علم من التعاليل
السابقة كانه قيل اذا عرفت ان الهمزة مرققة مع مجاورتها ما ذكر عرفت مرققة
مطلقا اذ لا فرق بين هذه وغيرها لعدم خلوه مما ذكر فيها ثم حاذر الخ ثم
هنا للترتيب الاخبارى لا للترتيب الحكم لام لله اى الأولى ويصح مد
قول الشم لكسرتها ولم يجعله على العموم ليشمل التانية ايضا فانها مرققة ايضا لان الكلام
عليها سيأتى فى قول النظم وفخم اللام من اسم الله لكسرتها هذه التعاليل
التى ذكرها فى مواضع اللام غير مقتضية للترقيق لوجودها فى الحروف المفخمة
كالقاف المكسورة والمقتضى انما استفالها فلعل المراد من محاذرة التفخيم التبيين
للام ولام لنا لم يكتف بتقديم العاطف بان يقول ولنا ليبين الحرف المراد
ولامى وليتلطف اوجه من قصره على التانية ومن قول بعضهم ان المراد
بالام المحافظة على سكون اللام الاولى لان الكلام فى الترقيق والتفخيم
لا فى التسكين والتحريك ولم يجعل واو وليتلطف ومعطوف عليه عاطفه بل قدر

العاطف

العاطف فيها وجعلها فى التلاوة وكأنه اشارة الى ان الاولى عدم الاقتصار
على المعطوف وان كان جائزا فى مقام الاستدلال دون التلاوة ولا الضن
انما قطع المص الكلمة للضرورة اذ لا يجوز مثل هذا فى الاختيار لا قراءة ولا كتابة
لمجاورتها الضاد لم يبين هنا ان مقصود النظم بالامثلة التنبيه على ان اللام
مرققة مطلقا كما قيل فى الهمزة لان من اللامات ما هو مفخم وجوبا كما فى الجلالة
فى بعض احوالها او جوازا نحو الصلاة فى قراءة ورش وعليه فمفهوم النظم فيه
تفصيل الاولى والثانية اشار به الى ان ال فى الميم للاستغراق والميم
من مرقق لعل هذا اشارة لتقدير نظير السابق لا عينه والا لاقتضى انها واحدة
فى مجموع الكلمتين وهو محال ولعل النظم اشار الى ذلك ايضا باعادة من وباء
برق اى وحاذر تفخيم باء بابرق وكان الشم لم يقدره لقربه لمجاورة الجميع
اى الميم فى محالها وكان المراد ان مجاورة المفخم مقتضيه للترقيق وليس كذلك
لتخلفها فى اجتماع مستفلين مثلا نحو قضى فالمقتضى حقيقة للترقيق انما هو
الاستفال لمجاورتها الالف المدية نظر فيه الحلبى بانه ليس فى الياء تابعة
فى الترقيق لما بعدها وهو خلاف ما مر من ان الالف هى التابعة ويجاب
بان مراد الشم ان مجاورة المدية ليس سببا للترقيق حقيقة اذ سببه انما هو
الاستفال كما هر بل هو سبب للتبيين لكنه عبر عنه بالترقيق لمجاورتها
الرخو فيه ان مجاورة الرخو لو اقتضت الترقيق لاقتضت مجاورة الشديد
كالباء ضده واجيب بان العلة قد تكون مطردة لا منعكسة ثم ان الترقيق
للباء والميم لا تختص بالامثلة المذكورة بل عام حيث وقعا فكان من حق الشم
التنبيه عليه كالهمز وفى نسخة الخ الاولى اولى لان ذلك لا يتفرع على ما قبله
وعلى الثانية فالفاء فى جواب شرط مقدر اى واذا رققت فاحرص الخ
الذى فيها صفة للجهر ويقدر مثله صفة للشدة اى على الشدة التى فيها وفى الجيم
اى فى الباء اشار به الى ان الضمير راجع للمضاف بقطع النظر عن المضاف
اليه والاضافة وظاهر ان ما ذكره الناظم ثابت للباء والجيم سكنا او تحركا
لكنه فيها ساكنين آكد منه متحركين وكذا فى الجيم اذا وقع بعد حرف مهموس سيما اذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اذا سكنت لئلا تشتبه الخ منشأ الاشتباه تقارب مخرجي الباء والفاء واتحاد
مخرجي الجيم والشين كتب الخ الكلمات الممثل بها محكية على اصالة الجر الذى كانت
عليه فى الآيات المذكورة ولولا الحكاية لكان حذف التنوين من حب ونخ للضرورة
والأصل عدمها غير انه لم يعرف لفظ حج منكرا مجرورا فى القرآن بل معرفا فى واذن
فى الناس بالحج فيجوز ان يكون مثل به مجردا من ال وهى وهو جائز ثم بين الخ
انما خص حروف القلقلة بهذه التوطئة دون غيرها مع انها داخلة فى التوطئة
السابقة فى قوله ثم شرع فى ذكر احكام الخ لان المصنف لما ذكر فيما مر الامر بالترقيق
وهنا الامر بالتبيين وبعد انها لم يكتف بتلك التوطئة واذ دخلنا فيها
بخلاف غيرها بعض صفات الخ ليس غرض المصنف ان يبين بعض صفات حروف
القلقلة كما يفهم من كلام الشارح لانه لم يذكر فى البيت منها سوى القلقلة نفسها وهو قد
بينها فيما مر بقوله قلقلها قلقلة فطب جد ويمكن ان يقال ليس غرضه بيان صفتها
الحقيقية اى اعنى القلقلة بل بيان السببية وهو كونها مبينة القلقلة عند الوقف
فوق بينها عند عدمه مع سكونها حلبى صفات الباء وغيرها الخ لم يقل بعض
صفات حروف القلقلة مع انه احضر اشارة الى ان المقصود بالذات الباء
لكون الكلام سابقا فيها فاحتاج الى تتميم صفاتها فكان غيرها حتى الجيم تابعا لها
ولو فى الوقف ان قلت الاظهر ولو فى غير الوقف لان القلقلة فى الوقف اشد
منها فى غيره قلت كانه لحظ فى ذلك ان سكون الوقف عارض فهو كالمتحرك فربما
يتوهم خروجه من قوله حال سكونها حرفا مقلقلا لا بين به ان مقلقلا بفتح
القاف الثانية اسم مفعول ويجوز كسرها على انه اسم فاعل حال من فاعل بين
لانه يحتاج لتقدير مفعول اى بين قلقلة اشارة الى تقدير مضاف
فى النظم ويجوز عدم التقدير على جعل الحكم معللا على نفس المقلقل لكن من حيث
قلقلته ان سكنا وتكون القلقلة فى المتحرك ايضا لانها فى الساكن اقوى
نشر فى غير الوقف قيد به لتحسن المقابلة فى قوله وان يكن الخ
وان يكن سكونه صرف اللفظ عن ظاهره من عود ضمير يكن للمقلقل لانه
يقتضى ان الحرف مقلقل فى الوقف وان وقف عليه بالروم وليس مرادا
فى الوقف لا فرق بين ان يكون عارضا او اصليا وهو مقتضى ما فى النشر
ويفيده تعليل بعض الشراح بقوله وسبب ذلك ان القارئ

حتى

حيث وقف ينصب لسانه على الوقف الحرف الموقوف عليه صبة واحدة فيظهر
الحرف ظهورا كليا بخلافه فى الوصل فان اللسان يكون ملتفتا الى الحرف الذى بعد
الحرف المقلقل انتهى فيظهر الحرف ظهورا دون ذلك انتهى كان قلقلته والضمير
راجع للمقلقل بتقدير مضاف ويجوز رجوعه للمقلقل برعاية الحيثية والتبيين
المستفاد من بينا ان كان تبيينه ابين اى اكثر خلاف بالتشديد والتخفيف
وبين قدره اشارة لعطفه على مقلقلا لا مستقلا ولا لفظ الالف
خلافا لبعضهم والحامل لهم على ذلك قول النشر ويجب الاعتناء بترقيقها اذا
جاورها حرف الاستعلاء الصادقة هو نظير قوله السابق فى ميم
محمصة الاولى والثانية وكأنه غير الاسلوب تفننا لمجاورتها الصاد
المستعلية اى مع استفالها فربما اكتسب بتلك المجاورة تفخيما فعبر صفتها
او خفيت فتذهب ذاتها حكما والحق باسباغ ضمة القاف للقافية
ودفعه بناء على الحكاية مع انه مجرور عطفا حصحص التشديد تبين
لم يقل المستعليتين اشارة الى ان الشدة وحدها كافية وسين مستقيم
بالفتحة من غير تنوين على الحكاية لانه كذلك فى سورة الفاتحة حلبى
يسطو ليسقو حذف النون منها ضرورة ويحتمل انه قصد لفظ غير القرآن
ويعلم منه بالاولى لفظ القرآن التشديدات اى مع رخاوتها وانما
كانت تلك المجاورة مقتضية لذلك لانه لابد من بيان الحرف المتصف بصفة
باطلها صفته لاسيما اذا جاء وحرفا آخر متصفا بضد تلك الصفة
وكل ذلك اى من قوله فرقق مستفلا الخ ورقق الراء اى ترقيقا وسطا
متوسطا والترقيق انحاف ذلك ذات الحرف والتفخيم ضده فهو تبيين الحرف
ويرادفه التغليظ غير ان استعماله غلب فى باب اللامات والتفخيم فى باب الزايات
وقول المص الآتى وفخم اللام وارد على خلاف الغالب كسرت اى كسرا
تاما او ناقصا لتحسن الغاية اذ الحاصل فى الروم والاختلاس بعض الكسرة
وفى الامالة الاتيان بالفتحة نحو الكسرة فليس كسرة خالصة ولا ناقصة
فى الحقيقة فكان الاولى عطف الامالة على الكسر وشمل كلامة الكسرة
الاصلية والعارضة للتخلص من التقاء الساكنين نحو فليحذر الذين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا لنقل نحو وانحر اذ شانئك نشر ولو لروم اللام بمعنى عند او مع لان المقتضى
للكسر ليس الروم والاختلاس بل اما العامل او ما بنيت الكلمة عليه او امالة
اى كبرى او صغرى تحرك بالحركات الثلاث وفى الرقاب مثال لما قبل
الراء فيه ساكن وبعده حرف استعلا رجا لا يصلح لما قبل الراء فيه متحرك
نحو فرجا لا او ساكن نحو وبث منهما رجالا وليس بعد الراء فيه حرف استعلا
والفجر اى وقفا فهو مثال لما الكسرة فيه لروم وبتكرار الامثلة علم انه لا فرق فى الراء
بين المبتدأة والمتوسطة والمتطرفة وليسرى بالامالة مثال لها ومثال
الاختلاس ارنا مناسكنا فى قراءة الدورى فتحت او ضمت سواء كانت
اول الكلمة او وسطها او اخرها بعد متحرك او ساكن سواء كان الساكن ياء او لا
كان مع ذلك روما م لا نشر او سكنت سكونا اصليا او عارضا لوقف او ادغام
محضا كان السكون او مع اشمام كان اصله كسرا م لا كانت الراء اولا او وسطا او
آخرا ولم يكن الحرف الذى كان قبلها فتح او ضم او ساكن غير ياء حال
سكونها اشار به الى انه قيد فى الساكنة حرف ممال محض او بين بين
او كسرة اى لازمة ولم يكن بعد الراء حرف استعلاء كما يأتى
بينهما اى بين الكسرة والراء ساكن ولو حرفا استعلا على اختيار الدانى لكن اختار
فى النشر فى مصر التفخيم وفى عين القطر الترقيق نظرا للوقف صلا وعملا بالأصل
فتفخيم جواب اما دخل فيما اذا كان بعد الراء ياء كقريتى او كسرة كالمر
وهو الصحيح ونحو الفجر اذا وقف عليه بالسكون وان رأوه مكسورة هو الصحيح
على اصلها كون التفخيم هو الاصل فيها هو احد قولين ثانيهما لا اصل لها فى التفخيم
والترقيق وانما يكون بسبب وفائدة الخلاف فى الراء المكسورة اذا وقف عليها
بالسكون ولم يكن قبلها ما يقتضى الترقيق فانها تفخم على الأول وترقق على الثانى
نشر كان شئ يحتمل انها ناقصه فخبرها محذوف اى قبلها ويحتمل انها تامة
وهو ظاهر من ذلك اى المذكور من الحرف الممال والياء الساكنة والكسرة
بقيدها السابق الغار مثال لما قبله ممال خبير وخيرا مثالا لا
ما قبله ياء ساكنة لكن الياء فى الاول حرف مد دون الثانى وهذا سر التكرار

قوله

قوله قد مثال لما قبله كسرة متصلة الذكر مثال لما قبله كسرة منفصلة
بساكن رفعت جواب ان وعلم من كلامهم انه لا يزاد فى الترقيق باجتماع سببين
نحو خبير وقفا وبعضه اى بعض ما علم من قوله فان كان شئ من ذلك وهو الساكن
بعد كسرة بقيد السابق معلوم من قوله الخ اى من منطوقه اما مفهومه فيعلم
منه مع مفهوم ما قبله جميع ما مر فى قوله اما اذا فتحت الى قوله على اصلها الا تقييد
الساكنة بكونها بعد ممال او ياء ساكنة ولو اخر ذلك عن قوله كذلك وجعله مفهوما
لذلك لكان اوضح مرقق بيان لوجه التشبيه والاوفق بالنظم ان يقول ورققها
بعد الكسر المتصل بالراء او المنفصل بساكن استعلا بالقصر للوقف
لا للوزن او ما كانت الخ اشارة الى ان كانت معطوفة على تكن فالنفى بلم
مسلط عليه وانما لم يقدر لم لعدم انسجام الماضى معها ويحتمل انه اشارة الى ان
كانت معطوفة على لم يكن بتقدير ما يصح الكلام اذ بدونها يقتضى ان الراء ترقق
بعد الكسرة العارضة وليس كذلك اجماعا يعنى وكانت الخ هذا بيان لحاصل
المعنى مع مراعاة ما على ما مر اذ نفى النفى اثبات لازمة عدل عن اصله
مع انه الانسب لئلا يتوهم من الاصالة ما كان حرفها اصليا فيخرج عن ذلك
كسرة مرققا فانها عارضة لكنها لازمة فلذا كان الصواب ترقيقها وكشرط اتصال
الكسرة المذكورة ولم ينبه عليه لان كل كسرة لازمة وقعت قبل الراء الساكنة
لا تكون الا متصلة واعترض بالذى ارتضى واجيب بان كسرة الذى للاتباع
هذا وذكر الحلبى ان اللازمة ما كانت على حرف اصلى او منزل منزلة الاصلى بحيث
اسقاطه بالكلمة كميم مرققا ومحراب وهمزة اخراج وان العارضة ما كانت على
حرف زائد لا يخل اسقاطه بالكلمة كهمزة الوصل انتهى فى القرآن احترز
عن غير ونحو ان ارتبتم اعاد نحو لمغايرته لما قبله من جهة ان عروض
الكسرة هنا للتخلص من التقاء الساكنين مع كونه منفصلا بخلافه ثم
فحت جواب للامرين قبله وليستثنى من الثانى ان اسر الكلمة وقف
عليه بالسكون فى قراءة من وصل وكسر النون فانها مرققة كما فى النشر وقد علم
مما مر ان اسباب الترقيق كسره وياء وحرف ممال والاصل الكسرة والاخران
بالحمل عليها لان الامالة تستدعى تسفل اللسان والياء بمثابة كسرتين لا يقال

ياء ممال

حيث كانت بمثابة كسرتين كانت اصلا فالكسر محمول عليها لانا نقول
كونها بمنزلة كسرتين امر تقديري والمحقق اصل للمقدر بسبب
كسر الخ متعلق بخلف على انه علة ثابت في را الخ قد المتعلق هنا ثابت
وفيما مر وقع تفتنا في را فرق يجوز ان يكون الخلف في فرق نفسه لكن
من حيث رائه كالطود العظيم بيان للواقع لا للاحتراز عن شئ اذ ليس
في القرآن غيره فتفخم الخ حرف الاستعلاء عن الكسر والاقدات حرف الاستعلاء
موجودة عند كل من الفريقين وقد يتبادر من تقديمه التفخيم انه الارجح لكن
قال في النشر والوجهان صحيحان الا ان النصوص متواترة على الترقيق وحكى
عن غير واحد الاجماع عليه لكسر بوجه اى وجد جعله علة للترقيق بخلاف
ماد ل عليه قوله فيما مر خلف بسبب كسر الخ من ان الكسر علة لجريان الخلاف
لا للترقيق لعله لان الكسر لما اثر الترقيق لشابهه منه الخلاف فليس علة
لجريان الخلاف في القاف هذا هو الظاهر كما في النشر خلافا لغير واحد
من الشراح ان المراد بالكسر هنا كسرة الفاء والقاف معا فيكون المراد جنس
الكسر ثم ظاهر اطلاقهم جريان الوجهين فيما ذكر وصلا ووقفا قيل وهو
الذي يميل اليه القلب لانه ظاهر اطلاقهم في غير اى اصالة والاقوى النشر
والقياس اجراء الوجهين في فرقة حال الوقف لمن اماله هاء التانيث ولا اعلم
فيما نصا انتهى واخف تكرير اى لاظهر بان تجتنبه فالمراد اجتناب
التكرير اللازم له عدم الظهور فهو من اطلاق اللازم وارادة الملزوم
تشد و يا الاشباع فيه وفيما قبله وهو مرسوم بالتاء المفوقة لقوله
اذا ما كسرت ولو قرئ بالتحتية لساغ ووافق قوله فيما مر ويتكرير جعل ففي
كلامه تذكير الحرف وتانيثه وكل جائز قال مكي الخ غرضه منه الاشارة
الى ان قوله اخف للوجوب وان قوله اذا تشدد ليس قيدا وانما ذكر اهتماما
لما مر من ان اكثر ما يظهر التكرير في المشدد وفخم اللام اتبع اللامات
بالرات لما بينهما من المناسبة في ان كلا منهما يا تي فيه التفخيم والترقيق
وذكر هنا التفخيم وفي الراء الترقيق لان كلا منهما خلاف الاصل فاهتم به
من اسم الله اضافته بيانية ومن فيه بمعنى في متعلقة بفخم

قوله

قوله انه وقف الخ يجوز ان يكون الظرف متعلقا بفخم وان يكون حالا
من اللام حلبي اى بعد ففي بمعنى بعد ويجوز ان تكون بمعنى لام التعليل
أو ياء السببية عن فتح ولو كان في نفس اسم الله نحو الله اعلم في الابتدا
او ضم بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى التنوين فتح ولم يقيد الشيخ الفتح والضم باتصاله
باللام لعلمه من وجوب الترقيق الذي نص عليه في الله شك وقل اللهم
وضمها الواو بمعنى او ولا يبعد ان يقرأ بالجر على وفق العمل الاعرابي
وبخو قال الله الخ اتى به تمثيلا لما قبله فتح او ضم فقط بخلاف عند الله فانه
محتمل كما تقرر واتى بخو لانه نوع اخر على فصل بينهما بالضبط لمناسبة
الخ وجه مناسبته الفتح والضم التفخيم عدم التسفل في اخراجهما كما ان
في التفخيم تصعدا ووجه مناسبة المفخم للفظ الله ان مدلوله معظم سواء
قيل انه الاسم الاعظم ام لا فحسن تفخيم لفظه لتحسن المناسبة بين اللفظ والمعنى
وانما لم يجعل الشيخ ذلك علتين كان يقول لمناسبة الفتح والضم التفخيم ولكون
التفخيم مناسبا للفظ الله لعدم الخ اطرد العلة الثانية اذ مقتضاها التفخيم
ولو بعد كسرة وليس كذلك بعد كسرة اى مباشرة وكانه تركه
لعلمه من لا مثله كما ترك التقييد بالمحضة لعلمه من قوله وقد ترقق الخ وكان
الانسب بالنظم ان يقول بعد كسر ولو منفصلة اى متصلة او منفصلة
والمراد بالمتصلة هنا الاتصال الصوري لتصريحهم بان الحركة قبل لام اسم الله
لا تكون الا مفصولة لفظا او تقديرا او بالمنفصلة اذ تكون في كلمة منفصلة
عن اسم الله لا أن يفصل بينهما بيتي كما علم من التقييد بمباشرة فنحو من الله
واتى الله واجب التفخيم وبذلك علم ان الاتصال هنا غير الاتصال في الراء
لتصريحهم بان مثل لربهم وبرسول كسرته منفصلة او عارضة في حين
الغاية فمعناه سواء كانت اصلية او عارضة وح يحصل منه مع ما قبله
اربع صور متصلة اصلية او عارضة ومنفصلة كذلك لكن المتصلة
العارضة غير موجودة ومن ثم اقتصر على ثلاثة امثلة فلله للمتصلة اللازمة
وافي الله منفصلة كذلك وقل الله منفصلة عارضة على اصلها كذا
كذا ادرجوا عليه هنا وهو يفيد انه لا خلاف فيه ولكون الاصل فيها
الترقيق اثرت الكسرة قبلها مطلقا بخلاف فيما مع الراء اماله كبرى

لبيان الواقع اذ لم يقع قبلها بين بين وخرج بالامالة ما اذا وقع قبلها ترقيق غير
ممال نحو اغير الله ابتغى فى قراءة ورش فانه واجب التفخيم خلافا لمن وهم فيه
فى احد وجهين المتبادر تعلقه بقراءة السوسى فيفيد ان الترقيق مقطوع به
بناء على الامالة وليس مرادا فان الحاصل انه اذا قرئ بالفتح وجب التفخيم قطعا
واذا قرئ بالامالة جاز كل من الترقيق والتفخيم وقد يجاب بان قوله فى احد وجهين
تنازعه كل من ترقق وقراءة وحرف الاستعلا مفرد مضاف فيعم اى جميع
حروف الاستعلا ونصبه على أنه مفعول فخم فخم مرح بهذا الحكم وعدن
كان مفهوما من قوله السابق فرقق مسفلا لان دلالة المنطوق اقوى وتوطئة
لقوله او خصصا الاطباق واخصصا الالف بدل من نون التوكيد
الخفيفة لكون آخر المصراع فى حكم الموقوف عليه وهى تبدل فى الوقف الفا لشبهها
بالتنوين حركة الهمزة اى همزة الطباق والا كتفا الخ تقدم الكلام عليه
عند قول الناظم والضاد من حافته الخ الحروف المطبقة بيان للمراد والوقال
حروف الاطباق اشارة الى ان ثم مضافا مقدرا لكان اخصر سائر حروف
الاستعلا اى جميعها ولو قال الحروف المستعلية لكان اخصر وانسب بما قبله
لكنه راعى النظم فى التعبير بالاستعلا بكونها اقوى جعله خبر الكان محذوفة
ويجوز جعله صفة لموصوف محذوف اى بتفخيم اقوى وحذف الباء من باقوى على طريق
تمرون الديار اى بالديار ثم حروف الاستعلا بحسب قوة التفخيم وضعفه للناشئين
من احوالها ثلاثة اضرب عند ابن الطحان الاندلسى ما يمكن فيه التفخيم وهو
ما كان مفتوحا ودونه ما كان مضموما ودونه ما كان مكسورا وخمستم اضرب
عند الناظم ما كان بعده الف ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا
تلبسه علم من النظم وشرحه ان الحروف من حيث تفخيمها وعدمه اربعة
اقسام واجب التفخيم وهو حروف الاستعلا وواجب الترقيق وهو حروف
الاستفال غير اللام والراء وما الاصل فيه التفخيم وقد يرقق وهو الراء
وعكسه وهو اللام نحو يا لرقم ويجوز نصبه وبقية الامثلة خالدين غافر
الذنب ضامر طامة ظليلا القاف الفحمه كالصاد ليصح التمثيل الحرف
الاستعلا والاطباق ويجوز ابقاؤه على ظاهره مع رعاية الحيثية اى قال من

حيث

حيث صاده والعصا لامه عهدية والمراد العصا المذكورة فى القرآن
ولو مضافا نحو والق عصاك وبين الاطباق الزاى وجوبا فى القرآن خاصة
فلا يردان بعض العرب يبدل التاء طاء، ويدغم ادغاما كاملا فيقول احطط
فى الطا صفة اطباق او حال منه من قوله او مقوله وقال احطت
عطف بيان له ومن تبعيضية او ظرفية والثانى اظهر مع قطع النظر عن قول الشا
فى الطاء اذ الاطباق ليس بعض الكلمة الا مع مراعاة انه صفة للحرف الذى هو
بعضها وان صفة الجزء جزء مع قوله المراد من المعية المشاركة فى الحكم
لا تقيد احطت بمصاحبة بسطت ويخرج ذلك كفرطتم يجوز عطفه
على احطت وعلى بسطت ليلا يبتدئ الخ فيه نظر فان الطاء واجبة
الادغام اتفاقا ومع الادغام لا يبالى باشتباه المدغم بغيره فكان الاولى
فى التعليل ان يقول ليكون الادغام فيه ناقصا لوجوب لامتناع الادغام
الكامل فيه اذ القوى لا يدغم فيما هو اضعف منه ومن قولنا اذ القوى الخ
يؤخذ اندفاع ما يتوهم ايراده من وجوب الادغام الكامل فى مل ودت طائفة
لكون التاء المدغمة ضعيفة بالنسبة للطاء نعم ايراد ذلك على تعليل الشا موجه
فى ابقاء اثره على بقاء الذى هو صفة الحرف لكونه فعل القارى لمناسب
قوله وبين واين وغيرهما صفة استعلا هى اضافة بيانية او اعم لاخص
وفى تقييد الصفة بالاستعلا دفع لما قد يتوهم من ان المراد صفة الاطباق
لانها المذكورة اول البيت مع انه غير ممكن هنا لان القاف ليست من حروف
الاطباق مع ادغامها اى القاف يعنى ان الادغام متفق عليه والخلاف
انما هو فى بقاء الصفة نخلقكم اى فيه متعلق بقوله وقع الا ان فيه
تقديم معمول الخبر الفعلى وقضيته كالتشا انه ليس فى القرآن ما اختلف فيه من
هذا النوع غير ثم الفرق بين هذا وبين احطت وبابه ان الطاء زادت بالاطباق
تبعا لابى عمرو اى تبعا لما جزم به ابو عمرو لانه رجحه كما يوهمه كلامه
واحرص جاء من باب ضرب وعلم فهمزته للوصل وراؤه مكسورة او مفتوحة
اى سكون اللام يوهم ان الدعوض عن المضاف اليه على المذهب الكوفى فكان
الاوفق بمذهب البصرى ان يقول على السكون اى اللام الا ان يكون بيانا لحاصل المعنى

في جعلنا اى ونحوه من كل لام ساكنة بعدها نون ومثله قل تعالوا
أتل مثله كل لام ساكنة حتى لام هل وبل عند من اظهرها ومثل جعلنا نبذنا فيجب
ان يبين سكون ذاله والنون عطف على اللام واقتصر على النون مع ان الحكم
يشمل الميم لما سياتى فى النظم من افراد الميم بالذكر فى قوله واظهرنها عند باقى
الاحرف نعم فى معنى نون انعمت كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق
وليحترز من خفائها حالة الوقف على نحو العالمين لو قنون والغين عطف
على اللام او النون المغضوب اى ونحوه من كل ما فيه غين او ساكنة ففى
المنشر والغين يجب اظهارها عند كل حرف لاقاها وذلك آكد فى حروف
الحلق وحالة الاسكان اوجب وليحترز مع ذلك من تحريكها انتهى لا القصد
مع لام اى سكون لام ظللنا والمراد من المعية المشاركة فى الحكم لا القصد
ثم الظرف حال من السكون او من جعلنا ومعطوفه وعلى الثانى لا يحتاج لتقدير
لفظ سكون من حيث الاعراب وان كان المعنى عليه ظللنا بالغاء المسالة
وتشديد اللام وضبطه الهروى بالضاد المعجمة وبالتخفيف وبالجملة لا حاجة
الى هذه الكلمة اذ حكمها علم من جعلنا الثانية كانه نظر فى جعلها ثانية الصورة
والا فهى ثالثة اذ اللام الاولى مشددة والمشدد بحرفين عندهم ليحترز
تعليل للحرص على سكون ما ذكر يعنى ان سكون هذه الاحرف واجب ولكن ربما
يسبق اللسان الى تحريكها فينبغى له ايضا ان لا يبالغ فى الاسكان بحيث يضيع
كالمقلقل وان يصل الساكن بما بعده فلا يسكت بينهما سكتة لطيفة ويحترز
فى اللام عن الادغام كما يفعله هو نعت مصدر محذوف اى تحريكا
كالتحريك الذى يفعله الخ فظيع اللحن من اضافة الصفة الى الموصوف
اى اللحن الفظيع اى القبيح وخلاص اى بين انفتاح الذال مثله
الاطباق فى مخطورا وعصى ونحوهما وانما تركه لعلمه بالمقايسة وكذا
يجب تبيين الترقيق والاستفال فى اللام والسين وتبيين التفخيم والاستعلا
فى الصاد والطاء وقيد به وان كان حروف محذورا كلها مستعلية منفتحة
لان الاشتباه انما هو بين الذال والظاء وكذا يقال فى السين

بين به

بيان فى الذال

بين به ان فى النظم حذف العاطف خوف بالنصب مفعولا لاجله
بمحظورا عصى فيه نشر مرتب اى اشتباه الخ كان الانسب بتقدير
الذال والسين ان يرجع الضميران لاشتباه الذال الخ تعليل لاشتباهه
على ارجاع الشم ضمين لمحذورا وعصى اما على ما قدمنا انه الانسب فلانه يشبه
تعليل الشئ بنفسه الا تخاذ الخ تعليل لقوله لاشتباه الذال الخ
فلا يتميز الا الخ المراد ان التميز التام انما يحصل بالصفة والا فقد مر ان التحقق
ان لكل حرف مخرجا يخلص من التخلص معنى للمفعول يا نفتاح الفم الخ فيه
تسمح لما مر من ان الانطباق والانفتاح انما هما الخ من اللسان وراع شدة
اى احفظها بكاف وتا اى فيهما والف وتا مقصورة لا للضرورة
بان يمتنع تصوير لمراعاة الشده لالها منع بانهما الخ دفع به ما قد يتوهم
من قوله الآتى يجرى معهما ان فيهما جريا ايضا وقتنا بتقدير العاطف قال الهروى
بالف الاطلاق او بابدال التنوين الفا وقفا على ما جاء فى لغة وفيه نظر لان
كلا الامرين فيه تغيير نظم القرآن وهو غير جائز فالاولى خلافا لما يتبادر من
الشم ان الناظم لم يقصد به لفظ القرآن بل نبه بهذه اللفظة على ما وقع فى القرآن
مما يمائلها لا يقال هذا بعينه جار فى قوله تتوفى اذ لفظ القرآن تتوفاهم
لانا نقول فرق ما بينهما فان لفظ تتوفى فعل يمكن فصله من معموله فيجوز ارتكابه
للتمثيل وان امتنع تلاوة كما مر نظير فى حذف العاطف بخلاف فتنة وانما خص
هذه الامثلة لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان فيراعى فى كل حرف الخ المراد
الحرف الذى يسبق اللسان فيه الى عدم المحافظة على صفته فلا يقال هذا
مستغنى عنه بقول النظم وهو اعطاء الحروف حقها الخ وما يمتنع وما يجوز
فتركه لان محله كتب القراآت واولى مثل الخ ادغم مع فاعله كجملة أمر به
واولى مفعول ادغم مضاف الى مثل وجنس على حد راسى زيد وعمرو لا على حد
غلامى زيد وعمرو مرادا به غلامى زيد وغلامى عمرو واذ ليس المدغم سوى
اول مثل واول جنس فان قلت فالمدغم انما هو المثل والجنس لا ولا نلا اولهما
قلت الاضافة بيانية وكان الاصل ان يضيف المفرد لما ثبت انه اذا اضيف اسم الجنس

الى شيئين واريد اثبات شئ واحد لكل منهما احتيج الى اضافة التثنية
في موضع الالتباس نحو غلامى زيد وعمرو مرادا به غلام زيد وعمرو وغلام
عمرو ولولم يكن التباس لم يحتج الى اليها كما في ما نحن فيه ونحو راسى زيد
وعمرو فان الراس لا يكون مشتركا بين اثنين بخلاف الغلام وهو ظاهر
الا ان الناظم عدل عما هو الاصل رعاية للنظم وضمير سكن يعود الى كل
من الاولين حلبى ولو سكونا عارضا فالاصلى نحو بل لا والعارض
نحو الم نجعل له عينين ايصال حرف ساكن بحرف متحرك يندرج فيه
الادغام والاخفاء واما الاظهار فلا يندرج لانه فصل متحرك عن ساكن
وقوله يصيران حرفا واحدا مشددا يخرج به الاخفاء وما بعده صفة كاشفة
للحرف الواحد وعبر بالايصال دون الادخال لظهور انه لا يدخل الاول في الثاني
بل يتصل به غاية الامر انهما لسرعة الامتزاج صارا كالحرف الواحد كما نبه عليه
الجعبرى ومن ثم عرفه بانه اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد
ساكن ولو لاجل الادغام حرفا واحدا اى كالحرف الواحد كما علم
مما مر عن الجعبرى وزن حرفين اى مظهرين محققين يعنى انه اذا اريد بيان
ما يوازنه مجئ في الميزان بحرفين في مقابلة المشدد كما يقال في مد وزنه فعل
الملتقيين اى خطا سواء تلا قيا لفظا ايضا ام لا فدخل نحو انه هو
وخرج نحو انا نذير ثم القيد بالالتقاء انما هو لكون الملتقيين هما اللذين يدخلهما
الادغام والا فالتقسيم الذى ذكره يجرى في غير الملتقيين ايضا مخرجا
وصفة للزم منه ان يكون نحو امنوا وعملوا وفى يوسف وفى يوسف غير متماثلين
بناء على مذهب الخليل من ان حروف المد تخرج من الجوف اما على جعل مخرج الياء
مطلقا وسط اللسان والواو مطلقا الشفتان فلا كالطاء المهملة والتاء
المثناة اى اذا تقدمت التاء نحو قالت طائفة لما صرحوا به من ان الطاء لا تدغم
في شئ الا ان يراد بالادغام ما هو اعم من التام والناقص نحو احطت وبسطت
ثم اعلم ان الحكم على نحو هذين بالمتجانسين انما يجرى على التقريب في المخارج
لا التحقيق من ان لكل حرف مخرجا وكالطاء المسالة والتاء مثال للمتجانسين
للمتجانسين بقطع النظر عن كونهما مجتمعين في الخارج ام لا والا فالطاء لا تدغم
في شئ

في شئ والتاء لم يقع بعدها ظاء في القران فلو قال كالذال والظاء كان
اولى لوجود الادغام في اذ ظلموا لكن يرد ان الباء والميم والتاء والذال من المتجانسين
ولم يجب فيهما ادغام وان كان الاول ساكنا نحو يعذب من يشاء في قراءة السكون
ويلهث ذلك بان يتقاربا ان قلت فيه اتحاد البيان والمبين قلت المراد
بالتقارب في المبين المصطلح عليه وفي البيان التقارب لغة وهو هنا وان مخرج
احد الحرفين من الاخر مخرجا او صفة اى ما نفة خلو فيجوز الجمع
ثم المراد بقرب احد المخرجين من الاخر ما يشمل مجاورته له وما فيه نوع
انفصال كالنون واللام عند سيبويه وكالقاف والكاف وتقرب احد
الحرفين في الصفة ما يشمل اتفاقهما في الصفة كالجيم والدال المهملة وتكافؤهما
فيها كاللام والسين كالدال والسين اى المهملتين مثال لما تقاربا
مخرجا واما في الصفة فاشتركا في الاستفال والانفتاح والاصمات واختلفا
في ان الدال مجهورة شديدة مقلقلة والسين مهموسة رخوة صفير وهذا
بقطع النظر عن ادغام كل منهما في الاخر فان السين لا تدغم في الدال
وكالضاد والدال والسين اى المعجمتين مثال لما تقاربا مخرجا
وفيه ان السين تخرج من وسط اللسان والضاد من حافته ولا تقارب
بينهما واجيب بان التشار التفشى في السين قربهما من مخرج الضاد واما
في الصفة فاشتركا في الرخاوة والاصمات واختلفا في ان الضاد مستعلية
مطبقة مستطيلة والسين مهموسة مستفلة منفتحة متفشية وهذا بقطع
النظر عما يدغم منهما فان السين لا تدغم في الضاد عما يأتى من كون
الاول حرف مد مثال للمتجانسين الخرفيه ان مثل نغفر لكم مختلف
في ادغامه مع تجانسهما على الراى المذكور فلو جعلنا هذا نظير ما يجب
ادغامه لم يرد ذلك ولانا فيه عطف المثال وهو بل لا لجواز ان
تكون الكاف مستعملة فيما يشمل النظير وانزفيه مع سكون
سناد التوجيه وهو اختلاف حركة ما قبل الراوى المقيد بان يكون
قبل الراوى المقيد فتحة مع ضمة او كسرة وهو عيب عند الخليل وليس

عيسا عند الاخفش وهو الصحيح لكثرته فى اشعار العرب واما الكسرة مع
الضمة فليس لسناد اتفاقا فى يوم اى من قوله تعالى فى يوم كان مقداره
ففى من التدوة وترك تنوين يوم للضرورة وكان الاصل فى يوم كما قدره الشم
فى معطوفاته لكنه تركه هنا تحاشيا من دخول حرف جر على مثله صورة
مع قالوا وهم حال من قوله فى يوم وليس المراد التقييد كما مر نظيره
الخ جملة حالية وربطها بالواو والضمير تقوية والا فاحدهما كاف
حرف مدخرج به حرف اللين نحو اتقوا وامنوا فانه واجبا الادغام مع المحافظة
على تمكين تبيين التشديد فيه كسائر الواوات واليآات المشددة
وان اجتمع فيهما اى فى يوم وقالوا وهم ونحوهما والواو حالية فلا يرد انه يقتضى
ان الواوين او

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاحرف واحذر لدى من قول بعين اقوال فالاضافة للجنس
الأحرف فيه استعمال جمع القلة للكثرة تجوزا اذا سكنت هي هنا مجردة للظرفية
عن الشرط فلا جواب لها واشار بتقدير سكنت الى متعلق لدى لئلا يتوهم تعلقه
بتخفى فيلزم عمل ما بعد ان فيما قبلها وهو غير جائز نعم جوز السعد في الظرف كما هنا
وفاقصر للوزن او للوصل بنية الوقف كمامر بفتح ان لا يكسرها على انها
شرطية والمحذر محذوف باخفائك اشارة الى اعتراض على الناظم بان حقه
ان يعبر بالاخفا لان الاختفا ليس من فعل الشخص والتحذير انما هو من فعله واشار
الى جوابه بما حاصله ان الاختفا لما كان مطاوع الاخفا كان التحذير منه تحذيرا
من اصله ويمكن ان يجاب ايضا بانه اطلق الاختفا واراد به الاخفا مجازا من باب
تسمية الشئ باسم اثره لاتحادها علة لمقدراى وانما حذر من ذلك
مع علمه من قوله واظهرنها الخ لاتحادها الخ بالواو اى معها وقربها
عطف على اتحادها وعبر اولا بالاتحاد وثانيا بالقرب لان الميم والواو من
الشفتين والغاء من بطن الشفة السفلى فيطن تفريع على التعليل لا الحكم
تخفى عندهما امامن لخفى مبنيا للمجهول وياسيه قوله باخفائك اومن
خفى مبنيا للفاعل وياسيه قوله واخفين وتخفى ثم اخذ الخ خص
هذا الحكم بالتوطئة لشهرته والا فقوله السابق ثم بين ما يجب ادغامه
وما يمتنع شامل وذكر الظاآت انثنا الكلام على ما يدغم لتعلم الضاد والظاء
فلا يدغم احداهما في الاخرى فهو في الحقيقة تحقيق لبعض ما لا يدغم وحكم
الواو استئنافية او عاطفة والمراد بالحكم الحكم الشرعي وعليه فيقدر مضاف
في قوله اظهار الخ اى وجوب اظهار الخ تنوين نص عليه وان كان نونا لمخالفته
وقفا وكتابة ساكنة قيد النون بالسكون لتخرج المتحركة واطلق التنوين
لان وصفه الاسكان وتركه الناظم لاشتهار وصف النون به في هذا المبحث
عند حروف الهجا اشار به الى ان جملة يلفى صفة للمضاف اليه اي يوجد
كل من التنوين والنون عند حروف الهجا او للمضاف اى والحكم الموجود عند
حروف الهجا وجعله الرومي خبرا عن حكم ومفعوله محذوف واظهار الخ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

خبر مبتدا محذوف محصور الخ ظاهره ان محصور خبر حكم وفى اربعة متعلقة
واظهار الخ خبر مبتدا محذوف وليس متعينا بل يجوز ان يكون اظهار الخ خبر حكم
بمعنى احكام اظهار قدمه لأنه الاصل ثم الادغام لانه فرع الشئ
اقرب خطورا بالبال عند ذكر ثم القلب لانه نوع من الادغام ثم الاخفا لانه حالة
بين الاظهار والادغام فيتوقف عليهما ثم الاظهار فى اللغة البيان واصطلاحا
اخراج كل حرف من مخرجه والقلب تطلق اللغة على معان منها تحويل الشئ ظهرا
لبطن واصطلاحا جعل حرف مكان آخر وتقدم تعريف الادغام فى شرح ادغام بنقل
وأولى مثل وسياتى تعريف الاخفا فى شرح كذا الاخفا
حركته الى الساكن قبله معطوف بعاطف مقدر وكذا اخفا ولم يقدره الشم
مع ان عادته تقدير مثله واقسام الخ اوصلها بعضهم الى عشرة مجموعة
فى قوله اقسام تنوينهم عشرة عليك بها فان تقسيمها من خير ما حوزا
مكن وعوض وقابل والمنكور د ورنم احك اضطر غال وماهمزا
والنون دخل فيه نون التوكيد الخفيفة لانها تكتب بالالف بعد الفتح
وبالنون تعين بعد عين فقوله لفظا وخطا مرادا لاعم من صورة بها وبدلها
فعند القاء حرف الحلق اضافة لامية وعند طرف اظهر
وهى للعموم لاضافة الى معرفة نحو من امن اى فى قراءة عمر ورش وكانه
قصد بهذا امثلة حروف الحلق اى الهمز من مرامن وهلم جرا الاظهار النون والتنوين
والا لاخره عن اظهر والامثلة الستة الاولى للتنوين والستة الاخيرة للتنوين
وكما تكون اولا تكون وسطا نحو ناون وننتهى ويتحتون والنعمت
وفسينغضون ونحو لكبيرة الا اعادة نحو لانه نوع اخر التنوين
والنون اشارة الى المفعول واظهر فعل امر بدليل ادغمن نبسه قرا ابو عمرو
ابو جعفر باخفائهما عند الغين والخاء واستثنى بعض اهل الاداء عنه فسينغضون
وان يكن غنما والمنخنقة ولا خلاف فى الاظهار عند غيرهما ووجه الاخفاء عند الغين
والخاء قربهما من الاخر فى اقصى اللسان القاف والكاف ووجه الاظهار بعد مخرج حروف
الحلق عن مخرج النون والتنوين واجراء الحروف الحلقية مجرى واحدا لصعوبة ادغامها
هذا التوجيه انما يقتضى نفى الادغام دون الاخفاء والقلب فلا يتعين الاظهار فكان
الانسب التعليل بغاية بعد المخرج وادغمهما اى التنوين والنون بتشديد

الدال

الدال اى فى النظم للوزن والافصح لغتان فى اللام قدمه لسبق مخرجه والرا
بالقصر كما مر فان لم الخ لم يذكر هنا الا للنون مع اللام والراء فى كلمة لعدم وقوعه
فى القرآن لتقارب الخ الاول لسيبويه والحذاق والثانى للفراء وقطرب والجرمى
لا بغنة نعت مصدر محذوف اى ادغاما خاليا من الغنة وظاهرهم انتفاء
اصل الغنة وقضية مامر للشم فى قول النظم واظهر الغنة الخ ان المنفى كمالها لا اصلها
مبالغة الخ وخصوا اللام والراء دون حروف يومن لشدة اتصال مخرج النون
والتنوين بهما واورد ان من جملتها النون وهى شاملة للنون المدغم فيها فالاتحاد
فيها اهوى واجيب بان النون المدغم فيها محل للغنة ايضا فامتازت عن اللام والراء
وادغامها الخ اشارة الى ان لزم خبر مبتدا محذوف وفى وفى نسخة
اتم فيه اشارة الى الخ الى ان الاولى هى المشهورة قال بعض تلامذة الناظم وهى
التى ضبطناها من لفظه اخرا وادغمن فعل امر مؤكد بالنون الخفيفة ومفعوله
محذوف كما اشار اليه بهما فى حروف فيه اشارة الى ان فى النظم مضافا مقدرا
تنبيه اتفق القراء على ادغامهما بغنة حروف يومن الاخلفا فى الواو والياء فانه
ادغمهما بلا غنة فيهما والا لدورى عن الكسائى فانه ادغمهما فى الياء بلا غنة
من طريق المطيبى تنبيه اخر ظهر النون الساكنة عند الميم من طسم بالشعراء
والقصص حمزة وابو جعفر وادغمها الباقون واظهر النون من تلس عند الواو
قالون وابن كثير وابو عمرو وحفص وحمزة وادغمها الباقون واما نون والقلم
فالخلاف فيه كالخلاف فى لس الا ورشا قله الاظهار والادغام نحو من يقول
اى نحو الياء من يقول الم او نحو ادغامها فى الياء منه فعلى الاول التمثيل لحروف يومن
وعلى الثانى للحكم ثم الامثلة المذكورة على ترتيب يومن لا على ترتيب المخارج والاتقدم
مثال النون على على الواو والميم وحظه نغفر على قراءة النون اما على قراءة الياء
فهو من الاخفا واما على قراءة الياء فيكرر مع قوله ولقوم يومنون والفعل على قراءة
الياء والياء مبنى للمفعول ووجه الخ الواو استئنافية فى النون قدمها
لقوة سبب ادغامها اذ النقل مع التماثل اشد منه مع عين وفى الميم قدمه
لكثرة الصفات المشتركة بينه وبين النون المقتضية للتخفيف فالادغام
التجانس اى التشارك والا فالتجانس عندهم اتفاق الحرفين مخرجا لا صفة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثم المراد انهما يتشاركان فى الصفات المذكوره صارا متقاربين . وبعض
الشدة بقى الانزلاق وكان تركه لانه ليس صفة للحرف تكسب قوة وفى الياء
والواو قدم الياء على الاصل التجانس الخ فيه مامر لكن قد يقال انهما كما
اشتركت فى الانفتاح والاستفال والجهر افترقت فى الغنة وبعض الشدة
والانزلاق وقد مران المتقاربين كل حرفين تقاربا مخرجا اوصفة وهنا ليس كذلك
لتساوى مافيه الاشتراك والافتراق عدد الا ان يجاب الافتراق فى الانزلاق
ومقابله لا اثر له لما مر معهما اى الياء والواو والمعية فيه باعتبار ان التنوين
والنون اذا ادغما فى الياء والواو صار الموجود لفظا حرفا مشددا والا فعلى
ما قرره من ان الغنة للمدغم لكون الغنة صفة قائمة بالنون والتنوين فكيف تكون
مصاحبة للياء والواو عند المدغم اى وهو النون والتنوين والمراد انى ان الغنة
التى كانت فيهما قبل الادغام استمرت بعده والا فالادغام يقتضى قلب المدغم
من جنس المدغم فيه وهو ى واو وياء ولا غنة لهما ومع النون اى وتقولا
على ان الغنة مع النون غنة المدغم فيه فقوله مع النون معطوف على معهما وقوله
غنة المدغم فيه معطوف على غنة المدغم فهو من العطف على معمولى عامل واحد او
معهما حال من الغنة والعامل فيها ان وغنة المدغم خبرها وهى عاملة فيه ايضا
غنة المدغم فيه اى وهو النون عدل عن الاضمار لمقابلة ما قبله ولانه
لو قال غنته لتوهم رجوعه للمدغم واختلفوا مع الميم اى فى الغنة الموجودة
مع الميم ثم المعية هنا بالنسبة لمذهب الجمهور الاتى ظاهرة وبالنسبة لمذهب
ابن كيسان فيها مامر بجوابه تغليبا للاصالة كالصريح فى ان الغنة فيه مع
الادغام هى الغنة التى كانت قبله غنة الميم اى الميم المدغم فيها لا المدغمة
التى انقلبت اليها النون او التنوين وبه يصرح كلام الحلبى وغيره لكن فى النشر
اختلفوا فى الظاهر حال ادغام النون الساكنة او التنوين فى الميم هل هى غنة
النون المدغمة او غنة الميم المقلوبة للادغام الخ وهو صريح فى ان لا غنة للميم
المدغم فيها بل هى للنون المدغمة قبل الانقلاب او بعده فليحرر الا ان الخ
هو استثنا من حال مقدرة اى الادغام واجب فى كل حال الا حالة كون الحرفين
فى كلمة فالياء بمعنى وان يفتح للهمزة والمراد بالحرفين النون الساكنة وما ادغمت

فيه

فيه لا التنوين لاختصاصه بالآخر وصنوان اتى به ثانيا للواو ولم يذكر
ثانيا للياء لان مثال الناظم للواو وهو عنوان ليس من القرآن فلا تدغم فيهما
اى لا توقع بين النون وما يليها مما مر ادغاما فلا يرد ان المدغم هنا ليس الا حرفا واحدا
لئلا يلتبس الخ هو تعليل للمنهى عنه والليس انما يحصل بحذف الغنة اما عند بقائها
فهى فارقة لكن لخفاء الفرق لم يعتبر نحو صنوان مثال للمضاعف فالواو
فيه اصلية وقد تكررت لم يات اى لم يتيسر بسهولة والا فصنوان يمكن نظمه
على وجه لا يخرج به عن الوزن من عنوان بضم العين وكسرها اى
ما اخوذ من العنو لا مشتق لانه ليس مصدرا ويقال عينان بالوجهين ظاهر ختمه
المراد بالختم ما يختم به كالتسمع وبظاهره ما يرتسم من النقوش فى الشمع بواسطة
وضع الخاتم عليه وخ قد لالته على ما فيه باعتبار دلالته على اسم مرسله
والاقلاب عطف تفسير للقلب لانه اشهر للتنوين متعلق بالقلب على انه مفعول
اول له وميما مفعوله الثانى حذف لاشتهاره واجب متعلق بالخبر الذى هو
عند الباء واثره على نحو مستقر للتنصيص على الوجوب بغنة اى معها ولم يسنوا
انها للنون المقلوبة او للميم المقلوب اليها والذى يظهر الثانى لانقلاب النون الى الميم
ولا يخفى ان المراد القلب مع الاخفا كما سيشير اليه الشم لعسر الاتيان
هو مع قوله ولاختلاف المخرج علة للاخفا وسياتى تعليل القلب بالمشاركة
ثم اطباق التراخى عن مراد لوضوح عدم الفصل فثم بمعنى الفاء والحاصل انه لو
اظهرت والتنوين عند الياء لوجب الاتيان بالغنة واذا اخرجت الغنة من الخيشوم عسر
اطباق الشفتين فى النطق بالياء عقب الغنة ولاختلاف المخرج الخ الظاهر ان
المقصود بالتعليل لمنع الادغام انما هو قلة التناسب والا فالنون تدغم فى الواو
والميم وهما مشاركان للباء فى كون الثلاثة من الشفتين ومخالفان للنون التى هى
من طرف اللسان فتعين الخ كان الاوفق لما تقدم من ان الاقسام اربعة ان يذكر
ان علة لمنع الاخفاء فيقول والاخفا لا يحسن كما لم يحسن الاظهار لان اللفظ
بالياء يمنع من اتمام الصوت بالغنة فتعين الخ تقلبهما الياء بمعنى مع
لمشاركتها الخ علة لكون المقلوب اليه ميما واما القلب فعلته ان الاخفا بدونه
يلزمه المحذور السابق ومن ثم قالوا ان القلب وصلة للاخفا كذا الاخفا
بالقصر للوصل بنية الوقف او على لغة قصر الممدود والاخفا مبتدا خبره كذا
ولدى خل فيه اولدى وكذا حال من المبتدا او من الضمير فى الخبر وعلى كل فجملة

نسخة ظرفه

شبكة الألوكة www.alukah.net

اخذ مستانفة او هي وكذا متعلق بالمبتدا او بأخذ او الاشارة على كل الى الاحكام
السابقة بتا ويلها بالمذكور اى كما وجب كل من الاظهار والادغام والقلب عند حروفه
وجب الاخفاء عند باقيها الخمسة عشر ذكره اشارة الى ان الالف اللينة ليس مرادة
في باقي الحروف لعدم وقوعها بعد النون الساكنة والتنوين لوجوب فتح ما قبلها اخذا به
اى الاخفا لترجيحها الخ حاصله ان الادغام يقتضي المناسبة التامة بين المدغم والمدغم
فيه والاظهار يقتضي غاية بعد المخرج وهذه الحروف ناسبت الخفية بمعنى انها ليس
فيها التعدد الذي في تلك وناسبت حروف الادغام مناسبة غير تامة فاستحقت
حالة بين الادغام والاظهار وليس ثم الا الاخفا لكن المراد هنا الاخفا المحض الخالي
عن القلب فكان ينبغي ان يذكر في التعليل ما يعين ذلك وكان امتناع القلب هنا لعدم
مقتضيه من عسر الغنة ثم اطباق الشفتين او حروف الاخفا كلست سفوبه بحرف
الطلاقة قد يشمل عن النون والتنوين والمراد خصوصهما وقد يشعر به قوله مع بقاء
الغنة الخ ويدل عليه ايضا قرينة السياق ثم المراد النطق بذلك الحرف عند حرف
اخر من الحروف الخمسة عشر بصفة صفة الحرف وقوله بين الخ صفة الفعل صفة
اى نطق بحرف متلبس ذلك الحرف بصفة متوسطة بين الخ عارضة اخرى
الحرف وفيه تقديم الوصف بالظرف على الوصف بالمفرد وهو قليل مع بقاء الغنة
متعلق بنطق او صفة الحرف وكلامه مشعر بان الغنة الموجودة حال الاخفا هي الغنة
الموجودة قبله وليس مرادا فان الموجود قبله اصل الغنة وبعده كمالها ويفارق الخ
كل من الفريقين علم من التعريف وكان الاولى التقريع بالفاء الاخفا فاعيل
والادغام مفعول ويجوز عكسه والاول اولى بانه الخ وبيان الاخفا الاشديد
معه بخلاف الادغام فائدة ان كان المدغم والمدغم فيه والمخفي والمخفى
عنده من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا من كلمتين فالحكم يختص
بالوصل سيف احكام المدلم يقل واقسامه لان المقصود بالذات الحكم الذي
هو وجوب المد والمد قدمه على القصر لقوته اولانه المقصود لانه الذي يبحث
فيه القراء والمراد به الفرعي لغة الزيادة المراد بها هنا مصدر المتعدي لكونه اى المد
متعديا بحرف مدى الباء بمعنى في والمراد اطالة الصوت المتحقق في حرف المد
من باب تحقق الكلي في جزئياته ثم النسبة في مدى باعتبار قيام المد به لكن قضيته
ان الاطالة في حرف اللين لا تسمى مدا وليس مرادا فلعل المراد بالمدى ما فيه مد اعم
من ان يكون حرف مد او لين ويؤيده قوله الاتي لكن يجوز في عين الخ من حروف الخ
العلة صفة كاشفة وهو ثلاثة اقسام هي كما سيقتها جملة معترضة بين المبتدا

والخبر

والخبر اتى صفة لواجب ويحتمل ان يكون صفة للازم ايضا ويأتي كل
وجائز شامل للمتصل والعارض وهو الاصل نص عليه لئلا يتوهم
من تقديم المد انه الاصل ثبتا بالف التثنية اى ثبت المد والقصر والقصر
في القرآن بيان اقسام اراد بالبيان التعريف اذ نفس الاقسام تقدم ذكرها
فلا ازم سمي لازما للمزوم سببه ولا بد يلزم في كل قراءة على قدر واحد
ويقال له مد العدل لانه يعدل حركه ومد الجر لفصله بين الساكنين وهو خبر مبتدا
محذوف تقديره هو والجملة دليل جواب الشرط بعده مد بتشديد داله يوقف
عليه بالسكون ويخفف للوزن ومثله في يمد حرف ساكن اشارة الى ان ساكنا
صفة موصوف هو فاعل جا في حالي اشارة الى ان الاضافة على معنى في وجوز
الحلبي كونها على معنى اللام وكانه اشارة الى القولين في الاضافة للظرف قال ابن مالك
جعلها على معنى في وغيره على معنى اللام بقدر الفين بدل من بالطول واخره
عن يمد لئلا نفصل بين العامل ومعموله واراد الغين زيادة على المد الاصلي فكون الجملة
ثلاث الفات واللام المقام مقام اضمار لازم كلي هو ما وقع فيه بعد حرف
المد ساكن متصل في كلمة والياء فيه للنسبة الى الكلمة ثم هو قسمان مثقل ان كان
الساكن مدغما كما تاليه ومخفف ان كان غير مدغم كحياى وقراءة من سكن والآن
يوقف على الابدال ولازم حرف هو كل حرف هجاؤه على ثلاثة احرف اوسطها
حرف مد وهو قسمان ايضا مثقل ان كان مدغما ومخفف ان كان غير مدغم فقوله
ص ان كان من فاتحة ص والقران او من المص كان مثالا للثاني وان كان من فاتحة
مريم كان مثالا للاول عند من ادغم والثاني عند غيره من فاتحتي الخ احترز
من نحو عين جارية فانه ليس فيه وصلا الا القصر لعدم مقتضى المد واما الوقف
فحكمه حكم غير مما سكونه عارض التوسط اى مع المد ظاهر امتناع القصر
وهو طريق الشاطبي لكن جوزه في الطيبة فقال وبخوعين فالثلاثة لهم
اذ جا المد اى حرف المد يعني بان الخ اشارة الى ان ان مصدرية وان الجار مقدر
وقدره بالباء ليكون تصويرا للاتصال ولا مانع من جعل ان شرطية الا ان تمنع منه
الرواية المد اى حرف المد بكلمة اى فيها لاتصال الهمز لم يقل لاتصال
حرف المد بالهمز لان نسبة الاتصال للاحق انسب بكلمة حرف المد الاضافة
بيانية اى بكلمة هي حرف المد الف ونصف الخ الذي في النشر تقدير هذه
المرتبة لهؤلاء بالفين وقيل بالف ونصف واعلم ان ما ذكره الشيخ بناء على ان المد
المتصل على اربع مراتب وذلك طريق التيسير وذهب جمع الى انه على مرتبتين

طولى ووسطى وعلى هذا استقر راى المحققين وهو طريق الامام الشاطبى وبالطريقين
قران فلله الحمد لايضبط خبر تان لانغت لان المراد الحكم بامر بن العريف والضبط
بما ذكر بالمشافهة اى الاخذ من افوه المشايخ والادمان الادامة اذا
اتى اى حرف المد بان يكون الخ اتى به لئلا يتوهم ان المراد بالانفصال ان يكون
بينهما اى حرف المد والهمزة حاجز اولا خرى اى اول كلمة مغايرة للاولى اوعرض
عطف على اتى وقضا مفعول لاجله بتاويل الوقف بارادته والسكون بالتسكين
فالشروط موجودة اواد غاما بعضهم ادخل العارض للادغام فى اللازم
وكلام الناظم فى كتبه يخالفه قاله المسيفى وفى النشر الصواب ان سكون ادغام ابى عمرو
عارض كالسكون فى الوقف مستحيلا حال من السكون بخلاف الخ هو قسيم
الوقف بالسكون لا للاشمام والسكون ونحو ولا تيمموا من كل ما ادغمت فيه احدى
التاءين فى الاخرى مع سبق حرف المد وهذا خلاف ما فى النشر من ان ذلك من قبيل اللازم
حيث قال فالساكن اللازم المدغم نحو الضالين ولا تيمموا ولا تعاونوا وعنه تلهى
وكنتم تمنون وظللتم تفكهون عند البزى انتهى انه ذكر فى النشر من امثلة اللازم
والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا عند حمزة ونحو فالمغيرات صبحا
عند من ادغم عن خلاد ونحو فلا انساب بينهم عند رويس ونحو الكتاب يأيديهم غند
من ادغمه عن رويس انتهى فقد لشكل عد ذلك من اللازم مع جعله ادغام ابى عمرو
وفى نحو والصافات من العارض مع انه فى قراءته مدغم فى حال الوصل لحمزة
نستعين مثال للسكون باشمام اولا الرحيم ملك مثالان للادغام لكن لاشمام
فيه لكونه مكسورا ولا روم لما هو مقرر من استثناء ادغام الميم فى الميم ولو مثل
بنحو يقول ربنا كان فيه الاشمام والروم والمراد بنحوه ما ادغم من مثلين او متقاربين
فى قراءة ابى عمرو اى من رواية السوسى لانه جرى فى هذا الشرح على طريق الشاطبية
للسكون المذكور اى العارض للوقف او للادغام محضا كان او مع اشمام ثلاثة
اوجه فى التعبير بالاوجه اشارة الى انها اوجه جواز فانها انما المقارى به الكتفى به
الطول هو معطوف فاتته بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل او خبر
مبتدا محذوف اى وهى الطول الخ او مفعول لفعل محذوف تقديره اعنى وعلى
الاول فيعتبر العطف سابقا على الابدال ليكون المحكوم عليه بالبدلية المجموع
فيكون بدل كل فى الوقف اى سواء كان ذلك على حده ام لا اما فى الوصل
فلا يجوز الا اذا كان على حده وفى المد المنفصل خلف اى اصلا وقدرا
اشار للاول بقوله فوردش الخ وللثانى بقوله وتفاوت الخ والحكمة فى تاخيره

هذا

هذا عن العارض مع تقدمه نظما ما تقدم من ان كلا من الاوجه الثلاثة فى العارض
لكل القراء بخلاف ما هنا يثبتونه بلا خلاف اى من طريق الشاطبية فلذا بنى ثبوت
الخلاف عن ورش وهشام وحفص من طريق الطيبة يقصرانه بلا خلاف اى من طريق
الشاطبية الزيادة اى قدرها والحاصل اى حاصل مسالة المد والقصر لاحاصل
ما فى النظم لانه لم يتكلم على الطبيعى ولا على اللاحق للهمز وهو المد الطبيعى صريح
فى ان الطبيعى من المد ويوافقه تعريف السابق باطالة الصوت الخ الذى لا يقوم الخ
صفر كاشفة ذاته اى حرف المد فلا يتوقف على سبب هو بيان لحكم
من احكامه اى لا سبب له اصلا نحو الذى الخ من نحوه يوقنون والانهار
وفى انفسكم قالوا امنا انا انزلنا على وجه القصر فى العارض والمنفصل وسببه
الخ وشرطه احد حروف الثلاثة همز او سكون لهذا هو السبب اللفظى وسكن على المعنوى
عن المعنوى وهو قصد المبالغة فى النفى وهو قوى مقصود عند العرب لكنه اضعف
من اللفظى عند القراء ومنه المد للتعظيم وبه قال بعضهم لاصحاب قصر المنفصل نحو لااله
الا انت ثم او فى كلامه ما نعة خلو فيجوز الجمع ومتى اجتمع سببان قوى وضعيف عمل
بالقوى والغى الضعيف فاذا وقف على نحو لشىء وتكفئ والسوء بالسكون لا يجوز
فيه القصر عن احد ممن همز وان كان ساكنا للوقف وكذا لا يجوز التوسط لمن مذهبه
الاشباع وصلا بل يجوز عكسه وهو الاشباع وقفا لمن مذهبه التوسط وصلا اغمالا
للسبب الاقوى المقوى فزيد الخ توجيه لكون الهمز او السكون سببا للمد فكانه
قال لما كان حرف المد ضعيفا احتيج الى تقويته بالمد عند اجتماعه مع الهمز الذى هو
اقوى لكن هذا الابطهر فى السكون بل وجه كون السكون سببا هو انه لا يجمع فى الوصل
بين ساكنين فاذا ادى الكلام اليه حرك او حذف او زيد فى المد فيقدر متحركا وهذا
من مواضع الزيادة ويحتمل ان يكون قوله لضعفه بالنسبة للجمع اى احد النوعين لا هما
فيقوى الفاء تعليلية وعدل عن اللام لئلا تتوالى تعليلان بصودة واحدة
او تفريق ويحصل معها المطلوب اى انه سبب عن الزيادة المقوى وليس المد الخ
دفع به ما قد يتوهم من قولهم ان المد بقدر القصر مثلا انه حرف ومن قولهم ان مد الحرف
للفصل بين ساكنين انه حركة والمد اى حرف المد المد الخ شعريا او لوبته
ثم القصر ثم التوسط وظاهر الشاطبية ترجيح القصر ثم التوسط ثم المد وقات
والمد مع السكون المراد بالمد هنا نفس الزيادة لانها التى تتصف بالكم دون
والجواز لاحرف المد وقد مر ذلك اى غير الطبيعى وعينا للاحق للهمز
لكن اختلف الخ استدراك على ما فهم من قوله وقد مر ذلك من ان الم الله والم الحسب
يجب مدهما لدخولها فى اللازم الحرفى فى مد الميم اى بابها من الم الله اى عند

الجميع لغير المساكت بالنقل هو لبيان قراءته لا للتقييد فان لم يرد عنه الا النقل
اعتبارا اى لاحاجة اليه وهو الاكثر مراده الاكثرية فى الاخذ به لرجحانه لا الكثرية
الناقلين وقيل لا يمد المراد بالمد الاشباع وبعدمه القصر فيجتمع التوسط وبه صرح
فى النشر القاف اى انواع داخلة تحته وهو حبس لها ولو عبر بها لكان اولى لاحق اللفظ
مساواته كل البقية والملقب بان يطلق كل منهما على البقية كان يقال مد الجر هو مد البدل
وعلى الملقب كان يقال المد هو مد التمكين وكل ممتنع لاستلزام الاول جمل التسعى مبانيه
والثانى الاخص على الاعم وبعد معرفة الخ المراد معرفة كيفية النطق بالحروف وانما كانت
معرفة الوقف متاخرة عن معرفة النحو التجويد واجب شرعا وقراءة الوقف والابتدا
واجب صناعة والشرعى مقدم على الصناعى للحروف اللام للتقوية والى للعهد
المذكور فى قوله اعطاء الحروف الخ والمراد حروف الهجاء جمع وقف قبل الاظهر
انه مصدر كالابتدا وفيه ان المناسب لقوله وهى تقسيم الخ انما هو الجمع لا المصدر
باعتبار انواعه قضيته اذا لابتدا غير متنوع كذلك وبه صرح ابن الناظم
يعنى فى الاصطلاح وان كان متنوعا فى نفسه لثلاثة انواع بالقياس الى مقابله
وهى بكسر الهاء مع قصر الابتدا وفيه الخبز وسكونها مع مده وفيه الخبز زائدة
اعترض بان اذا الزائدة لا تكون منونة بل هى ظرف لتقسيم ومضاها حين ثلاثة
نصب بنزع الخافض وقوله وهى لما تم كالقيد فكانه قال لتقسيم ان كانت تامة
ثلاثة فلا ينافى ان القبيح وقف للوزن اذ لا يجتمع فى الشعر ساكنان تام الخ
حين مبتدا محذوف تقديره هى لابد من ثلاثة المنصوب للمخالفة لها رسما وكذا
لفظا فى كاف وكاف وحسن فى نسخة وهى تقسم الى تام وكاف وحسن تفضلا
اى بصيغة الفعل فالفه للاطلاق او بصيغة المصدر على انه تمييز قطع الكلمة
اى المنفصلة عما بعدها رسما بخلاف وسط الكلمة كلها كالكلمة المتصلة رسما
بعدها رسما فلا يسمى واحد منهما وقفا بل لا يجوز الوقف عليه طويلة
اى زمنا يتنفس فيه عادة ولابد من النفس معه فان لم يكن الخ اى فى قراءة
بحسب القصد ولو فى اثناء سورة اى الوقوف المذكورة فسر وحسن الضمير
هنا دونه فى قوله وهى تقسم الخ لبعد العهد انما تكون اشارة الى ان الثلاثة
لا يكون شئ منها فى غير التام والى ان الحار والمجرور حين هى لما تم معناه
تقيد التام بالمعنى لدفع ما يقال الحكم على الثلاثة بالتمام يؤدى الى تقسيم
الشئ الى نفسه وغيره وحاصل الدفع ان التام السابق المراد به الاصطلاحى
والتام هنا المراد به اللغوى ثم المراد بتمام المعنى ان يكون للكلام معنى يفهم بان

استعمل

اشتمل على ركنى الجملة من مسند ومسند اليه فان لم يوجد الخ اشارة الى تعاريف
الثلاثة والفاء فى جواب شرط مقدر اى اذا اردت معرفتها فان لم الخ فيما وقف الخ
فى هنا وفى نظيره الاتى بمعنى اللام او كان اى وجد عطف على لم يوجد له
اى بما بعده لا لفظا اخذه من قوله الاتى ولفظا فامنع فابتدئ
سكن للضرورة للوقف ثم ابدلها ياء لمناسبة يوجد اما الخ اشارة الى ان فا التام
جواب اما مقدر وكذا فالكافى فالحسن فى الاول وهو مالا يوجد له تعلق
لا لفظا ولا معنى وفى بمعنى على سمى اى ما لم يوجد له تعلق لا لفظا ولا معنى
به اى بالمقام وانقطاع ما بعده عطف تفسير او علة على معلول
والمراد بانقطاع ما بعده عنه دلالته على معنى غير الذى دل عليه الاول للاكتفا
اى بمجموعهما بخلاف الحسن الاتى حيث يكتفى بالوقوف عليه دون الابتدا بما بعده
لفظا تمييز من تعلق الواقع فاعلا لكان التامة ومعنى تركه الناظم لهو
للزومه اللفظى فامنع الابتدا الدليل على ارادته قوله السابق فى قسميه
فابتدى اى فجوز قدر الفاء تنبيها على انه مفاد ضمنى قوله الا رؤس الاى ومنه
يعلم ان قول الناظم جوز لا حاجة اليه لورود السنة الخ ذهب جماعة الى القول
بسنية الوقف على الفواصل منهم الدانى واستدلوا على ذلك بحديث ام سلمة
رضى الله تعالى عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا قرأ قطع قراءته اية اية يقول
بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول
الرحمن الرحيم ثم يقف لكن تعقبه الجعبرى بانه لا دلالة فيه على ذلك لانه
انما قصد به اعلام الفواصل قال وجهل قوم هذا المعنى فسموه وقف السنة اذ لا
ليس الا ما فعله تعبدا حسنى والابتدا بالرحمن هو المقصود من الدليل
فواصل السجع والقوافى اضافة بيانية وهم يبدؤن بما بعد السجع والقوافى
وان تعلق بما قبله فكذا هنا حسن الوقف اى بالنسبة للقبيح فلا ان كلا
من التام والكافى يحسن الوقوف عليه على ان وجه التسمية لا يلزم اطراده
لا الاعراب اى بالنظر لفضل القارى فقد يكون الوقف تاما على تفسير
او اعراب وغير تام على آخر نحو ما يعلم تاويله الا الله تام على ان ما بعده
مستانف وغير تام على انه معطوف وقد يكون تاما على قراءة وغير تام على اخرى
نحو مناية للناس وأضاء تام على قراءة كسر خا اتخذوا وكاف على قراءة فتحها
او حال المومنين يعنى ان يكون الكلام المتاخر ما قبله بيانا لحال المومنين

او الكافرين او بيانا لجملة قصة ويا للفطى الخ اى لا يقيد كون الوقف عليه حسنا
واولئك هم المفلحون عدد الامثلة اشارة لتفاوت مراتب التام ففى النشر قد
يتفاضل التام نحو مالك يوم الدين واياك نستعين كلاهما تام الا ان الاول اتم من الثانى
لاشتراك الثانى مع ما بعده فى معنى الخطاب بخلاف الاول انتهى ورؤس
الاى عطف تفسير قبل انقضاء الفاصلة شامل لاوساط الايات نحو لقد اضلنى
عن الذكر بعد اذ جاءنى هو حكاية قول الظالم ثم قال تعالى وكان الشيطان للانسان
خذولا بعد انقضائها صادق بكلمة او اكثر لكن قيده فى النشر بالكلمة اى
بالصبح او مصبحين ومليلين فالتاويل اما فى المعطوف عليه او فى المعطوف
عليها بيتكون ولم يجعل لهم من دونها سترا على سقطا اى ان فسر بالزينة
فان فسر بالذهب فعطف فعطف على محل من فضة لاريب فيه بناء على ان فيه
خبر لا وهدى للمتقين خبر مبتدا محذوف فان جعل فيه صفة للريب وللمتقين خبرها
وهدى حال او غير ذلك لم يكن تاما لا الكافى بل القبيح وفى النشر ليس كلما يعسفه
بعض المعربين مما يقتضى وقفا او ابتداء بل ينبغى تحرى المعنى الاتم والوقف الاوجه
فمن التعسف الوقف على وارحمنا انت وعلى لاريب والابتداء بفيه هدى ومما
رزقناهم ينفقون بناء على ان والذين مستانف خبره اولئك على هدى اما على جعله
معطوفا على الذين يؤمنون بالغيب فلا يكون كافيا لان ما بعده متعلق بما قبله لفظا
لان المعنى مفهوم حقه ان يزيد وله يتعلق بما بعده لفظا يخرج بالاول
القبيح وبالثانى التام والكافى وكانه استغنى عنه بما يقوله لكنه تابع لما قبله
فلا يحسن الابتداء الخ مستانف لبيان هذا الحكم معناه اشار به
الى ان التام هنا هو التام المذكور فى قوله وهى لما تم الشامل للاقسام الثلاثة لان
التام المذكور فى قوله تام وفالتام حتى يرد عليه ان غير التام لا ينحصر فى القبيح
الوقف عليه قدره لعدم صحة وصف اللفظ بالقبح قبيح خبر مبتدا محذوف
وعلى الرافع الخ كالوقف على الفعل دون فاعله او دون ناسخه او المبتدا دون خبره
ومثله الوقف على المرفوع دون رافعه كالوقف على الخبر المقدم دون المبتدا
وعلى الناصب الخ كالوقف قبل واحد من المفاعيل او على عامل الحال او التمييز دونهما
ومثل ذلك عكسه كالوقف على اياك نعبد وعلى الشرط الخ مثله الوقف على دليل
الجواب اذا لم يتم الخ المراد بعدم التمام عدم تعين الموصوف بدون الصفة
وبالتمام خلافه كما فى الحمد لله فان معناه متعين بدون الوصف ومثله بسم الله
وكذا على المعطوف الخ لعل حكمة فصله بكذا الاشارة الى عدم اعتبار القيد المذكور

وفى الحلبى

وفى الحلبى انه يجوز الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف اذا كان من عطف الجمل قال
لانهما يجريان مجرى الجملتين المنقضية احداهما عن الاخرى انتهى وفيه نظر على ذلك
اى على تمام او على القبيح او على القبيح اولاجل الخ ليس المراد ان القبيح مجوز للوقف اضطرارا
بل المراد ان القبيح يقتضى منعه وجواز الوقف للمضطر لاضطراره وبه يعلم اولوية النسخة
الاولى لان المعنى عليها عليه ناشئ فاعل يوقف وقال الحلبى انه ضمير يعود الى مصدر
يوقف والمعنى يوقع الوقف مضطرا هو حال من ضمير القارى فى النسخة الاولى
ومفعول له بمعنى اضطرارا على النسخة الثانية لغما وغيره كالاختيار
والتعليم ومنه يعلم انه ليس المراد بالاضطرار ما لا مندوحة عنه القارى قال فى النشر
وينتفر فى طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك فى حالة الجمع وقراءة التحقيق
والترتيل ما لا ينتفر فى غيره وربما اجيز الوقف والابتدا لبعض ما ذكر ولو كان لغير ذلك
لم يبح انتهى ولكن يبدأ الخ قد لكن للاستدراك على ما يوهمه جواز الوقف
من جواز الابتدا ثم يبدأ ببنى للفاعل او المفعول وعلى كل فهو بالف بدل من همزة او
همزة ساكنة والسكون للوصل بنية الوقف او للتخفيف او للوزن مما قبله
قدرهما لان قبل ظرف لا يوصف بانه مبدوء ولم يقل بما لان ما قبله يصدق بمجموع
ما تقدم على الموقوف عليه مع انه ليس مبدوءا به لكن قضيته انه يكفى تالبداءة بكلمة
منه فقوله من الكلمة بيان للمراد بما يبدأ به لكن قضيته انه يكفى تالبداءة بكلمة
وان لم يكن اول الكلام كان كاتب صفة او صلة او نحوه وفى شرح الطيبة لانه ما يصح
به واقبح الخ لم يتقدم له امثلة الوقف حتى يكون هذا اقبح فان كلا من هذين
المثالين ليس باقبح انما الاقبح الابتدا بما بعده ويجاب عن هذا بان المتبادر للغالب
ان من وقف على شئ ابتدا بما بعده زائدة خبر مبتدا محذوف اى هى زائدة
وجب اى حكم بوجوبه عندهم ومعنى يجب على النسخة الاخرى اى على القرا العمل
به والنسخة الاولى اولى لسلامتها من سناد التوجيه وحتى فى المحلين تعليلية
اذا فعله اى ثم اشارة الى ان الوجوب المشروط شرعى اما الصناعى فكثير نحو قال يا نوح
فوله فان الوقف عليه مؤكد وعبر عنه بالوجوب واللزوم كثيرا لا يدل لان
والحاصل منهما من ابهام خلاف المراد فى المواضع التى ينهى عن الوقف فيها وامر به انما هو
لتوهم السامع استقلال ما بعدهما او اتصاله مع كونه خلاف الواقع فليس التوهم
من ذات الوقف والوصل حتى يحتمل اى المعنى تركهما اى الوصل والوقف فيكون
الوقف واجبا او حراما لتقى ذلك الاخلال ليستدعى تحريمه تصريح بان غيرا

متعلقة بحرام وهو تقضي انه ليس ثم سبب تقضي وجوب الوقف في موضع
كان قصد الخ فقصد الوقف على ما ذكر محرم للوقف وقد يقال الحرام انما هو القصد هو
لا الوقف وهل الكاف استقصائية او ثم فرد آخر من غير ضرورة اما معها كان
اضطر القاري او اختبر فيجوز على محل وقف صريح في انا لمجرور بحرف زائد اذا
طلبه رافع كان في محل رفع لامر فوعا يضمة مقدرة قلت الثاني هو التحقيق انلا موجب
للبنا وان كان الاول قول الجمهور ويجوز الخ لشعر بترجيح ما قبله ولعل وجهه
ان الاصل في غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل وانما نصبها ففي خلاف الاصل
بتضمينها معنى الا يحتاج وجهه ان له في المقطوع وقفين وفي الموصول وقفا واحدا
والموصول حقه ان يزيد تاء التانيث بينهما الاولى امر بمعرفتها لان
البيت ليس فيه بيان ولذا قال الشم بعد ثم بين المواضع الخ لمقطوع قدمه لانه
الاصل والمراد بالقطع ان لا يختلط بما بعده وبالوصل ان يختلط به حسا نحو ئسما
او حكما نحو كالوهم وموصول بالجر عطفا على لفظ مقطوع ويجوز نظيكا نصبه
عطفا على محله لكن الخطب اياه الاعلى لغة ربيعة للتاكيد لان زيادة الحرف عنزلة
تكرير الجملة تانا القصر للوقف او على لغة قصر الممدود التانيث اضافة التاء اليه
بيانا لمراد النظم والقرينة عليه ظاهرة من كلامه ولو عبر بهاء التانيث لكان اولى
اذ لا يقال تاء التانيث الا للفعلية ومن عبر بتاء التانيث زاد المنقلبة في الوقف
هاء التي تكتب الخ قيد بذلك لان ما كتب بالهاء فالوقف عليه بالهاء لا عنه
وما كتب بالتاء يجوز في الوقف عليه كل من التاء والهاء وحمل كلام الناظم على هذا لانه
هو الذي ذكره بقوله ورحمت الزخرف الخ وانما ذكره دون غيره لقلته وخروجه
عن الاصل فان الاصل في هذه التاء ان ترسم هاء كما ان الخ الكاف تشبيهية
وما موصولة وما بعدها فاعل بمقدر اي على وجه كالوجه الذي ثبت انه موجود في مصحف
الخ فالتعبير بالاشارة من وضع الظاهر موضع المضمر وفي مصحف متعلق بموجود والاولى
انه متعلق بأتى وبالجملة قضيما قد اتى حال من المقطوع والموصول وتا الذي اتخذه
الخاء ولسخ منه مصاحف فانفذ منها مصحفا الى الكوفة ومصحفا الى البصرة
ومصحفا الى الشام واحتبس بالمدينة مصحفا ولم يكتب عثمان رضي الله عنه بيده
واحدا منها والاظهر الاضافة في مصحف الامام للعموم فيشمل الذي اتخذه لنفسه وغيره
لما يأتي من ان بعض الكلمات اختلف الخ المحتاج الخ قضيته ان
ثم مواضع غير المذكورة كتبت مقطوعة وموصولة وبالتاء ولا يحتاج الى معرفتها
وفي كون ما لم يذكر غير محتاج لمعرفته نظر لان فائدة معرفة القطع والوصل والتاء

نظهر

نظهر في الوقف كما مر وهو موجود فيما لم يذكر ايضا كلمة ان الخ اضافته
بيانية وفيه تصريح بان مفعول اقطع محذوف وان باء بعشر بمعنى في وان الكلمات
بمعنى المواضع والا فكل من العشر الاسم كلمتان ولعل وجه ذلك حكمة التعبير بمعنى
الناهية بالنصب نعتا للكلمة وبالجر وهو اولى نعتا لان او للفعل الاولى
وللفعل لانها ناصبة لكل لاحد بان ترسمها الخ اي نونها وكان الانسب بمعنى
الوصل الاتي ان يقول بان ترسمها بالنون وهي ان الخ فيه اشارة الى ان كلمات منون
مع تسكون العين حال من لا ملجا بالجر منونا على الاعراب ويجوز فتحه
على الحكاية لكن يلزم الكف وهو حذف السابع الساكن وان لا اله الخ قدران
لانها التي تقطع ويجوز جعله معطوفا على لا ملجا بتقدير العاطف وكذا يقال في ان لا
تشركن وان لا تعبدوا قدران لانها التي يقع القطع بين جزئيها وتعبدوا
هو معطوف على الا بعدم تقديران لا وبتقديرها فهي مع تعبدوا معطوف على ان لا
مع ملجا في ليس منصوب بنزع الخافض او على الظرفية والحركة للوزن او الاعراب
وان لا تعبدوا الخ قدره تنبيها على انه محذوف من النظم وعلى ان ثاني معطوف
على ليس وحذف العاطف للضرورة وسكنت الياء لذلك او على لغة من يقدر الفتحة
في المنقوص وان لا تشرك بي شيئا عطف على لتشركن وكذا يدخلن تعلو بتقدير
عاطف وان لا يدخلنها هي في النظم بتخفيف النون وقطعها عما بعدها للضرورة
اشيرها الى ما في الكتاب وكان ينبغي للشم ان يبقي كلام النظم ثم يعقبه بقوله اشارة
الى قوله تعالى ان لا يدخلنها اذ على ما سلكه يتعين قراءة يدخلنها بالتشديد لانها
الكلمة القرانية وهي خلاف ما في النظم بالدخان اخذه من قول النظم على احتراز
عما في النمل من قوله الا لا يسجدوا لا تعلوا علي فانه موصول ان لا يقولوا عطف على
ان لا مع ملجا بعاطف مقدر وهو يا لغيب بلا خلاف وان لا اقول فيه اشارة
الى ان لا اقول عطف على لا يقولوا واقطع اشارة الى ان ما معطوف
على مفعول اقطع بعاطف مقدر وما عداه اخذه من بالرعد لانه اما صفة
او حال وكل يفيد التقييد واما المفتوح الخ صريحه ان المفتوح بالرفع صفة
مبتدا محذوف مقدر حتمين صل وحمله الردى منصوب صل ميم امر الخ فيه رد
على ابن الناظم في جعله الموصول فيما ذكر نونا وان الاصل ان ما العطفة على ان ما والناظر
نظر للمشاركة في اللفظ وان اختلف المدغم في الكلمتين عما نهوا عنه المجموع
مفعول اقطعوا وفي جعل عما آخر بيت ونهوا اول الآخر تضمين والمراد اقطعوا
ايها الكتاب نون عن عن ميم ما واقطعوا اشارة الى ان من ما معطوف على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن ما نهوا بعاطف مقدر ملكت ايمانكم يخرج اكثر مما عمروها بالروم وانفقوا
مما رزقهم الله بالنساء اى بسورة الروم يقتضى ان العلم مجموع المتضايفين ولم يقدر
نظير فى النساء وغيرها الكتفا لكن خلف الخ مقتضاه رفع خلف على الابتداء وخبره
ثبت مما اختلف فيه الاولى حذفه لان ما ذكره وجه للقطع مطلقا وفى نسخة
الخ هذه ارجح معنى لانه يخرج بقوله ملك اكثر مما عمروها بالروم وانفقوا
مما رزقهم الله بالنساء كما مر بالفا لاطلاق اى والمراد الاشارة الى الكلمة القرآنية
لاحكايتها فى التوبة لم يذكر النظم لعدم وقوع اسس فى غيرها وما عدا ذلك الخ
الاشارة راجعة لام فى المواضع السبعة فان ما عدا الثلاثة الاولى موصول ابض اتفاقا نحو
مما رزقناهم مما نزلنا واما من مال الله ومن ماء مهين وشبهه فمقطوع وكذا الاختلاف فى نحو
ممن منع ومن افترى فى ان من موصولة بمن الموصولة وافقطعوا واقطعوا حيث الحاسرة
الى ان حيث معطوف على عما نهوا لا على اما وظاهر حمله ان حيث وحدن مفعول والاولى
ان المفعول مجموع حيثما والمعنى اوقعوا القطع فيه وقد جرى على مثل هذا فى عما نهوا ومما
موضعى البقرة لبيان الواقع لا لاحتراز اذ ليس فى القرآن غيرهما واقطعوا
ان لم اشارة لعطف اذ لم وما بعده على عما نهوا لا على اما همزة بين يه ان الفتح
وصف لجزء الكلمة لا لكلها وان ذلك الجزء الهمزة لا النون حيث ما وقع قيد به
لئلا يتوهم رجوع الانعام له ابض لاذ فيها ذلك ان لم يكن ربك مهلك القرى
نظلم ان ما المكسورة اشارة الى ان اضافة كسران فى النظم من اضافة الصفة
للموصوف ولم يقل المكسورة الهمز كسابقة لتعين المكسور هنا بخلافه فيما مر
لانعام مجرور بجار مقدر او باضافة انما اليه او منصوب بنزع الخافض وكلام
السم يحتملها ومحل شذوذ ذكر حذف حرف الجر مع بقاء عمله عند عدم التقدير اما فيه
فلا وما عداه الخ يستثنى منه ما سيذكر فى النحل انما المفتوح هذه
الموصوف يدل عليه قوله قبل كسرا نما وبعد يدعون تدعون يا لمسا ه فوق
وتحت قرئ بهما فى السبع فى الحج ولقمان علم ذلك من عدم وجود ذلك فى غيرهما
مقيدا بتدعون وخلف ما فى الانفال فيه حذف ما الموصولة وفى الجارة وقد
تقدم ما فى كل فلو اضافه لملابسة الظرفية لم يحتج لذلك بدرج الهمزة
عبر هنا بالدرج وفيما مر بالنقل تفننا ولم يبه على الاجتزا بالحركة اتفاقا بما مر
اى وفى النحل تورك على الناظم فانها اسم للسورة معرفة الا ان عذره الضرورة
فى الاولى الخ هو مخصص لمفهوم والمفتوح تدعون فى الثانية الخ هو
مخصص لمفهوم كسران ما فى الانعام وجمع بين المفتوحة والمكسورة احتصارا
مع اشتراكهما فى الخلاف بالفا لاطلاق يجوز ان تكون للتثنية نظرا الى وقوع الخلاف

فى السورتين

فى السورتين وما عداهما المراد غير ما مر فى الانعام والحج ولقمان فلو اسقطه
قوله السابق وما عداه نحو انما صنعوا الخ وقال هنا وما عداهن المواضع نحو انما و
على رسولنا انما صنعوا كيد ساحر انما تتوعون لواقع موصول لكان اولى بابراهيم لبيان
الواقع لا لاحتراز واختلف عطف على اقطعوا وكلما دخلت الخ هذه الثلاثة
ليس فى النظم ما يدل على الخلاف فيها بالمومنين اى السورة التى فيها لفظ المؤمنون
موصولة صفة نعلم اذ كلما على ثلاثة انواع متفق على وصله متفق على قطعه مختلف
فيه وان كانت شرطها الخ اراد بالشرطية ما قابل الظرفية لتدخل الموصولة والنكرة الموصوفة
نحو كلما كان فيك حسن لكن قال ابو البقاء انها ظرفية فى كل موضع لها فيه جواب فافاد ان الشرطية
لا توجد بدون الظرفية وان احتملتهما الخ لو حد منه الجواب عن النظم فى عدم استيعاب
المختلف بان العلة المقتضية لجريان الخلاف فيما ذكره موجودة فى الثلاثة المذكورة والحكم
يدور مع العلة وجودا وعدما كذا اختلف الخ جعله فعلية للاشارة الى الاختلاف
المفهوم مما مر والتقدير كذا الى الاختلاف اختلف الخ وممكن جعلها اسمية وتكون الاشارة
لكلما ردوا والمعنى قل بئسما كلما رد وا فى جريان الخلاف قطع بئس اى مما
من قوله من بمعنى فى او تبعيضية لا بيانية وفيه اشارة الى ان قل بئسما مقول لقول محذوف
واختاره على تقدير الجار وحده لان حذوا القول ولو مع الجار كثير بالبقرة بيان الواقع
اذ ليس فى القرآن بئس مقرونا بقل غيره والوصل صل اى اذكر فيما ذكر دون غيره اخذا
من تقديم المعمول بالاعراف لبيان الواقع اذ ليس فى القرآن بئس مقرونا بخلفتموني غيره
وكذا يقال فيما بعده وما عداها اى المواضع الثلاثة وفى بعض النسخ عداهما اى النوعين
المختلف والمتفق وعلى كل فيدخل فيه فبئس ما يشترون لا يحسبن الذين يفرحون بال
عمران وليس فيها غيره اى واقطع نشير الى ان المقام للواو وان اقطع فى النظم مؤخر
من تقديم الموصولة اى فى الاحد عشر كلا تنزيل لا بد من تقدير مضاف
اى كلام موضعى تنزيل لان كلا لا تضاف لمفرد شعرا بالقصر على لغة او للضرورة او الوصل
بنية الوقف متفق على قطعها الخ فيه نظر ففى الفضيلة والمقنع ان هذه الاحد عشر
مختلف فى قطعها ووصلها الا الاخير متفق على قطعه اى المواضع الخ لا يستفاد منه
جريان الخلاف فيما سبق ولعله انما اقتصر على القطع فيها لشهرته وقال الهروى الاشارة
راجعة للشعر القريب والمعنى صل غير الشعر ازيادة على القطع فى العشرة السابقة وبلا خلاف
فى غير الاحد عشر فيكون الخلاف مستفادا من النظم بالبقرة صرح به هنا دون محل
لاحقية للتنبيه على انه محترز قوله ثانى فعلن وفهم من تعداد الامثلة ان الوصل فيما ذكر يعم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الخبر والاستفهام صلا الفه للاطلاق او بدل من نون التوكيد الخفيفة وغير منصوب
بصلا او مرفوع بالابتداء والعائد محذوف صلها بضمير المؤنث ثم ضيق عليه وجعله صلة بضمير
المذكر كالنخل صل الكاف تنظيرية اذ ليس الغرض الحاق ما في البقرة بالنخل في الحكم قياسا
اى وصل الخ ظاهره ان مفعول صل محذوف وهو غير متعين لجواز ان المعنى وقع الوصل في انما الخ
فانما تولوا فثم وجه اخذه من القاء اذ ليس في غيره مما سيذكر فاء ولانه اول موضع
بالبقرة لبيان الواقع وكذا بالنخل كالنخل ليس ضروريا وانما اتى به توطئة
للتفسير والاختلاف هذا يقتضي ان مختلف في النظم مبتدأ وانه مصدر على صيغة
اسم المفعول ولا مانع منه فان ما زاد من الفعل على ثلاثة احرف يستوي فيه لفظ
المصدر واسم المفعول واسم الزمان والمكان ويمكن جعله اسم فاعل والمعنى يحاله
في الشعر بالقصر على مامر وكذا يقال في النسا اى ذكر الخ منه يعلم ان
وصف في النظم مبني للمجهول وهو خبر قوله مختلف وفي كلام غيره ان في الشعر اخبر مختلف
وان وصف حملة مستأنفة ذكر اهل الرسم غير اذ القطع في انما تكونوا يدرككم
بالنسا اكثر وما عدا الثلاثة اى والموصعين المتفق عليهما وضعهما وصلهما
هو مجرور بمقدر او باضافة ان لم اليه بالفتحة نيابة عن الكسرة لعدم صرفه بالعلمية
والتانيث لكونه علما للسورة او منصوب على الظرفية او بنزع الجار ان لن تجعلا
الفه للاطلاق والمراد الاشارة للفظ القران لا حكايته من قوله لكيلا انما ذكره
للتخلص من حكاية لفظ القران بغير اللام الجارة حج مجرور بمقدر او مبتدأ خبره
محذوف اى كذلك او معطوف على كيلا بتقدير مضاف اى صل كيلا حج وهو كيلا
الخ الحصر غير مراد اذ مثله لكيلا يعلم بعد علم شيئا بالنخل وبيت قطعهم اشاره الى ان
قطعهم فاعل فعل محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ خبره محذوف اى ثابت وهذا اولى
لان الفعل لا يحذف مع بقاء فاعله الا في اربع ليس هذا منها عن من اى نونه
وما عداهما الخ فيه انه لا ثالث لهما يوم هم معطوف على عن من يشاء بعاطف مقدر
او مبتدأ خبره محذوف اى مقطوع بغافر وقوله بالذاريات عن قوله على النار لان فيها محلا آخر وهو
السورة لا للاحتراز ولم يستغن بالذاريات عن قوله على النار لان فيها محلا آخر وهو
حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون مرفوع بالابتداء خبره ما بعده وهو
يارزون ويفتنون ويوم مضاف للجملة اى يوم بروزهم وفتنتهم قوله فالمناسب الخ اى
لانه ليس جزء مما قبله ولا منزلا منزلة الجزء فكان الاحسن القطع انسب
يومهم الذي يوعدون في الذاريات والمعارج مجرور اى بالاضافة يوم اليه

فالمناسب

فالمناسب الخ اى لانه ليس جزء مما قبله الوصل لان المضاف اليه منزل منزلة الجزء
من المضاف فالانسب وصله على ما اى ومنه على اللام لانها على حرف واحد
فلا يجوز فصلها عن مجرورها على اللام قضيته ان هؤلاء لا يقفون على ما
وهو ظاهر الشاطبية وكثير من شراحها لكن حاصل النشر انه ما عدا يا عمرو والكسائي لم ينقل
عنهم شئ في الوقف لا على ما ولا على اللام لكن يوخذ لهم بالوقف على كل منهما بناء على مذهبهم
في اتباع الرسم من ان في المتصل وقفا واحدا وفي المنفصل وقفين انتهى تحتين مفعول
صل كما هو الخ اشارة الى ان قول النظم في الامام متعلق بمحذوف لا بصل والكاف
بمعنى اللام او بمعنى على وغلط قائله هو ابو عبيد اى غلطه ائمة الرسم
معتمدين على ما تغير من بقية المصاحف ولا معنى للتغليط لانه حكى كما راى وتمسكهم
بعدمه في بقية المصاحف لا ينهض لان كلا من العثمانية اصل براسه وقد ذكر صاحب
النشر انه راها في الامام موصولة كما قال ابو عبيد الامام لاتصالها اى التاء
بها اى تحتين هي لا التي الخ هذا قول الاكثر وقيل اصلها ليس فقلبت
ياؤها الفا وابدلت سينها تاء ورد بان فيه جمعا بين اعلالين وبان قلب الياء
الساكنة الفا وقلب السين تاء شاذان لاصالتها هو مذهب الكوفيين
وعكسه البصريون والباقون بالتاء اتباعا للرسم لانفصالها عن حين
وقال ابو عبيد الخ تقدم ما فيه مع جوابه ووزنوهم الاولى قراءة
بالصلة لقلة الزحاف فيه عن الاسكان وكالوهم يتعين فيه عدم الصلة لتمام
الجزء فيه لان وزن لوهم صل مستفعلن وخالف الناظم ترتيب القران لضرورة
النظم صل باشباع كسرة اللام للوزن اى صلها اى اوقع الوصل
بينهما حكما وهي بحسب الحقيقة مفصولة بل كل واو كتبت فهي مفصولة وعلم
من كونوا لواو موصولة انه لا يجوز الوقف على وزنوا وكالوا دون هم كذا
اسم الاشارة راجع للوصل وعامله لا تفصل بالنظر للمعنى فكانه قال صل هذه وصلا
كالوصل فيما هاء التنبيه وياء النداء اضافتها البيان الواقع وهما مقصوران فان
كل كلمة على حرفين فاكثر انما ينطق بلفظها اما الممدود تان فخرقا فاهما ما بعد
الثلاثة صريح في ان مفعول تفصل محذوف وعليه فمن اصلية وجعلها الرومي زائدة
وما بعدها مفعوله وهو صحيح ايضا بل صله الاولى اى اصله لان عدم الفصل
هو الوصل وان كانت الخ ان وصلية لا غائية فالواو للحال نحو
الكتاب والرجل والمتقين الخ في الاولى قمرية وفي الثانية شمسية وفي الثالثة موصولة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فقد يوقف الخ اى لاختبار او لاختيار او تتمة هى ما يتم به السنى وهى
بكسر السين التآن ونقل فتح الاولى وفى التعبير بها اشارة الى ان حق الناظم التعرض لما
فيها لانه لما نبه على الكلمات السابقة وسكت عن هذه اقتضى انها مقطوعة على الاصل
بالبقرة والنسا لبيان المحل لا للاحتراز وكذا معطوفاتها وكذا الخمر فصله لأنه
قاعدة بخلاف ما قبله بالله وربه اشار بذلك الى انه لا فرق فى الحرف بين تقدمه
وتأخره الامام اى من نحو فمال ونحو ما سلككم وانذركموها الاولى ذكره
قيل حينئذ ويومئذ لمشاركته فى كونه قاعدة وكذا ينبؤم بطه العرض منه
وصل صوره همز ام وهى بتون وا وبنون ابن اما وصل يا با بن فمعلوم من قول الناظم
وبالانفصل ثم فى المنفصلين الخ بين بذلك فائدة معرفة المقطوع والموصول وعبر
بثم اشارة لتفاوت الحكم ومعرفة القطع والوصل فى الرتبة آخر
الثانية اما الاولى فلا يجوز الوقف عليها الا اذا اريد بيان اصل الكلمة موضعى
منصوب بفعل مقدر او بنزع الجار فى او على الظرفية الباء بالكاف وسكت
عن وصل الكاف بما بعدها لانفهامه مما مر ان كل كلمة على حرف واحد توصل لكنه انما يتم
على ان الكاف كلمة اما على انها جزء كلمة والاصل وبلك حذفت اللام فلا
ووقف الخ دفع به ما يفهم من قوله السابق وفى المتصلتين وقف واحد الخ من امتناع
الوقف على كل من الباء والكاف ثم الابتدا عند الكسائى بالكاف وعند ابى عمرو بالهمز
باسرها كالباقين لاتصالها رسما بالاجماع تندم بفتح الفوقية والنون وضم
الميم مشددة وبالاضافة لما قبلها وتندم بضم الفوقية وفتح النون
وكسر الموحدة مشددة وبالرفع عطفا على كلمة واعلم الخ ليس من التتمة بل
مستانف منادى او متصل بالمنادى نحو يا يبنؤم فى قراءة كسر الميم فان
ياءه محذوفة لاتصاله بالمنادى فالباء ادخل الفاء فى الخبر لما فى المبتدا من
العموم الشبيه بالشرط فالباء تابتة ذكره وان كان هو مؤدى الاستثنا
توطئة للاتفاق وسقطت الباء هذا وما بعده معطوف على قوله واعلم
فالكسائى الخ ذكره لمناسبة ذكر الخلاف فى رسمها وليس تفريعا عليه فان كثيرا
اختلف فى الوقف عليه مع الاتفاق على حذف الياء منه كالداع وكل واو الخ
بالنصب عطفا على اسم ان اعنى كل اسم او بالرفع من عطف الجمل تابتة لفظا
وخطا ان تحرك تاليها وخطا فقط ان سكن فان وقف عليها ثبت لفظا ايضا
الا اربعة دخل فى المستثنى منه لنسوا الله فواوه تابتة ولم يذكر وصالح المومنين

لانه

لانه واحد اريد به الجنس فليس فيه واو البتة ولا يرد واكن من الصالحين لان الكلام فى الواو
التى هى لام الكلمة وهى ليست كذلك وفى حذفها قولان واذا وقف على شئ من هذه الاربعة
وقف بالحذف تبعا للرسم واذا وقف على غيرها وقف بالواو واو الواحد اى الواو التى
هى لام فى فعل اسند للواحد والا فالواو لاد لالة لها على شئ لانها جزء كلمة ورحمتى الخ
مرفوع بالابتدا وخبره جمله زبره او منصوب بفعل يفسره زبره ربك قدره تحاشا
من ذكر المضاف بدون المضاف اليه الذى ملكه النظم للضرورة لا بالهاء نص عليه واذ علم
مفهوما من النظم ليبان ما حق الكلمة ان يكون عليه با عتبار القاعدة الرسمية اى
كتبه اى امر بكتابته الكتاب بعد ان استخلص من حفصة ما كان امر ابو بكر بكتابته
ومن حضره الموت دفعه لعمر ثم دفعه عمر لحفصة وفى روم نلاهن انه معطوف
بمقدر اى الروم فيه اشارة الى ان اسم السورة ذلك وكذا يقال فى كهيعص
هود مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف اما للضرورة او على احد الوجهين فى هند او كاف
مكسور الفاء للوزن يقفون بالهاء ولم يبالوا بمخالفة ذلك للرسم لان هذا الرسم
مخالف للقياس الداخلة على الاسماء اى اللاحقة لها يقفون بالتاء فيجيزون
فيه الروم والاشمام طى اى وحمى وانما اثرهم لعرافتهم فى العربية الموجودة
فى الوصل سواء اتفق على رسمها هاء ام اختلف عفريت وملكوت اى الزائدة لغير
تانيث بل فرق الخ فى الاتيان بمثل اشارة الى انه لم يرتض الفرق الاول ثم فرق حينئذ مبتدا
تقديره الابدال فرقا اى فارق لانها حينئذ اى حين اذ وصلت والهاء ضعيفة
جملة حالية تشبه حروف العلة من ذكر المسبب بعد السبب فلو فرعه بالفاء كان
انسب فان المراد انها لما ضعفت اشبهت حروف العلة وهى لا تقبل الحركات فكانت الهاء
مثلها لخفائها علة المضعف فقلبوها الخ تفريع على والهاء ضعيفة الخ ملاحظة
ما قررناه مناسبها اى فى الصفة التى فيها وهى الهمس اقوى بالشده ليكون اخمل
للحركات وتعمت الله بالنصب اشارة لتقدير عاطف ومعطوف ثلاث بالنصب
صفة لنعمت الله او حال منها والاصل ثلاثا حذف التنوين للضرورة اخيرات نعت
ثلاث فى نحل اشارة الى انه مجرور بمقدر وكان مقتضى ما مر لزان يقول اى فى النحل
لانه علم السورة اى ابراهيم اشارة الى ان ما ذكره ليس اسمها ثم هو لغة فيه
اى موضعين حل معنى لا اعراب اذ معا حال من مضاف الى ابراهيم مقدار اى موضعى ابراهيم
معا صفة فيه انه نكرة دون ما قبله وعدم الى فى النحل الا بنا فى بقاء تعريفه لان
مفهومه لم يتغير حينئذ وهذا انما يأتى على اضافة ثلاث للنحل واضافة موضعين المقدر لابراهيم
اما على عدم الاضافة فلا يأتى فى عقودا اشارة الى انه مجرور بمقدر والثانى صفة
لنعمة الله او بدل بعض من عقودا اى الثانى منه وقال الحلبى عقودا الثانى بمعنى ثان

المعقود على القلب الذى فيه اى معه هم فهم جزء صلة الموصول الواقع صفة للبيان ولا
حاجة اليه لتعين المراد بقوله الثانى وفى نسخة الأولى اولى لانها تعين محل الثانى ثم
فى فاطر عطف تبيين لتاخر فاطر عن لقمان فى التلاوة كالطول صفة لفاطر والمراد المستظهر
فى الحكم لا القياس والعمران اسار الحان حقه التعبير بذلك لانه العلم لغت بالنصب
على الحكاية وبالتنوين على الاعراب وفيه على الحكاية الخيل وعلى عدمها الخيل بها صفة
لغت والنور عطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار على مذهب البعض فتحصل
لغت احتراز عن قوله جزا وهم ان عليهم لعنة فانه مرسوم بالهاء فليس المراد عموم مافيها
امرات بالنصب والتنوين اذا اضيفت ضابط يسهل به استحضار تلك
المواضع وليس قيدا زائدا موضعى يوسف وقد ره دون فى تبيينها على المعتمد
معصيت بسكون التاء للتخفيف فنصبه مقدر فى موضعين حال من معصيت
اوصفة بقد سمع باسكان العين متعلق بخص وتانيث الفاعل يعود على لفظ
معصيت باسكان التاء لان تحريكه يخرجه لمتفاعل وليس من اجزاء الرجز
كلا تاكيد اذا التعميم مستفاد من الاطلاق اى آخرها تفسير المحرق حملا له
على اللغوى وهو الطرف قرت عين بضم التاء على الحكاية وتضيها على الاعراب
وخرج قرة اعين بالفرقان والسجدة وحينت منون على الاعراب بالنصب
بزبر وبالرفع على الابتدا وغير منون على الحكاية بالضم لكن فيها الكف فطرت
بقيت وكلمت بسكون التاء للوصل بنية الوقف فى الاولين وبالوقف فى الاخيرة لكونها
اخر البيت بهود خرج به غيرها كقوله وبقية مما ترك الموسى واولوا بقية
وهذا الضد داخل به فى النظم ابنت بالتنوين نصبا ورفعا وبعدمه على الحكاية
وان دخل الكف فى اوسط جعله مجرورا بمقدر وغيره نصبه على الظرفية وخرج
به نحو وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا مما اتفق فيه على الافراد
وكلما بالرفع مبتدا خبره عرف اى كل لفظ اختلف مبنى للمجهول كعرف
جمعا وفردا تميزان للنسبة فيه متعلق اختلف بالتاء متعلق يعرف
رسم بها اى باتفاق المصاحف حتى على قراءة الافراد وهى التى تحتاج للتنبيه
على كتابتها بالتاء خفض وحمزة والكسائى بالتوحيد اى صوره والاقهو
جمع حقيقة كجمل وجمالات جمع جمالة واختلف ايراد على النظم لاقتضائه
الاتفاق على رسمها بالتاء وقد بقى ستة مواضع كتبت بالتاء على خلاف الاصل
وهى بابت وهيهات ومرضات ولات واللات وذات وجوبا المراد الوجوب
الشرعى فى الكلمات القرانية والاستحسانى فى غيرها بهمز الوصل وهى همزة

موجودة

موجودة فى الابتدا مفقودة فى الدرج ومصدرهما وامر الثلاثى الساكن ثانى مضارعه
كاضرب فلا تكون فى مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثى مجرد ولا رباعى ماضيا كان وامرا
من فعل اى فيه ثم هى تكون فى الفعل والحرف والاسم وقدم الفعل لاصالتها اى كثرتها
فيه بضم فيه مع بضم حناس مصحف محرف الهمزة اثره على الهمز المعبر به فى النظم
لأن الضم اذا وجد انما يقوم بالواحد ثالث اثره على عين الفعل لسهل ما اذا كان
زائدا نحو احتمع واستغرب من الفعل فيه اقامة الظاهر مقام المضمر والاصل ثالثه
لازما نحو اصليا بدليل مقابلته بالعارض ولو تقدرا بالادخال نحو اغزى
باهند نحو انظر اقتصر فى التمثيل على الامر ولم يرد به الحصر لوقوع الثالث مضموما
فى الماضى المبنى للمجهول كما مر نحو اضطر واتخذ اذا صلة لجعله من امثلة ما ثالثه
مضموم نقلت لاستثقال الكسرة على الواو بعد سلبها اى لان المستحق اى مشغول
بحركته فلا يقبل حركة غيره ساكنان هما الواو والياء فحذفت الواو ولم تحذف
التاء لانها فاعل بخلاف قسيم قوله نحو انظر لخروجه بقوله لازما مما تى
فى قوله واكسر حال الكسر اذ المراد الاعم من الكسر الملفوظ والمقدر لان ضم
تعليل لوجوب الكسر وانما لم يكسر من انطلق مبنيا للمجهول مع ان ضم ثالثه عارض
اذ الاصل المبنى للفاعل لان ضم الثالث فى هذا البنا اصل اذا صلة لعروض
الضم ويجوز بعض اخلاص الكسر نظر اللحالة الراهنة مقدرة وانما لم يجز
الضم فى امشوا نظر الهاء بعض لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالقى
العارض بمعارضة اصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر
فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا ولم يجز الاشمام فى امشوا بعض لانتفاء علته
حال الكسر اى الاصلى والعرضى ضمه لثالث تنازعه الكسر والفتح
اضرب وارجع وامش امثلة لمكسور الثالث الصحيح والمعتل وما فيه حرف حلقى
واعلم واذهب كمثالا ان لمفتوح الثالث وهذه الخمسة كصيغة الامر وانطلق
واستخرج يحتمل كل صيغة الامر والمعنى فيما ذكراى ذكره الائمة فيدخل مالم يذكره
الناظم كالادغام والاستخراج النطق بالساكن متعذر وهو المشهور وقيل انه
ممكن وموجود الا اذا كان الساكن حرف مد واثر التعبير بالنطق على الابتدا لانه بعد
وجود الهمزة لا ابتداء بساكن حتى يتوصل بها اليه ولذلك الاشارة راجعة
للتوصل بها الى النطق بالساكن لا تسميتها همزة وصل فى مضموم لما بعده من
اضافة الصفة للموصوف المناسبة هو على حذف مضاف اى ارادة المناسبة
لان الضم صفة المتكلم والمناسبة معنى قائم باللفظ فلا يصح اسنادها له ووجه الحلبى
الكسر بانه الاصل فيها لكونه مقابل السكون لان الكسرة سفلية والسكون اخو الفتحة

العلوية وطلب الخفة من ذكر المسبب بعد المسبب اذ الخفة مسببة
عن المناسبة التحمل ليس فيه دلالة على اصالة الكسر حتى يحمل عليها غيره
وفي الاسماء فيه مع و في جناس مركب الا نية احتراز من ايمن الله في القسم فانها
تفتح اى لام التعريف يقتضي اخراج الزائدة يا قسامها والموصولة مع ان همزتها
همزة وصل يكثر دوره اى بالنسبة لمقابله مما فيه همزة وصل فلا ينافي ان غيرها
كثير الدور ايضا منقطع يجوز في غير الجرصفة للاسماء فلا استثنا ومن ثم
هذا يقتضي انه على صنيع ابن الناظم يكون استثناء متصلا وفيه نظر فان الضمير في كسره
لهمز الوصل من الفعل فلا يكون همز ال داخلا فيه فان اريد ان الضمير لمطلق همز الوصل
قلنا هذا ممكن انا نقول على جعل الاستثناء من الاسماء بان يقال وفي همز الاسماء
غير همز اللام ويكون الاخراج من مطلق الهمز يعني من ضمير مراى البارز وانما قال
يعني لان ظاهر العبارة يوهم ان الاستثنا من الفعل وبما ذكر اى في الفعل
المكسور الثالث والمفتوحة وهذا بنا في كون الاستثنا متصلا فلو اسقطه امكن
جعله متصلا بالطريق التي قدمناها من جهة اللفظ اذ لو كان الاستثنا
مما ذكره كان مقدما على قوله وفي الاسماء وظاهر تقييده باللفظ انه لا يعد فيه
معنى وهو صحيح ان جعل الاستثناء منقطعا لا متصلا بالجر يجوز رفعه خبرا
لمبتدا محذوف ونصبه على لغة ربيعة بدلا او عطف بيان وهو اولى
مع اينة المراد التنظير في الحكم لا التقييد ان اصله بنو فحمل لتكسيره على ابنا
حذفت لامه اعتباطا وسكن اوله فادخلت عليه الهمزة اينة اصلها بنوة كشجرة
لانها مؤنث ابن وحكمها حكمه امر اصله مر سكنت الميم وادخلت عليه
الهمزة وان كان تاما اثنين اصله كاستين ثنيان وثنتان كحملان وشحرتان
فحذفت اللام واسكنت التاء فدخلت الهمزة ويبقى من الاسماء الخ اخل بهما
لعدم وقوعهما في القرآن التي تكسر وخرج به ايمن فان همزته وان كانت للوصل
مفتوحة وتركها للخلاف فان همزتها وصل او قطع قياسا راجع للكسر
الكسر فلا ينافي ان الهمزة في هذه الاسماء سماعية اذ الهمزة القياسية في الحق هي الواقعة
في مصدر الفعل الخماسي والسداسي اثبت هو النحو او حلقة الدير الاسماء واصله
ستة مفاد القاموس ان الاست والسة لغتان لا ان احدهما اصل للآخر
الجمعه الخ لا دليل فيه لجواز ان يكون ماذكر جمعا لسته وان الاست مادة اخرى
يجمع على غير ذلك نعم يصح ان تفسير لا تقييد مبالغة اى في تحقيق البنوة
فهو مساو للتاكيد مرأة بسكون الراء وفتح الهمزة اى اخذ ربيشير الى

ان حاذر

ان حاذر بمعنى اصل الفعل وهذا يقتضي ان الوقف بالحركة ممتنع لكن في كلام الجلبي
ان الوقف على الساكن مستحسن عند الكل انتهى ومفاده ان الوقف بالحركة لا يحرم وبه
افتى الشهاب الرملي بكل متعلق بالوقف بالاسكان عبر به دون السكون
لانه فعل القارى فهو الذي ياتي به والسكون اثره المحض اى الخالص عن الاشارة
وهذا في غير النون الخالي من هاء التانيث اما هو فيوقف عليه بقلبا بابدال تنوينه
الفا او مع الاشمام عطف على المحض وافاد ان الاشمام مصاحب للسكون وانه
ليس موقوفا عليه لان الغرض تعليل للوقف بالاسكان ابلغ الخ افاد
ان في الحركة استراحة ووجهه ان في الوقف عليها قطع الحرف عما بعده واطلاقه
يشمل الهمزة فيكون ساكنها اخف من متحركها وبه صرح الحبري لكن في التمهيد ان كل
حرف ساكنة اخف من متحركه الا الهمزة فتحركها اخف الا اذا رمت استثنا من
مقدر اى احذر الوقف بكل الحركة في جميع الاحوال الا اذا الخ رمتا ما رده تا الروم
اذ لو اريد حقيقته لكان قوله فبعض حركة تفريعا للشئ على نفسه
فبعض حركة اى بلا تنوين فالروم الاولى ان يقول وهذا حقيقة الروم اشارة
الى ان النظم فسره نعم هو تفسير غير مانع لدخول الاختلاس المشارك له في تبعيضها
ويجاب بان التعريف بالاعم جائز عند المتاخرين بقي اذ في جعل الروم الاتيان ببعض
الحركة تسميحا اذ الحركة لا تتبعض لكنه لما خفي الصوت بها سموه تبعيضا
ومن ثم اى من كون الروم الاتيان ببعض الحركة ضعف صوتها اى الصوت الذي هو
تلك الحركة لقصر علة للعلة الا بفتح استثنا من مقدر والاصل
فبعض حركة في الوقف على انه متحرك باى حركة الا الخ حركة الاعراب في المنصوب
وخص عليه علامة الجر فيما لا ينصرف فلا ترم اى عند المحققين والا فقد جوزه النحاة
واثر ترم على الروم لمناسبة رمت لخفة الفتحة لحصولها با و في فتح الشفة
والكسر يحتاج لاعمال المضلة السفلى والضم لاعمال السفلى والعليا ولانكاد
عطف مسبب على سبب فلو عطف بالفاء كان انسب لشارك الاختلاس تعرض
لذلك لان تعريف الروم السابق ليشمل الاختلاس دون الوصل فيه ان الاشارة
في تأمنا حال الوصل روم واسمام عند الكل كما صرح به في النشر لكن جعل الجعبري حركة
اختلاسا فلا ورود اقل من الذاهب فيقدر الروم بتلك الحركة تقريبا والاختلاس
تليتها يكون في الحركات مقابل قوله ولا تكون في فتح ولا نصب امن لا يهدي
مثال الفتح نعما مثال للكسر بامركم مثال للضم عند بعض القرا
راجع للثلاثة فهو في الاول لقالون وابي عمرو والثاني هما وشعبة والثالث الدوري

عن ابى عمرو ولا يختص مقابل قوله يكون فى الوقف والثابت من الحركة فيه
اكثر مقابل قوله والثابت من الحركة فيما قل فى رفع وضم اى مرفوع ومضموم فى الوقف
عليهما خاصة قيد لعدم استفادة الحصر من النظم من قبل ونستعين الاول
للضم والثانى للرفع بعد الاسكان الاولى لحقت الاسكان لان الضم ان تراخى عنه
كان اسكانا مجردا والا اشماما اشارة بالضب ليس من تمام التعريف
بل سبب للضم ويدع بالضب عطفا على تضم فهو مؤول بمصدر قياسه
الودع كالنصر او بالرفع والجملة حالية وهو جزء من التعريف على الاول دون الثانى
منه اى بعض الانفراج والمراد المحل المنفرج النفس بضم الفاء وفتح
الفاء والمراد ضم المستفتين مع فرجة بحيث يخرج من بينهما النفس الخ الخاطر
اى بتقدير الخطاب والا فالاشمام لا يتقيد به يدراكه الياء دلالة على المقصود
عليه دون الاذن خصها بالذكر لانها التى تدرك الاصوات لا لانه قد يدرك
بغيرها فلا يدركه الاعمى الا بما شرة او اخبار من الشم لان المصدر
المزيد مشتق من المجرد كانك تعليل للاستشقاق اى لانه كالباكى
بان الباء سببية والغرض توجيه التشبيه للعضو اى المستفين
بها اى الحركة اى ولم ينطق بها فاشبه ما لو اوصل رائحة شئ الى انف ولم يوصله اليه
الفرق اى عند السامع وهذا الفرق جار فى الروم بالطريق الاولى وعند عدم
سامع لا تاكد الوقف بالروم والاشمام فسكن الفاء بمعنى الواو
وبين ما هو ساكن الاولى حذف بين بكل حال من الوصل والوقف
لا بد خلان ولا احدهما هاء التانيث التى تكون تاء فى الوصل وهاء فى الوقف
لم ترسم تاء اما ما رسم تاء فان وقفت عليه بالتاء جاز فيه الروم والاشمام
او بالهاء اشتمالها تشبيها وجه الشبه ان الهاء التى هى سكن التاء الا حركة
لها كما ان الالف كذلك فى ميم الجمع اى التى حركت لالتقاء الساكنين حركة
الموقوف عليه اى الاصلية عارضة والعارضة لا بد خلها روم ولا اشمام
كحركة واندر الناس يؤخذ منه ان المراد بالعارضة ما حرك لساكن بعده منفصل
كما مثل او متصل كيومئذ ومثله ما نقلت حركة الهمز المتصل اليه اما ما حرك لساكن
قبله كخبء واسس فكالازم فى جواز الروم والاشمام والحركة فى غواش اصلية
ونحو لكم والكم عطف على نحو قالهم الناس والمراد به كلما جاز فيه الصلة
وعدمها وعدمها واعتماد نحو لاختلاف النوعين ولو على قراءة الاولى
استقاط لو وقف الميم انما تحرك على قراءته ومن وافقه كقالون فى احد الوجهين

وورش

وورش فى بعض المواضع وزيادة لو تقتضى جريان الخلاف مطلقا لانها انما
حركة تعليل لعروض الحركة وقضيته ان السكون هو الاصل وبه صرح الجعبرى
فى موضع وذكر فى اخر ان الضم هو الاصل والاسكان للتخفيف فلعل المراد ان الضم
وان كان اصلا لكن لما كثر السكون جعل اصلا ثانيا حتى انه اذا اريد تحريكه توقف
على سبب بخلاف هاء الكناية حيث اجيز فيها الروم والاشمام
فيما ياتى اى على ما ياتى من التفصيل والخلاف لانها محركة الخ تعليل لما تضمنه
قوله بخلاف من جواز الروم والاشمام بدليل قراءة الجماعة هم ما عدا ناقعا
وابن كثير وهذا بمجرده لا يثبت كون السكون اصلا لجواز اطباقهم عليه وان كان
خلاف الاصل لسبب يقتضيه على ان المدار فى القراءة على الرواية فعوملت
تفريع على قوله بخلاف هاء الكناية الخ سائر الحركات اى الاصلية فى الوقف
عند الموقف القائل بالروم والاشمام فيها وعوملت تفريع على قوله بخلاف
الميم الخ الميم اى المتحركة للصلة بالسكون اى بما يقتضيه السكون الاصلى
فى الوقف من عدم الروم والاشمام كالميم المحرك اى كالميم المحرك لالتقاء الساكنين
هاء الكناية اضافة بيانية وهى فى عرف القراء عبارة عن هاء الضمير
التى يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب نصبا وجرا او واو وياء مدبتين او
لينتين بخلفه بالتحتية او بالنون اشارة الى فهو يخلفه او الى موعد لا تخلفه
ولابيه وبشروه واليه اجازفيه اى هاء الكناية المقيده بما
ذكر اجرها اى الروم والاشمام على القاعدة اى من جريان الروم
فى المضموم والمكسور والاشمام فى المضموم فقط لاستثقال لانه اذا
كان قبلها ضمة او واو تؤدى الى الخروج من كسر كذلك الى كسر وازاد بالخروج
الى الثقيل ما يشمل الاشارة اليه ليشمل الكلام الاشمام او الفا وساكن
صحيح نحو منه وعنه فيها اى هاء الكناية بعدهما فالحاصل مذهبان
جوازهما مطلقا وهو القول الاول والتفصيل وهو الثانى وظاهر ابى شامة ترجيحه
العلة السابقة الانتقال من ثقيل الى مثله انتهى تفسير باللازم
وانه على الانضمام الذى هو المعنى الحقيقى لان النظم وجد معه لم يتقدم ولم
ينقطع نظمى بفتح الياء لغة لا ضرورة لهذه اللام للتقوية
لان النظم يتعدى بنفسه والى فى المقدمة للعهد الذكرى وهى اشارة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الى تقدمه خبر مبتدا محذوف ويجوز كونها مبتدا والخبر لقارئ لامنى
اوحالا ومنى ولقارئ متعلقا بها القران بنقل حركة الهمز كما مر
والحمد مبتدا لله صفة اومتعلق وختام خبره ولها متعلقة
على سيدنا حذفه الناظم لتعينه ختام خبر الصلاة والسلام
وحذفه لتعينه ايضا تمت الحاشية بعون الله وتوفيقه فى ليلة
الجمعة المباركة لاربع بقيت من محرم افتتاح سنة ١٣٣٤ اسال الله العظيم
ان يقبلها وبالرضى يشملها وان ينفع بها كما نفع باصلها والحمد لله على اتصاله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه آمين

وكان الفراغ من نقلها على يد كاتبها افقر
الورى الى مولاه فى دنياه والاخرى
حسنين حاد يوم الجمعة عزة شهر
رمضان سنة ١٣٠٥ غفر الله له جميع ذنوبه
واحسن له الختام بجاه سيد ولد
عدنان وكافة اخوانه المسلمين
والديه ومشايخه وكافة المحبين
اللهم صل افضل صلاة على
اسعد مخلوقاتك سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم عدد معلوماتك
ومداد كلماتك كلما ذكرك الذاكرون
وغفل عن ذكره الغافلون
والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا
وباطنا وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين

طولى ووسطى وعلى هذا استقر رأى المحققين وهو طريق الامام الشاطبى وبالطريق
قرأت فلله الحمد لا يضبط حصرتان لا خفت لان المراد الحكم بأمرين الحرف
والضبط بما ذكر بالمشافهة اى الاخذ من افواه المشايخ والاعتماد الآلة
اى حرف المد بان يكون الخ اتى به لئلا يتوهم ان المراد بالانفصال ان يكون بينه
اى حرف المد والحرف الآخر اول اخرى اى اول كلمة مغايرة للاولى او غيره
عطف على اتى وقفا مفعول لاجله بتاويل الوقف بارادته والسكون بالتسكين
فالشروط موجودة اوادغاما بعضهم ادخل العارض للادغام فى اللازم وكلاهما
الناظم فى كتبه بخلافه قاله السيفى وفى النشر الصواب ان سكون ادغام ابى عمرو
عارض كالسكون فى الوقف مستحلا حال من السكون وبخو ولا يتمموا من كل ما
قسيم الوقف بالسكون لا الاشمام والسكون وبخو ولا يتمموا من كل ما
فيه احدى التاءين فى الاخرى مع سبق احرف المد وهذا بخلاف خلاف ما
من آن ذلك من قبيل اللازم حيث قال فالساكن اللازم المدغم نحو الضالين ولا يتمموا
ولا تهادنوا وعنه تلهى وكنتم تعنون وفظلتم تفكهون عنا البزى انتهى اى
ذكر فى النشر من امثلة اللازم والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا
عند خمس وبخو فالمغيرات صبحا عند من ادغم عن خلاد وبخو فلا انساب بينهم عند
روبس وبخو الكتاب بايديهم عند من ادغمه عن روبس انتهى فقد تمثل عد ذلك
من اللازم موجعله ادغام ابى عمرو وفى بخو والصافات من العارض مع انه فى قراءة
مدغم فى حال الوصل لا بخو نستعين مثال السكون باشمام اولا
الرحيم مثال للادغام لكنه لا اشمام فيه لكونه مكسورا ولا روم فما هو مقتضى
من استثنا ادغام الميم فى الميم والواو بخو يقول ربنا كان فيه الاشمام والروم
والمراد بخوه ما ادغم من مثلين او متقاربين فى قراءة ابى عمرو وقيله حرف مد
فى قراءة ابى عمرو اى من رواية السوسى لانه جرى فى هذا النشر على طريق
الشاطبية السكون المذكور اى العارض للوقف او للادغام محضا كان او
اشمام تلاثة اوجه فى التقبير بالاوجه اشارة الى انها اوجه جواز
فانها اتى القارى به المعنى به الطول لهم ومعطوفاه بدل من تلاثة بدل
مفصل من مجمل او خبر مبتدا محذوف اى وهى الطول الخ او مفعول لفعل محذوف تقديره
اعنى وعلى الاول فيعتبر العطف سابقا على الابدال ليكون المحكوم عليه بالبدلية
المجموع فيكون بدل كل فلا يجوز الا اذا كان على حده وقد راعى الناظم
وقدر الاشارة للاول بقوله فورش الخ وللثانى بقوله وتقاوت الخ والحكمة فى تاخير

شبكة
الألوكة
www.alukah.net